



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء – كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية – الدراسات العليا

دور محددات نمو القروض في تحقيق المتانة المالية وتأثيرهما على القيمة السوقية المضافة للمصارف التجارية

دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية الاهلية من (2006-2021)

أطروحة مقدمة الى المجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء وهي جزء من

متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية

تقدم بها

سليم رشيد عبود فياض

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور

. امير علي خليل الموسوي

2023م

1444هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا

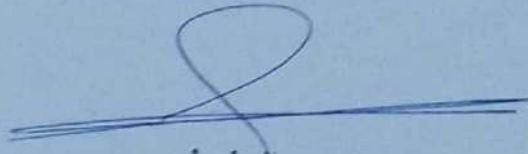
تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة الآية (11)

إقرار المشرف

أشهد أنّ إعداد الأطروحة الموسومة بـ (دور محددات نمو القروض في تحقيق المتانة المالية وتأثيرهما على القيمة السوقية المضافة للمصارف التجارية) والتي تقدّم بها الطالب (سليم رشيد عبود فياض) قد جرت تحت إشرافي في قسم العلوم المالية والمصرفية / كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية.

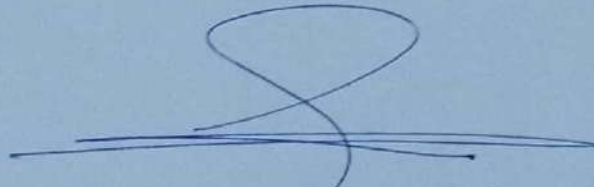


المشرف

أ.م.د. امير علي خليل الموسوي

(توصية السيد رئيس القسم)

(بناءً على توصية السيد المشرف أشرح الأطروحة للمناقشة)



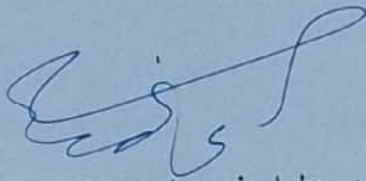
أ.م.د. امير علي خليل الموسوي

رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

2023 / /

أقرار المقوم اللغوي

أقر بان الأطروحة الموسومة بـ (دور محددات نمو القروض في تحقيق المتانة المالية وتأثيرهما على القيمة السوقية المضافة للمصارف التجارية) للطالب (سليم رشيد عبود فياض) قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية حتى أصبحت ذات أسلوب لغوي سليم وخالٍ من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت.



ا.م. د. علياء نصرت حسن
جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الإنسانية
2023 / 6 / 6

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء اللجنة المشكلة لمناقشة الأطروحة الموسومة بـ (دور محددات نمو القروض في تحقيق المتانة المالية وتأثيرهما على القيمة السوقية المضافة للمصارف التجارية) للطالب (سليم رشيد عبود فياض) قد اطلعنا عليها وناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدناها جديرة بالقبول لنيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية وبتقدير (جيد جداً).

أ.د. علي احمد فارس
جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد
رئيساً

أ.م. د. قسمة صابر عوض
جامعة القادسية- كلية الإدارة والاقتصاد
عضواً

أ.د. حيدر جواد المرشدي
جامعة الكوفة- كلية الإدارة والاقتصاد
عضواً

أ.م. د. حيدر عباس الجبائي
جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد
عضواً

أ.م. د. زينب هادي نعمة
جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد
عضواً

أ.م.د. امير علي خليل الموسوي
جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد
عضواً ومشرفاً

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على أطروحة الدكتوراه / قسم العلوم المالية والمصرفية للطالب (سليم رشيد عبود فياض) الموسومة بـ (دور محددات نمو القروض في تحقيق المتانة المالية وتأثيرهما على القيمة السوقية المضافة للمصارف التجارية)، أشرح هذه الأطروحة للمناقشة.



ا.د. محمد حسين كاظم الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على قرار توصية لجنة المناقشة.



ا.د. محمد حسين كاظم الجبوري

عميد كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

2023 / /

إِهْدَاء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وجملنا بالعافية بعد الشكر والحمد لله سبحانه وتعالى على نعمه وفضله وداوم الصحة والعافية والصلاة والسلام على رسول الله صل الله عليه واله وسلم أما بعد فأهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع:

إلى أبي العطوف.....

إلى أمي الحنونة.....

إلى اخوتي الأعزاء.....

إلى اخواتي العزيرات.....

إلى مزوجتي..... أسمى مرموز الإخلاص والوفاء ورفيقة الدرب

إلى مروحي وقرة عيني ونبض فؤادي..... ابنتي الكبيرة سري

إلى من أتشوق لأن أمرى مستقبلهما المشرق بإذن الله..... ابنتي الغاليتين (نقى ومرؤى) فلذات

كبي.

إلى كل من يحبني بصدق وإخلاص

أهدي إليكم بحشي العلمي وأدعو الله أن يحوز إعجابكم

أهدى إليكم بحشي العلمي وأدعو الله أن يحوز إعجابكم
أهدى إليكم بحشي العلمي وأدعو الله أن يحوز إعجابكم

شكركم



أقدم بالشكر والثناء لله عز وجل

شكراً لله على توفيقك لي، وعلى قدرتك الكبيرة في نجاحي ووصولي إلى هذا الشأن الكبير، لولا مرحمتك لي وعظمتك ما بلغت هذه المكانة طول عمري. اللهم لك الحمد والشكر على ما أنعمت به علينا.

ويسرني أن أقدم بحزبل الشكر لوالدي الذين قدما لي يد العون وسهرا على تربيتي وتعليمي منذ الصغر، كما أتوجه بالشكر لكل من ساهم في تدريسي وتعليمي أي معلومة نافعة من أساتذة سواء في المدرسة أو الجامعة. وكل الأساتذة الذين يرجع الفضل إليهم بعد الله عز وجل كما أقدم كامل تقديري وشكري وامتناني لأستاذي الفاضل المشرف على اطروحتي (الأستاذ المساعد الدكتور امير علي خليل الموسوي)، سائلاً الله به أن يضيف قيمة الى هذا العلم، وأيضاً شكر موجه لرئاسة قسم العلوم المالية والمصرفية وأساتذة القسم الأعزاء وعمادة الكلية وموظفيها لتوفيرهم الخدمات المطلوبة لنا والتسهيل علينا، ومساعدتهم بشتى الطرق في كل الأمور التي من شأنها أن تجعل لنا فضاءً مريحاً للدراسة وطلب العلم والشكر موصول للمقومين العلمين والمقوم اللغوي لإخراج البحث بالشكل العلمي والسليم والشكر والامتنان الى لجنة المناقشة على ملاحظاتهم القيمة ونقدمهم البناء لإخراج هذا البحث بالشكل العلمي الرصين.

الإمام محمد
الناجى
٢٠٢٣

المستخلص: Abstract

هدف البحث الى بيان معرفة محددات نمو القروض وأثرها لانعكاسها في تحقيق المتانة المالية وأثرهما في القيمة السوقية المضافة للمصرف، وتمثلت مشكلة البحث في انخفاض القيمة السوقية المضافة ونمو القروض المفرط وسلوك المخاطر المصرفية في الحقب التوسعية للإقراض والصعوبات التي تواجه المصرف في استثمار محددات نمو القروض لتحقيق المتانة المالية في زيادة القيمة السوقية المضافة. في الإطار التحليلي كان البحث معتمد على سلسلة من التقارير السنوية المنشورة للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التي اختيرت اعتمادا على مدى توفير البيانات لمدة 2006-2021 وشملت عينة البحث (ثمانية) مصارف أهلية من أصل (25) مصرف اهليا أي بنسبة بلغت (32%) وهي (مصرف بغداد، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الأهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الائتمان العراقي، مصرف سومر التجاري، مصرف موصل للتنمية والاستثمار)، ولتحقيق الهدف من البحث استعمل الباحث الأساليب المالية والأساليب الإحصائية وبالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS V.23) وباستعمال برنامج (EXCEL) لغرض اختبار فرضيات البحث، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات ولعل من أبرزها ان المصارف تمتلك محددات نمو قروض لها أثر معنوي دال احصائيا في تحقيق المتانة المالية ويؤثران في القيمة السوقية المضافة. وقد قدم البحث مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة اهتمام إدارة المصرف بالعلاقة بين محددات نمو القروض والمتانة المالية وكيفية تأثيرهما في القيمة السوقية المضافة للمصارف، وذلك عبر قيام إدارة المصارف بقياس محددات نمو القروض بصورة دورية ومستمرة للمصارف، وتحديد المتانة المالية لها لزيادة قيمتها السوقية المضافة.

الكلمات المفتاحية: نمو القروض، محددات نمو القروض، المتانة المالية، القيمة السوقية، القيمة السوقية المضافة.

قائمة المحتويات		
الصفحة	الموضوع	ت
أ	الآية	1
ب	الإهداء	2
ج	الشكر والتقدير	3
د	المستخلص	4
هـ - ي	المحتويات	5
و	قائمة الأشكال	6
و - ي	قائمة الجداول	7
ي	قائمة الملاحق	8
1	المقدمة	9
2	الفصل الأول - منهجية الدراسة والدراسات السابقة	10
8-3	المبحث الأول - منهجية الدراسة	11
19-9	المبحث الثاني - الدراسات السابقة	12
20	الفصل الثاني - الجانب النظري للدراسة	13
42-21	المبحث الأول - محددات نمو القروض	14
62-43	المبحث الثاني - المتانة المالية	15
81-63	المبحث الثالث - القيمة السوقية المضافة	16
82	الفصل الثالث - الجانب التحليلي للدراسة	17
87-83	المبحث الأول - توصيف عينة الدراسة	18
126-88	المبحث الثاني - التحليل المالي	19
173-127	المبحث الثالث - التحليل الإحصائي	20
174	الفصل الرابع - الاستنتاجات والتوصيات	21
177-175	المبحث الأول - الاستنتاجات	22
179-178	المبحث الثاني - التوصيات	23
200-180	المصادر	24
	الملاحق	25
	المستخلص الإنكليزي	26
	العنوان باللغة الإنكليزية	27

قائمة الاشكال

الصفحة	اسم الشكل	ت
5	المخطط الفرضي لمتغيرات الدراسة	1
30	أنواع القروض المصرفية	2
32	معايير منح القروض	3
37	ممارسات إدارة علاقات العملاء وتعبئة الودائع في البنك	4
45	مراحل تحديد المتانة المالية للمصرف التجاري	5
48	رسم توضيحي للنهج المكون من ست خطوات باستخدام التصنيفات الائتمانية كمقياس للضيق المالي	6
49	يوضح مؤشرات المتانة المالية	7
52	مكونات رأس المال الأساسي	8
58	مخطط ديبيونت لـ ROA	9
59	رسم تخطيطي يوضح كيف يمكن تحليل ROE بشكل أكبر وتقسيمها إلى نسب محاسبة مالية أخرى معروفة	10
68	العوامل المحددة للقيمة السوقية للمصرف	11
92	مقارنة بين المصارف التي تحقق اعلى وأدنى قيمة لكل مصرف خلال مدة الدراسة	12
95	مقارنة بين المصارف التي تحقق اعلى وأدنى قيمة لكل مصرف خلال مدة الدراسة	13
98	مقارنة بين المصارف التي تحقق اعلى وأدنى قيمة لكل مصرف خلال مدة الدراسة.	14
102	مقارنة بين المصارف التي تحقق اعلى وأدنى قيمة لكل مصرف خلال مدة الدراسة	15
106	مقارنة بين المصارف التي تحقق اعلى وأدنى قيمة لكل مصرف خلال مدة الدراسة.	16
109	مقارنة بين المصارف التي تحقق اعلى وأدنى قيمة لكل مصرف خلال مدة الدراسة.	17
112	مقارنة بين المصارف التي تحقق اعلى وأدنى قيمة لكل مصرف خلال مدة الدراسة.	18
115	مقارنة بين المصارف التي تحقق اعلى وأدنى قيمة لكل مصرف خلال مدة الدراسة.	19
118	مقارنة بين المصارف التي تحقق اعلى وأدنى قيمة لكل مصرف خلال مدة الدراسة.	20
124	مقارنة بين المصارف التي تحقق اعلى وأدنى قيمة لكل مصرف خلال مدة الدراسة.	21

قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	ت
7	المقاييس المستخدمة في الدراسة	1
69	العوامل الداخلية internal factors	2
69	العوامل الخارجية External factors	3
86-84	مصارف مجتمع الدراسة (المصارف التجارية الاهلية في العراق)	4

87	مصارف عينة الدراسة	5
89	معدل نمو القروض المصرفية للمدة 2006-2021	6
94-93	الودائع الى الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة 2006-2021	7
97-96	حق الملكية الى الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة 2006-2021	8
100	نسبة نمو الودائع للمصارف عينة الدراسة للمدة 2006-2021	9
104-103	العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة 2006-2021	10
107	العائد على حق الملكية للمصارف عينة الدراسة للمدة 2006-2021	11
111-110	المصروفات التشغيلية الى الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة 2006-2021	12
114-113	كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة للمدة 2006-2021	13
116	نسبة الرافعة المالية للمصارف عينة الدراسة للمدة 2006-2021	14
120	مقدار القيمة السوقية المضافة للمدة 2006-2021	15
126	معدل النمو في القيمة السوقية المضافة للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة 2006-2021	16
121	تسلسل المصارف الثلاثة الأعلى متوسطا من بين المصارف عينة الدراسة	17
128-127	ترميز متغيرات الدراسة	18
129	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات محددات نمو القروض ومتغير ROA لمصرف بغداد	19
129	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات محددات نمو القروض ومتغير ROA لمصرف الاستثمار	20
130	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات محددات نمو القروض ومتغير ROA لمصرف الأهلي	21
131	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات محددات نمو القروض ومتغير ROA لمصرف الخليج	22
132	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات محددات نمو القروض ومتغير ROA لمصرف الشرق الاوسط	23
132	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات محددات نمو القروض ومتغير ROA لمصرف الائتمان	24
133	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات محددات نمو القروض ومتغير ROA لمصرف سومر	25
134	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات محددات نمو القروض ومتغير ROA لمصرف موصل للتنمية	26
135	تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات محددات نمو القروض و ROE لمصرف بغداد	27
135	تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات محددات نمو القروض و ROE لمصرف الاستثمار العراقي	28

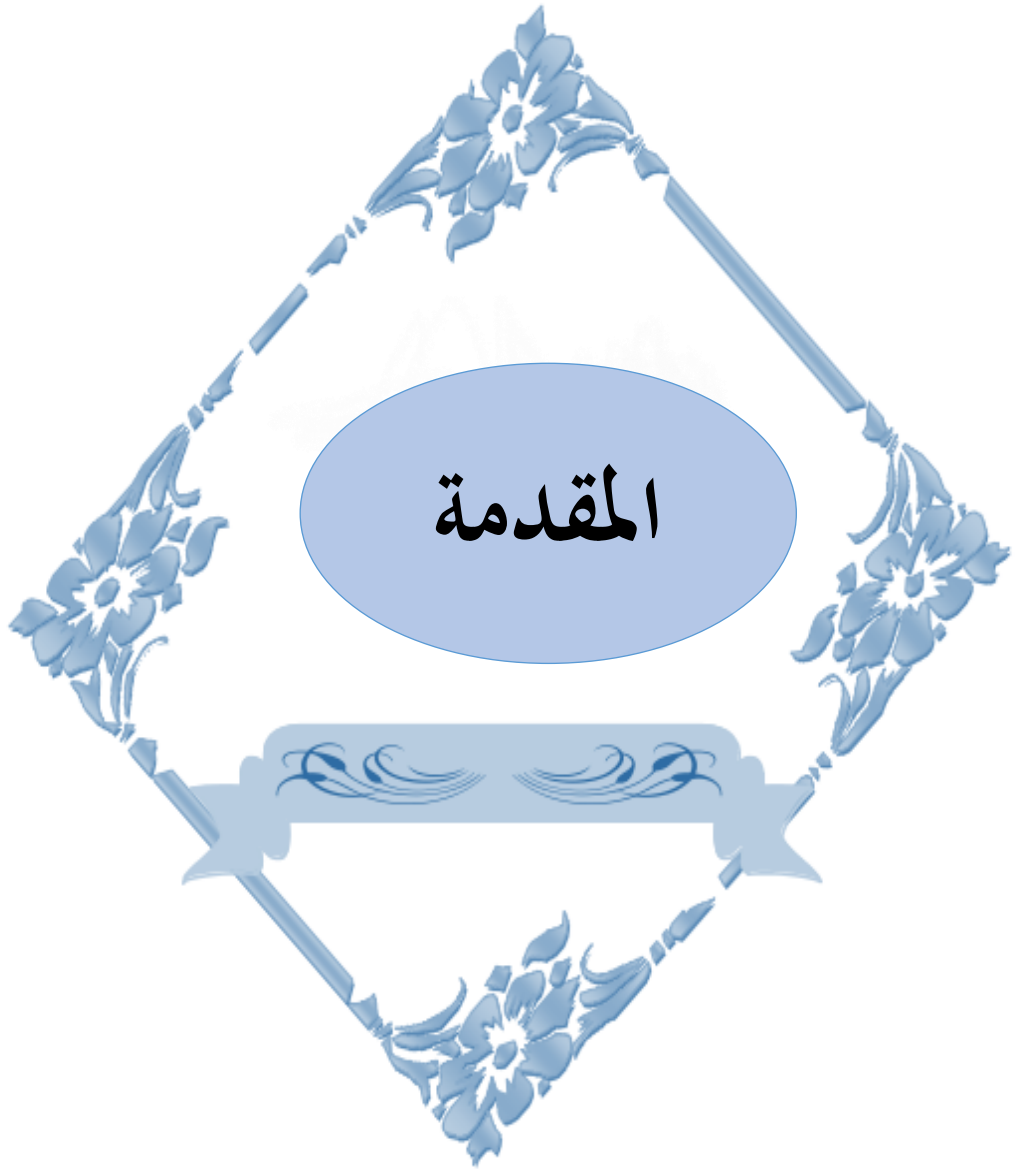
136	تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات محددات نمو القروض و <i>ROE</i> لمصرف الأهلي العراقي	29
137	تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات محددات نمو القروض و <i>ROE</i> لمصرف الخليج التجاري	30
133	تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات محددات نمو القروض و <i>ROE</i> لمصرف الشرق الاوسط	31
138	تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات محددات نمو القروض و <i>ROE</i> لمصرف الائتمان	32
139	تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات محددات نمو القروض و <i>ROE</i> لمصرف سومر التجاري	33
140	تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين متغيرات محددات نمو القروض و <i>ROE</i> لمصرف موصل للتنمية والاستثمار	34
141	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر المصروفات التشغيلية لمصرف بغداد	35
142-141	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر المصروفات التشغيلية لمصرف الاستثمار العراقي	36
142	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر المصروفات التشغيلية لمصرف الأهلي	37
143	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر المصروفات التشغيلية لمصرف الخليج التجاري	38
144	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر المصروفات التشغيلية لمصرف الشرق الاوسط	39
144	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر المصروفات التشغيلية لمصرف الائتمان العراقي	40
145	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر المصروفات التشغيلية لمصرف سومر العراقي	41
146	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر المصروفات التشغيلية لمصرف موصل للتنمية	42
147	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر كفاية راس المال لمصرف بغداد	43
148-147	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر كفاية راس المال لمصرف الاستثمار العراقي	44
148	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر كفاية راس المال لمصرف الأهلي	45
149	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر كفاية راس المال لمصرف الخليج التجاري	46

150	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر كفاية راس المال لمصرف الشرق الاوسط	47
150	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر كفاية راس المال لمصرف الائتمان العراقي	48
151	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر كفاية راس المال لمصرف سومر	49
152	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر كفاية راس المال لمصرف موصل للتنمية والاستثمار	50
153	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر الرافعة المالية	51
154	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر الرافعة المالية لمصرف الاستثمار العراقي	A52
154	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر الرافعة المالية لمصرف الاستثمار العراقي	B52
155	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر الرافعة المالية للمصرف الأهلي	53
156-155	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر الرافعة المالية لمصرف الخليج	54
155	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر الرافعة المالية لمصرف الشرق الأوسط	55
157	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر الرافعة المالية لمصرف الائتمان	56
158	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر الرافعة المالية لمصرف سومر	57
159-158	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر الرافعة المالية لمصرف موصل	58
159	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر القيمة السوقية لمصرف بغداد	59
160	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر القيمة السوقية لمصرف الاستثمار	60
161	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر القيمة السوقية لمصرف الأهلي	61
162	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر القيمة السوقية لمصرف الخليج التجاري	62
162	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر القيمة السوقية لمصرف الشرق الاوسط	63

163	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر القيمة السوقية لمصرف الائتمان العراقي	64
164	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر القيمة السوقية لمصرف سومر	65
165	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين محددات نمو القروض ومؤشر القيمة السوقية لمصرف موصل للتنمية والاستثمار	66
166-165	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين مؤشرات المتانة المالية ومؤشر القيمة السوقية لمصرف بغداد	67
166	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين مؤشرات المتانة المالية ومؤشر القيمة السوقية لمصرف الاستثمار	68
167	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين مؤشرات المتانة المالية ومؤشر القيمة السوقية لمصرف الأهلي العراقي	69
168	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين مؤشرات المتانة المالية ومؤشر القيمة السوقية لمصرف الأهلي العراقي	70
169-168	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين مؤشرات المتانة المالية ومؤشر القيمة السوقية لمصرف الشرق الاوسط	71
169	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين مؤشرات المتانة المالية ومؤشر القيمة السوقية لمصرف الائتمان العراقي	72
170	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين مؤشرات المتانة المالية ومؤشر القيمة السوقية لمصرف سومر التجاري	73
171-170	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعلاقة التأثير بين مؤشرات المتانة المالية ومؤشر القيمة السوقية لمصرف موصل للتنمية والاستثمار	74
173-171	ملخص الجانب التحليلي لفرضيات الدراسة	75

قائمة الملاحق

اسم الملحق	ت
بيانات المصارف التجارية عينة الدراسة	1
جداول مؤشرات قياس متغيرات الدراسة	2
جداول التحليل المالي الافقي	3
عينة البحث (المصارف التجارية العراقية)	4



المقدمة

مُتَلَمَّة : Introduction

يعد القطاع المصرفي هو القطاع الأبرز في الاقتصاد، لأن الكثير من الأنشطة التجارية والاقتصادية تعتمد على التمويل المقدم من المصارف، لذا يؤدي القطاع المصرفي اثرا مهماً في تحفيز النمو الاقتصادي والازدهار في البلاد ونظرا الى اهمية القروض المصرفية في عمليات التمويل، فإن التطورات في هذه القروض لها آثار مهمة على النشاط الاقتصادي، فغالبًا ما تؤدي زيادة القروض المصرفية إلى تحفيز النمو الاقتصادي مما يساعد على توجيه المدخرات إلى الاستثمار، ولكن نمو القروض قد يؤدي إلى تدني جودة القروض وارتفاع المخاطر وتدهور سلامة المصرف، علاوة على ذلك، غالبًا ما يؤدي نمو القروض إلى تراكم المخاطر على المتانة المالية مما قد يؤدي إلى أزمات مصرفية ، ومن ثم يستعمل صانعو السياسة بيانات القروض بوصفها مصدر رئيسي للمعلومات لحالة الاقتصاد، لذا يسمح اتجاه القرض المصرفي بالتنبؤ بالظروف الاقتصادية المستقبلية، اذ يمكن أن يسهم نمو القروض في الأزمات المالية أو اقتصادية لاحقة، في حين أن الانخفاض الكبير في القروض يمكن أن يؤدي إلى ركود في الأنشطة الاقتصادية، لذا يتطلب فهم آليات العرض والطلب على القروض التعرف على محددات نمو القروض المصرفي لتحقيق متانة مالية للمصرف لأنها محرك حاسم للنمو الاقتصادي في الكثير من الاقتصادات الناشئة. لذلك تهدف هذه الدراسة إلى توضيح محددات نمو القروض المصرفي في تحقيق المتانة المالية وتأثيرهما في القيمة السوقية المضافة، و انطلاقا في الأهمية التي يحظى بها موضوع القروض والمتانة المالية و لغرض الإحاطة بجميع الموضوع قدر الإمكان قدمت الدراسة بأربع فصول اذ قسم الأول الى مبحثين خصص المبحث الاول لعرض منهجية الدراسة، في حين تمثل المبحث الاخر بعرض دراسات سابقة، بينما قسم الفصل الثاني الى ثلاثة مباحث خصص المبحث الاول لمحددات نمو القروض، واهتم المبحث الثاني بالمتانة المالية، في حين أهتم المبحث الثالث بالقيمة السوقية المضافة، بينما خصص الفصل الثالث بتحليل الدراسة وقد قسم الى ثلاثة مباحث اهتم المبحث الاول بتوصيف مجتمع الدراسة وعينته و تمثل المبحث الثاني بتحليل متغيرات الدراسة ماليا، في حين اهتم المبحث الثالث بتحليل متغيرات الدراسة احصائيا ، واختتمت الدراسة بفصل الرابع والذي تضمن مبحثين المبحث الأول استنتاجات الدراسة والمبحث الاخر اشتمل على التوصيات.



الفصل الأول

المنهجية العلمية للبحث وبعض الدراسات
السابقة

المبحث الأول: المنهجية العلمية للبحث
المبحث الثاني: بعض الدراسات السابقة

الفصل الأول

المنهجية العلمية وبعض الدراسات السابقة

المبحث الأول: منهجية البحث

توطئة:

يهدف المبحث الأول الى تطوير المنهجية التي تشكل الخطة العامة لتحديد طريقة إجراء البحث، اذ يشرح مشكلة البحث وأهدافه وأهميته وفرضياته والاساليب المالية والاحصائية المستخدمة في البحث فضلا عن عينة البحث ومجمعه ومحدداته والشكل الفرضي الذي يوضح التأثير بين المتغيرات لتكوين إطار البحث العام.

أولاً: مشكلة البحث:

ان مشكلة البحث تتمثل في انخفاض القيمة السوقية المضافة، من ناحية أخرى يؤدي النمو المفرط في القروض إلى زيادة احتمالية ارتفاع مخاطر الائتمان، لذا أصبح اهتمام أصحاب المصالح منصبا على تحقق المتانة المالية للمصارف، اذ تعد مؤشرات المتانة المالية بمثابة الآلية التي تؤدي دورا مهما في تجنب التعرض للخسائر ومن ثم ارتفاع كفاءة الموارد الاقتصادية ومن ثم تحقيق قيمة سوقية مضافة للمصارف التجارية. وعليه يمكن تحديد مشكلة محورية للبحث مفادها:

((هل تسهم محددات نمو القروض في تحقيق المتانة المالية ومن ثم يؤثران في القيمة السوقية المضافة للمصارف التجارية عينة البحث؟))

وتكمن مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

1. هل يوجد تأثير مباشر لمحددات نمو القروض في المتانة المالية؟
2. هل يوجد تأثير مباشر لمحددات نمو القروض في القيمة السوقية المضافة؟
3. هل يوجد تأثير مباشر للمتانة المالية في القيمة السوقية المضافة؟

ثانيا: أهمية البحث:

يركز هذا البحث في التعرف على الجدالات الفكرية في محددات نمو القروض والمتانة المالية لان جميع المصارف تسعى لمعرفة المزيد عنها لرسم صورة كاملة عن أنشطتها المالية، اذ أهمية البحث الفكرية (النظرية) يستمد البحث أهميته من أهمية المتغيرات التي تم التطرق لها المتمثلة بمحددات نمو القروض، المتانة المالية والقيمة السوقية المضافة بوصفها متغيرات مترابطة مع تسليط الضوء على جانب معرفي وأكاديمي في العمل المصرفي الا وهي محددات نمو القروض وما يتمتع بها القروض من أهمية وخصوصية في النظام المصرفي من خلال انجاز العمليات المصرفية التي تنعكس في الاستخدام الأمثل للموارد في ظل المخاطر. اما أهمية الدراسة العلمية تتجلى الأهمية العلمية من أهمية القطاع المصرفي بالإضافة الى أهمية المحددات والمتانة المالية التي لم تأخذ من قبل الباحثين والدارسين ودراسة العلاقة بينهما مع متغير ثالث هو القيمة السوقية المضافة بتشكيلة جديدة لم يتم التطرق لها ف جاء هذا البحث لعينة المصارف التجارية كتوظيف لمحددات نمو القروض في تحقيق المتانة المالية والقيمة السوقية المضافة.

ثالثا: أهداف البحث: -

يسعى البحث إلى تحقيق الكثير من الأهداف هي: -

- 1- تحليل محددات نمو القروض وتأثيرها في المتانة المالية.
- 2- تحليل مؤشرات المتانة المالية في عينة الدراسة من المصارف.
- 3- قياس معدلات النمو في القيمة السوقية المضافة وأي المصارف أفضل.
- 4- تشخيص تأثير ومساهمة محددات نمو القروض في القيمة السوقية المضافة في المصارف التي يتم دراستها.
- 5- تشخيص مدى تأثير ومساهمة المتانة المالية في القيمة السوقية المضافة في المصارف قيد الدراسة.

رابعاً: المخطط الفرضي للبحث:

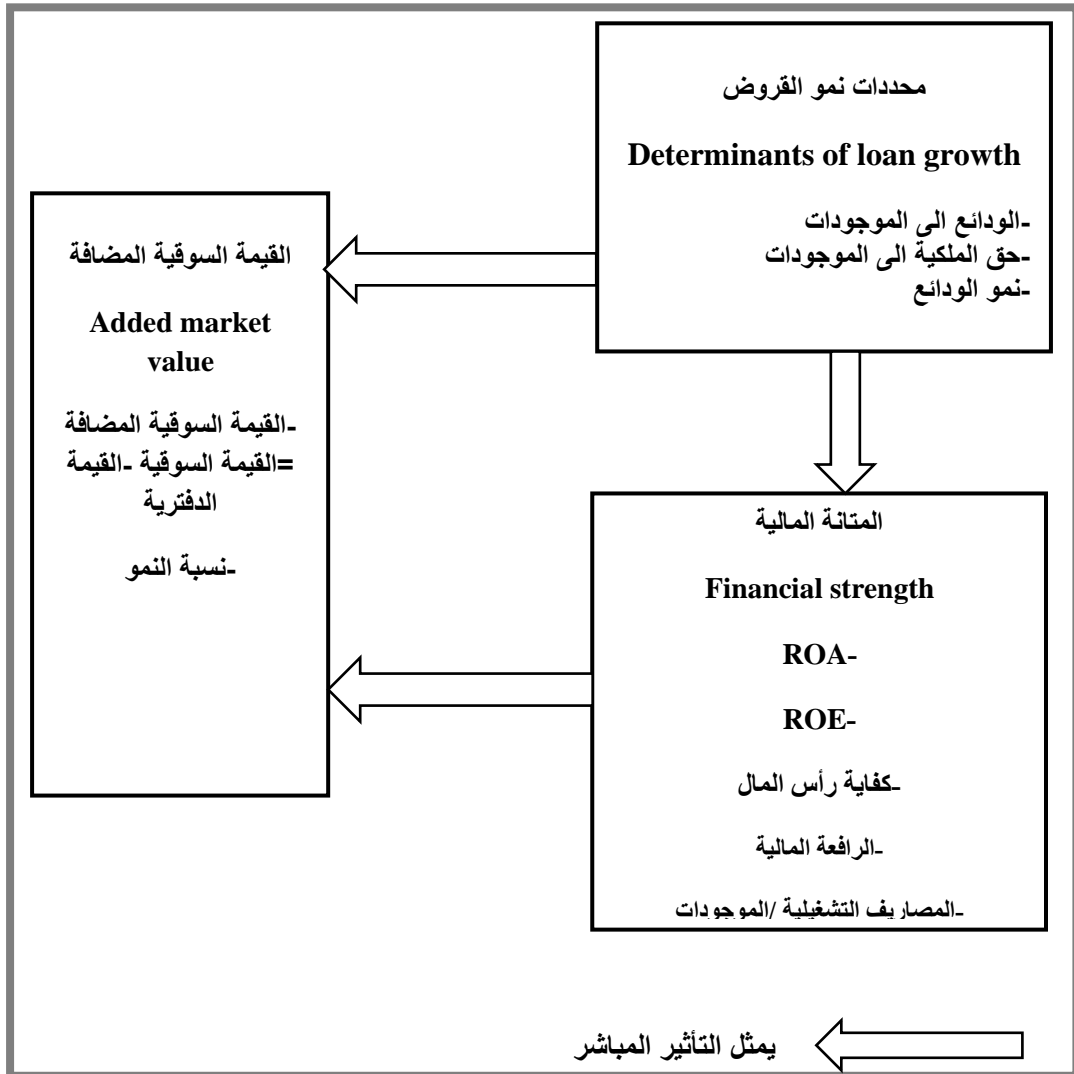
في ضوء مشكلة وأهداف الدراسة وضمن إطارها النظري والتحليلي تم تصميم مخطط فرضي يعبر عن العلاقات المنطقية بين متغيرات الدراسة وكما في الشكل (1)، إذ يشير هذا المخطط إلى ثلاثة أنواع من المتغيرات.

1. المتغيرات المستقلة تمثل: -

أ- محددات نمو القروض

ب-- مؤشرات المتانة المالية

2. متغير معتمد: - يمثل القيمة السوقية المضافة.



الشكل (1) المخطط الفرضي لمتغيرات الدراسة

المصدر: من اعداد الباحث

خامسا: فرضيات البحث: -

ترتكز الدراسة على جملة من الفرضيات التي من شأنها تحقيق أهدافها واختبار مخططاتها الفرضي وهي كالآتي: -

1-الفرضية الرئيسية الأولى:

(عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشرات المتانة المالية) وتتنبثق من الفرضية الاولى مجموعة فرضيات الفرعية حسب الآتي: -
أ-لا يوجد تأثير مباشر ذو دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر العائد على الموجودات

ب-لا يوجد تأثير مباشر ذو دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر العائد على حقوق الملكية

ج-لا يوجد تأثير مباشر ذو دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر "مصاريف التشغيلية الى الأصول"

د-لا يوجد تأثير مباشر ذو دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر كفاية رأس المال

هـ-لا يوجد تأثير مباشر ذو دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر الرافعة المالية

2- الفرضية الرئيسية الثانية:

(لا يوجد تأثير مباشر ذو دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في القيمة السوقية المضافة)

3- الفرضية الرئيسية الثالثة:

(لا يوجد تأثير مباشر ذو دلالة احصائية لمؤشرات المتانة المالية في القيمة السوقية المضافة)

سادسا: مجتمع وعينة البحث:

اجريت الدراسة في القطاع المصرفي اذ ان إجمالي المصارف وبحسب موقع البنك المركزي العراقي بلغ (54) مصرفا ستة منها مصارف حكومية وأخرى تراوحت بين 25

مصرف تجاري محلي وثمانية مصارف إسلامية و 18 فرعا اجنبيا وعربيا، اذ تم اختيار ثمانية مصارف من أصل 25 مصرفا تجاريا اهليا بنسبة بلغت 32 % من اجمالي المصارف الاهلية بعد استبعاد المصارف الحكومية والمصارف الاسلامية وكذلك المصارف التجارية الاهلية التي لديها سنوات مفقودة في مدة الدراسة (16) سنة التي تمتد من عام 2006 إلى 2021، والبيانات التي تم جمعها خاصة بالميزانية العمومية وكشف الدخل للمصارف التجارية المدرجة في السوق. وتم اختيار هذا القطاع بسبب ان موضوع البحث يتمثل بشكل اوضح من القطاعات الأخرى.

سابعا: المقاييس المالية المستخدمة في البحث:

استعمل الباحث المقاييس المستخدمة على نطاق واسع لدى معظم الباحثين، ويمكن تلخيص

المقاييس بالجدول (1)

جدول (1) المقاييس المستخدمة في البحث

ت	المتغير	مؤشرات المتغير	المصدر
1	محددات نمو القروض determinants of loan growth	الودائع على الموجودات	Pasaribu, P., & Mindosa, B. (2021). THE BANK SPECIFIC DETERMINANTS OF LOAN GROWTH AND STABILITY: EVIDENCE FROM INDONESIA. <i>Journal of Indonesian Economy & Business</i> , 36(2).
2		حق الملكية على الموجودات	
3		نمو الودائع	
4	مؤشرات المتانة المالية indications financial robustness	العائد على الموجودات	البيطرنى، & متولى. (2022). أثر مؤشرات المتانة المالية في قيمة البنوك المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية. <i>المجلة العربية للإدارة</i> .
5		العائد على حق الملكية	
6		كفاية رأس المال	
7		الرافعة المالية	
8		المصروفات التشغيلية على الموجودات	
9	مؤشر القيمة السوقية المضافة Market value added indicator	القيمة السوقية المضافة هي الفرق بين القيمة السوقية للمصرف ورأس المال المستثمر للمصرف	Akgun, A. I., Samiloglu, F., & Oztop, A. O. (2018). The impact of profitability on market value added: evidence from turkish informatics and technology firms. <i>International Journal of Economics and Financial Issues</i> , 8(4), 105-111.

المصدر: الجدول من تصميم الباحث حسب المصادر الموضحة في أعلاه (الجدول)

ثامنا: - الوسائل الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام مجموعة من الطرق إحصائية لتحليل البيانات واختبار الفروض وقياسها عن طريق البرنامج الإحصائي [SPSS v.23] و [Microsoft Excel 19]

تاسعا: - أساليب جمع البيانات:

اعتمد الباحث على عدة طرق بهدف استكمال الجانب النظري والتطبيقي على النحو التالي:

أ- الجانب النظري:

في تأطير الجانب النظري، اعتمد الباحث على مجموعة من المصادر المتاحة والمتعلقة بموضوع الدراسة، متمثلة في الكتب والرسائل والأطروحات والبحوث والدراسات العربية والأجنبية، فضلا عن الاعتماد على المعلومات العالمية من أجل إثراء الجانب النظري.

ب- الجانب التحليلي:

قام الباحث بجمع البيانات من الكشوفات السنوية كما هي في "سوق العراق للأوراق المالية" وهيئة الأوراق المالية العراقية، للعينة المختارة بعد الاطلاع على توفر البيانات المطلوبة في مواقع المصارف الرئيسة على شبكة الانترنت، واعتمد الباحث على البيانات والكشوفات المالية لمصارف عينة الدراسة وأبرزها الميزانية العمومية للبنوك التجارية.

عاشرا: قيود البحث:

لهذا البحث قيود هي:

1. القيود على اختيار عينة البحث المستخدمة، حيث تركزت فقط على المصارف التجارية الاهلية التي تتوفر معلوماتها بشكل كامل على طول السلسلة الزمنية من عام 2006 ولغاية 2021، اما المصارف التي لم يتم اختيارها فقد تم استبعادها فقط كونها تتقصها بعض البيانات التي من الممكن ان تعمل بشكل أفضل من عينة الدراسة المختارة.
2. عدم دقة بعض البيانات المعلنة في سوق العراق للأوراق المالية حيث وجد الباحث بعض كشوفات الميزانية والدخل لبعض المصارف وللسنة نفسها تحمل بيانات مختلفة وهي ليست دقيقة تماما.

الفصل الأول

المبحث الثاني: بعض الدراسات السابقة

توطئة:

يهدف هذا المبحث إلى مراجعة الدراسات السابقة والأدبيات المتعلقة ببنية متغيرات الدراسة الحالية لتقييم ما توصل إليه الباحثون الآخرون في إطار موضوع الاطروحة نفسه، وقد وجد الباحث أن هذه الدراسات قد تضمنت تفاصيل عن بعض متغيرات دراسته الحالية كلا على حدة وتم عرض هذه الدراسات حسب الترتيب الزمني، وكما يأتي:

1-دراسة Paul Bennett and Oral Erdogan, 2010

A Comparison of Financial Robustness in the USA and Turkey during 2007

(مقارنة بين المتانة المالية في امريكا وتركيا خلال 2007)

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أن النظام المصرفي الأكثر تحفظاً واشرافاً يمكن أن يكون ميزة خلال اوقات الأزمات، استخدمت هذه الدراسة لمقارنة النظام المصرفي الأمريكي أصلاً للانتهاء الاخير، والمصارف التركية هي الأكثر ربحية خلال عامي 2007 و2008 باعتبارها سنوات الأزمة، لقد وجدت الدراسة ان أزمة الثقة والتمويل التي بدأت خارجياً لكنها منتشرة والتي أثرت على المؤسسات العالمية تم ملاحظة هيكل المصارف التركية قد تحول بالفعل إلى حماية النظام المالي التركي، ان توصلت الدراسة الى أن النظام المالي الضعيف يمكن أن يضخم بشكل كبير "الصدمات السلبية" ويؤثر على قدرة السياسة النقدية للبنك المركزي ومن ثم يؤثر على استقرار الاقتصاد على العكس من ذلك يمكن للنظام المالي القوي أن يساعد على الاستقرار الاقتصادي في مواجهة الاضطراب.

2-دراسة (النعيمي، 2012)

استخدام مؤشري القيمة السوقية المضافة والعائد على رأس المال المستثمر في قياس أداء القطاع المصرفي العراقي

Using the indicators of market value added and return on invested capital in measuring the performance of the Iraqi banking sector

تركز الدراسة على العلاقة بين مستوى القيمة السوقية المضافة ومعدل العائد على رأس المال المستثمر ، ومدى تأثيرهما في مستوى ثروة المالكين، ولتحليل العلاقة التبادلية بين القيمة السوقية المضافة ومعدل العائد على رأس المال المستثمر، تم اختيار القطاع المصرفي العراقي المتكون من (22) مصرف وهي تمثل مجتمع البحث تم استبعاد مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار لأدراجه في التداول لأول مرة عام 2010 ومصرف إيلاف الإسلامي لأدراجه في التداول لأول مرة عام 2011، بذلك تتكون عينة البحث من (20) مصرف تمثل نسبة 91% من مجتمع البحث ولاختبار فرضيات البحث تم استخدام الأساليب المالية والإحصائية وتوصل البحث الى ان العوامل المالية متمثلة (ROIC) ، لا تؤثر بشكل كبير في مستوى القيمة السوقية المضافة (MVA)، وبالتالي في ثروة حملة الاسهم، كما ان العوامل الأخرى غير المالية متمثلة بالعوامل العاطفية والنفسية والاقتصادية والسياسية والامنية التي حدثت خلال عام (2010)، لها تأثير في مستوى القيمة السوقية المضافة، وان المستثمرون يتأثرون بتلك العوامل في قراراتهم الاستثمارية.

3-دراسة (Doumpos, M., Gaganis, C., & Pasiouras, F. (2016)

Bank Diversification and Overall Financial Strength: International Evidence

(تنوع المصارف والمتانة المالية الشاملة: دليل دولي)

هناك الكثير من الدراسات في المالية التي تبحث في تأثير التنوع على الأداء، ومع ذلك لا تزال الأدبيات غير حاسمة فيما يتعلق بالفوائد المحتملة من حيث المخاطر والعوائد، تهدف الدراسة الحالية إلى إعادة النظر في هذه القضية، مع اقتراح إطار منهجي يدمج مختلف مؤشرات أداء المصرف والمخاطر في مقياس واحد للمتانة المالية، باستخدام عينة دولية من المصارف التجارية، وجدنا أن التنوع من حيث الدخل، وكسب الأصول، والأنشطة داخل الميزانية العمومية وخارجها تؤثر بصورة إيجابية على متانتها المالية، كما وجدت الدراسة أن تنوع الدخل يمكن أن يكون أكثر

فائدة للمصارف العاملة في البلدان الأقل تقدماً مقارنة بالمصارف في الاقتصادات المتقدمة والمتقدمة الكبرى. ومع ذلك، فإننا نلاحظ العكس في حالة التنوع بين الأنشطة خارج الميزانية العمومية والأنشطة المدرجة في الميزانية العمومية. علاوة على ذلك، تكشف النتائج أن تنوع الدخل والأصول المربحة يمكن أن يخفف من "الآثار السلبية" للأزمة المالية على المتانة المالية للمصرف، كذلك يمكن أن تكون العلاقة طردية بين التنوع والمتانة المالية عندما نأخذ في الاعتبار التأثيرات المتداخلة والتجانس وكذلك عند استخدام نهج بديل لبناء مؤشر المتانة المالية.

4-دراسة (Pandya, B. (2016)

(An empirical analysis of market value added and economic profits with reference to listed public sector enterprises in India)

(تحليل تجريبي للقيمة السوقية المضافة والأرباح الاقتصادية مع الإشارة إلى مؤسسات القطاع العام المدرجة في الهند)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس ثروة المساهمين باستعمال مقاييس مثل MVA والأرباح الاقتصادية في سياق مؤسسات القطاع العام المدرجة في السوق، تم استعمال الإحصاء الوصفي لتحليل الأداء العام للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من حيث القيمة المضافة والربح الاقتصادي، و استخدمت الدراسة اختبارات (t) لاختبار الفرضيات، واجريت الدراسة على (20) شركة من القطاع العام الهندي لمدة أربع سنوات تتراوح من (2012 إلى 2015)، فوجدت الدراسة أنه لم يكن أداء جميع الشركات العشرين جيداً من حيث (VA) والأرباح الاقتصادية، أوضحت الدراسة أن القيمة السوقية المضافة والربح الاقتصادي مرتبطان معنوياً إحصائياً.

5-دراسة نياي وعبد الستار (2016)

القيمة السوقية المضافة بين جدلية مفهوم التكلفة التاريخية والقيمة العادلة

Market Value Added Among Historical Cost and Fair Value Controversy

نظراً لتعرض مفهوم التكلفة التاريخية المعتمد كأساس في القياس المحاسبي إلى العديد من الانتقادات كرد فعل مضاد لمفهوم القيمة العادلة فإن الهدف من البحث هو محاولة لأجراء مقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة لأثبات صحة وسلامة أي من القياس أفضل لأعداد القوائم المالية وذلك عبر دراسة حالة كل من شركتي الامين والخير للاستثمار المالي بعد تشخيص

مشكلة واقعية تتمثل بقصور مفهوم التكلفة التاريخية في تقييم الموجودات على الرغم من الموثوقية المفترضة بالمعلومات المفصّل عنها بالقوائم المالية مقابل خاصية الملائمة لمفهوم القيمة العادلة لقرارات مستخدميها في إعادة تقييم الاستثمارات المالية باعتماد القيمة السوقية المضافة بين جدلية مفهوم التكلفة التاريخية والقيمة العادلة وقد تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان القيمة العادلة عند اعداد القوائم المالية مكملّة لتلك التي يتم اعدادها على اساس التكلفة التاريخية مما يؤثر على زيادة الافصاح المحاسبي

6- دراسة حافظ، (2017)

(نحو مؤشر لحساب وتقييم المتانة المالية للمصارف في مصر دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية، المصارف التجارية التقليدية والمصارف التجارية التقليدية ذات الفروع الإسلامية).

Towards an indicator for calculating and evaluating the financial strength of banks in Egypt an applied study on Islamic banks, traditional commercial banks and traditional commercial banks with Islamic branches

هدفت هذه الدراسة الى استكمال بعض الدراسات التي تناولت تقييم الأداء المالي للمصارف عن طريق المقارنة بين المصارف التقليدية، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية التي لها فروع إسلامية باستعمال (مؤشر المتانة المالية) الكلية للمصرف، اذ تم تطوير مؤشر باستخدام نسب ومؤشرات مالية مختلفة تعبر عن الأداء المالي للمصارف العاملة في مصر (٣٦ بنك) وتعكس قوة الأداء التشغيلي للبنك من منظور قوة رأس مال المصرف، جودة الأصول، معدلات الربحية، معدلات السيولة وكفاءة الإدارة في التحكم وإدارة مصاريف التشغيل تم إجراء الدراسة التطبيقية في المدة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٦، أظهرت الدراسة بأن المصارف تختلف معنوياً في ما بينها فيما يتعلق بالنسب المالية ومؤشرات الأداء التي تعكس معدلات الأداء بين المصارف، ولكن فيما يتعلق بمؤشر القوة المالية للمصارف نجد أن النتائج أظهرت وجود اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية طفيفة بين المصارف التقليدية المصارف التقليدية ذات نوافذ إسلامية والمصارف الإسلامية حيث أظهر المؤشر ان المصارف الإسلامية ذات متانة مالية مرتفعة نسبياً

7-دراسة (Soedarmono, W., Sitorus, D., & Tarazi, A. 2017)

(Abnormal loan growth, credit information exchange, and systemic risk in Asian banks)

(نمو القروض غير الطبيعي، وتغير المعلومات الائتمانية، والمخاطر النظامية في المصارف الآسيوية)

هدفت هذه الدراسة إلى التفاعل بين نمو القروض غير الطبيعي ونظام تحضير التقارير الائتمانية والمخاطر النظامية في المصارف، باستخدام تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة استناداً إلى عينة من المصارف المتداولة علناً في آسيا عبر المدة الممتدة من 1998 إلى 2012 ، وقد توصلت الدراسة إلى ان نمو القروض غير الطبيعي يؤدي إلى ارتفاع "المخاطر النظامية" في العام القادم ، كما يشير تحقيق عن كتب إلى أن تغطية معلومات الائتمان الأفضل ومكاتب الائتمان الخاصة يمكن أن يوقف تراكم المخاطر النظامية للمصارف قبل عام واحد بسبب النمو غير الطبيعي للقروض، في النهاية تدعو هذه الدراسة إلى أهمية تعزيز تغطية المعلومات الائتمانية ودور مكاتب الائتمان الخاصة في البلدان الآسيوية للتخفيف من الأثر السلبي للنمو غير الطبيعي للقروض على استقرار النظام المصرفي.

8-دراسة القيسي، (2017)

تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009-2014

Analysis of factors affecting the performance of commercial banks using the CAMELS model: An applied study on Jordanian commercial banks during the period 2009-2014

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على أداء المصارف التجارية الأردنية باستخدام مكونات نموذج CAMELS وتحديد العوامل الأكثر تأثيراً. استخدمت الدراسة عينة من 13 مصرفاً تجارياً أردنياً مدرجاً في بورصة عمان خلال الفترة 2009-2014. استخدمت الدراسة متغيرين لقياس أداء المصارف، والعائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) ، بينما تضمنت المتغيرات المستقلة مكونات نموذج CAMELS وهي كفاية رأس المال ، وجودة الأصول ، وكفاءة الإدارة ، والربحية ، والسيولة ، والحساسية لمخاطر السوق ، بالإضافة إلى متغيرين للاقتصاد الكلي ؛ النمو الاقتصادي ومعدل التضخم. أشارت النتائج إلى أن كفاية رأس

المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة والربحية كانت من أهم العوامل التي تؤثر على أداء المصارف التجارية الأردنية التي تم قياسها حسب العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. اقترحت الدراسة نموذجاً مختصراً يسمى CAME model وهو مشتق من نموذج CAMELS وله قدرة جيدة على شرح أداء المصارف التجارية الأردنية. كما أوصت الدراسة المصرف المركزي الأردني باستخدام نموذج CAME لتقييم أداء المصرف.

Dang, V. (2019) –9

The effects of loan growth on bank performance: Evidence from Vietnam

آثار نمو القروض على أداء المصرف: دليل من فيتنام

تبحث الدراسة في كيفية تأثير نمو القروض على أداء المصارف، في شكل مخاطر الائتمان، وربحية المصارف، وملاءة المصارف في فيتنام خلال الفترة من 2006 إلى 2017، وبشكل عام، فإن نتائج الانحدار من خلال نماذج البيانات الثابتة والديناميكية تقدم بعض الأدلة على أن يمكن أن يكون لمؤشرات نمو القروض تأثيرات كبيرة على أداء المصرف، على وجه الخصوص، يؤدي النمو في الإقراض إلى زيادة مخصصات خسائر القروض من 2 إلى 3 سنوات لاحقة، مما يقلل من نسبة رأس مال المصرف في العام التالي؛ بينما تحقق ربحية المصارف تأثيرات إيجابية من نمو القروض على المدى القصير والطويل، و تؤكد الدراسة على أهمية توخي الحذر في التوسع في أنشطة الإقراض بشكل كبير، كما أنها توفر انعكاسات على المصارف من حيث إدارة المخاطر وإدارة رأس المال.

10-دراسة (Le, T. D. (2020)

The interrelationship among bank profitability, bank stability, and loan growth: Evidence from Vietnam

العلاقة المتبادلة بين ربحية المصارف واستقرار المصارف ونمو القروض: دليل من فيتنام

تبحث هذه الدراسة في العلاقة المتبادلة بين استقرار المصرف والربحية ونمو القروض في النظام المصرفي الفيتنامي بين عامي 2006 و2017 باستخدام نموذج المعادلات المتزامنة، تظهر النتائج ان هناك علاقة ارتباط ثنائية الاتجاه بين هذه المتغيرات، وبشكل أكثر تحديداً، ترتبط ربحية المصارف ارتباطاً إيجابياً باستقرار المصرف والعكس صحيح، بينما يرتبط نمو القروض سلباً باستقرار المصرف والعكس صحيح، وكما تظهر النتائج ان هناك علاقة إيجابية متبادلة بين ربحية المصارف ونمو القروض، ومع ذلك، تشير هذه النتائج إلى فائدة المقايضة المتمثلة في متابعة نمو القروض الهائل من

قبل المصارف. وعليه، فإن من هذه الأبحاث لها آثار على مشرفي المصارف وصانعي السياسات ومديري المصارف.

11-دراسة (NGUYEN, H. D. H., & DANG, V. D. 2020)

(Banking determinants of loan growth in Vietnam: evidence from the CAMELS approach)

(المحددات المصرفية الخاصة بنمو القروض في فيتنام: دليل من نهج CAMELS)

استهدفت هذه الدراسة بشكل تجريبي إلى المحددات الخاصة بالمصرف لنمو القروض في النظام المصرفي الفيتنامي للمدة من 2007 إلى 2019، باستخدام نهج CAMELS واستخدمت هذه الدراسة انحدار (تحليل البيانات الطولية Panel data analysis) الديناميكي لتحديد تأثيرات نمو القرض في الاعتماد على عينة مكونة من النظام المصرفي الفيتنامي للمدة الممتدة من 2007 إلى 2019، وقد توصلت الدراسة إلى: (1) أن احتياطي رأس المال يميل إلى دعم التوسع في الإقراض المصرفي بصورة أسرع. (2) ارتفاع جودة الأصول قد يسهم بشكل إيجابيا في ارتفاع نمو القروض؛ بعبارة أخرى، لا تشجع المصارف المعرضة لمخاطر ائتمانية عالية على تقديم القروض. (3) من المرجح أن تتبنى المصارف الأقل كفاءة إدارتها استراتيجية إقراض قوية، مما يسلب الضوء على حوافز المخاطر الأخلاقية للمصارف الفيتنامية. (4) يمكن للمصارف الأكثر ربحية ذات المزايا التنافسية الممتازة أن توسع أنشطة الإقراض الخاصة بها إلى حد أكبر. (5) ترتبط السيولة بشكل إيجابي بنمو قروض المصارف. (6) تميل مخاطر أسعار الفائدة المتصورة إلى كبح نمو القروض لأن المصارف الحساسة لسعر الفائدة قد تكون قلقة بشأن الآثار السلبية للتغيرات السلبية غير المتوقعة في أسعار الفائدة في المستقبل.

12-دراسة (Pasaribu, P., & Mindosa, B. 2021)

(Bank determinants of loan growth and stability: Evidence from Indonesia)

(محددات المصرف الخاصة بنمو القروض واستقرارها: أدلة من إندونيسيا)

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة المحددات المحددة لنمو القروض ونتائج النمو المفرط للقروض على استقرار المصرف إذ تؤدي القروض المصرفية دوراً مهماً في النمو الاقتصادي، لكن بعض الدراسات تشير إلى أن القروض المفرطة تؤدي إلى عدم الاستقرار المصرفي، أجرت هذه الدراسة تحليلاً شاملاً إذ ناقشت كلاً من محددات القروض والقروض المفرطة في آن واحد، شملت هذه الدراسة أكثر من 89% من إجمالي قروض المصارف التجارية (المصارف المدرجة

وغير المدرجة) بين عامي 2002 و2018، استنتجت هذه الدراسة ان نمو ودائع العملاء وإجمالي القروض المتعثرة أهم العوامل في تفسير نمو القروض في إندونيسيا، و المصارف التي لديها قروض مفرطة تكون مستويات مخاطر الائتمان عالية ، و عليه تؤدي إلى عدم استقرار المصارف.

13-دراسة جوان (2021)

تأثير محددات هيكل التمويل في القيمة السوقية المضافة عبر الرفع المالي والقيمة الاقتصادية المضافة. (دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية).

The effect of financing structure determinants on the added market value through financial leverage and economic value added. (An analytical study of a sample of industrial companies listed in the Iraq Stock Exchange)

سعت الدراسة إلى تحقيق اختبار مدى تأثير ومساهمة محددات هيكل التمويل المتمثلة بـ (حجم الشركة وعمرها وملموسية الموجودات والربحية والسيولة وفرص النمو والاعفاء الضريبي) في القيمة السوقية المضافة عبر الرافعة المالية والقيمة الاقتصادية المضافة لعينة من الشركات العراقية الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية البالغ عددها عشر شركات. وتمثلت مشكلة الدراسة في الانخفاض المستمر في قيم الشركات التي تظهرها التقارير المالية المنشورة والصعوبات التي تواجه الشركات العراقية في استغلال محددات هيكل التمويل لزيادة القيمة السوقية المضافة عند توسط القيمة الاقتصادية المضافة والرافعة المالية عند اختيار المزيج المناسب من القروض وحق الملكية. وتم إجراء الدراسة في سوق العراق للأوراق المالية (ISX) من إجمالي 130 شركة مدرجة منها 25 شركة تمثل القطاع الصناعي حيث يتم استبعاد شركات القطاعات غير الصناعية وكذلك شركات القطاع الصناعي التي لديها سنوات مفقودة على مدى 14 سنة تمتد من عام 2005 إلى 2018. وبعد تطبيق المحددات أعلاه، تكونت العينة النهائية من 10 شركة صناعية مدرجة في السوق. وقد استخدمت الدراسة مجموعة من الاساليب المالية لاستخراج قيمة حجم الشركة وعمرها عبر اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الموجودات وعمر الشركة ، فضلا عن ملموسية الموجودات عبر نسبة الموجودات الثابتة الى مجموع التمويل، وفرص النمو

التمثلة بالنسبة المئوية للتغير في مجموع الموجودات، وكذلك استخدم الباحث نسبة العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية ونسبة التداول والاعفاء الضريبي المتمثل بنسبة الاندثار الى مجموع الموجودات، واخيرا استخدم الباحث الرافعة المالية والقيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة. وقد اعتمدت الدراسة تحليل المسار (Path analysis) لغرض اختبار تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع عبر المتغيرات الوسيطة. فيما استخدم الباحث أسلوب (Bootstrap) لغرض اختبار معنوية التأثير غير المباشر الكلي. علما ان اجراء تحليل المسار والاختبار تم عن طريق البرنامج الاحصائي (AMOS, V.23). واطهرت النتائج ان خمس شركات والتي تشكل نصف عينة الدراسة تمتلك عدد من محددات هيكل التمويل لها تأثير ذو دلالة معنوية في القيمة السوقية المضافة عبر توسط الرافعة المالية والقيمة الاقتصادية المضافة. وهذا قد يرجع الى ضعف اداء تلك الشركات من مدة الدراسة، فقد وجد الباحث هناك سبع شركات من عينة الدراسة لها قيماً اقتصادية مضافة سلبية، وهذا يشير إلى أن الإدارة لم تستطيع زيادة قيمة الشركة، وعليه فإن ثروة المساهمين ليست بالشكل الأمثل، فضلا عن عدم وجود أي قرار مدروس بشأن مزيج من الديون وحقوق الملكية في تكوين رأس مال الشركات عينة الدراسة، وكل ذلك أفقد الشركات عينة الدراسة قدرتها على استغلال هذه المحددات في تنمية القيمة السوقية المضافة عبر الرافعة المالية والقيمة الاقتصادية المضافة.

14-دراسة (Satwiko &Agusto2021(2021)

(Added economic value, added market value, and financial performance over equity)

القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة والأداء المالي على الأسهم

هدف الدراسة هو تحديد المتغيرات التي تؤثر على عوائد السهم التي تتضمن المتغيرات المستقلة المستخدمة في هذه الدراسة وهي القيمة الاقتصادية المضافة، القيمة السوقية المضافة، نسبة الدين إلى حقوق الملكية، السعر إلى القيمة الدفترية، إجمالي دوران الأصول، العائد على حقوق الملكية، هامش الربح الصافي، و ربح السهم، و لاختبار فرضية الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد ، وكانت عينة الدراسة 52 شركة مدرجة في بورصة إندونيسيا و للمدة الممتدة من 2013 إلى 2017، اوجدت النتائج إلى أن القيمة السوقية المضافة والعائد على حقوق

الملكية لهما تأثير إيجابي على عوائد الأسهم. بينما القيمة الاقتصادية المضافة، ونسبة الدين إلى حقوق الملكية، وإجمالي دوران الأصول، وهامش الربح الصافي، وربح السهم ليس لها أي تأثير على عوائد الأسهم.

15-دراسة (البطرنى ومتولى، 2022)

(أثر مؤشرات المتانة المالية في قيمة المصارف المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية)
(The impact of financial strength indicators on the value of banks listed on the Egyptian Stock Exchange)

هدفت الدراسة إلى بيان أثر مؤشرات المتانة المالية في قيمة المصرف المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية، إذ شمل مجتمع الدراسة عينة من خمسة مصارف مدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية للمدة الزمنية (2017-2019)، ولتحقيق هدف الدراسة تم "استخدام المنهج الوصفي التحليلي" وقد تم جمع البيانات اعتماداً على الكشوفات المالية للمصارف عينة الدراسة، وبالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (spss. v24) لغرض اختبار فرضيات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لمؤشرات المتانة المالية في قيمة المصارف المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أبرزها ضرورة انتباه الهيئات الرقابية إلى فرض مؤشرات أكثر صرامة فيما يخص المتانة المالية، وإلزام "المصارف التجارية" بتطبيق هذه المؤشرات.

رابعاً: مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة واختلاف الدراسة الحالية عنها:

1- مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة: بعد مراجعة الباحث للدراسات السابقة في مجال محددات نمو القرض ومؤشرات المتانة المالية وكذلك في مجال القيمة السوقية المضافة، استفاد الباحث من الجانب النظري وفي تحديد متغيرات الدراسة، كما تمكن من تحديد المجالات التي استفادت منها الدراسة الحالية ويمكن اجمالها بالآتي:

- أ- الاطلاع على فقرات الدراسات السابقة، افاد الباحث في تعزيز الجانب النظري للدراسة الحالية، والتعرف على آراء الكتاب والباحثين الذين سبقوه.
- ب- الاطلاع على الاساليب المالية ومؤشرات الدراسة المستخدمة في تحليل ومعالجة البيانات والتي عن طريقها تم تحديد أنسب الطرق لمتغيرات الدراسة.

- ت- الاستفادة منها بوصفها مصادر اذ دعمت الجانب الفكري والتطبيقي للدراسة عن طريق تكوين صورة ذهنية للباحث بخصوص متغيرات الدراسة.
- ث- عن طريق النظر في الجانب التطبيقي لتلك الدراسات السابقة تم تحديد نوع العينة الحالية وحجم العينة المناسب للدراسة الحالية.
- ج- تحليل المنهجيات المتبعة في الدراسات السابقة والاستفادة منها في تطوير منهجية الدراسة الحالية.

2- اختلاف البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

- أ- تميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة في انها جمعت بين محددات نمو القرض والمتانة المالية، بالإضافة إلى القيمة السوقية المضافة للمصرف، تميز هذا البحث بحجم العينة، المدة الزمنية، بلد الدراسة.
- ب- يحاول البحث توضيح أهمية قياس محددات نمو القروض وأثرها المباشر على المتانة المالية وتأثيرها على القيمة السوقية المضافة.
- وعلى الرغم من تشابه البحث الحالي مع بعض الدراسات السابقة من حيث الهدف، لكن اختلافات تتمثل في الطرق المختلفة لقياس هذه المتغيرات، وكذلك الاختلاف في البيئة التي توجد فيها إجراءات الدراسة حيث جاء البحث الحالي لتحديد محددات نمو القروض في تحقيق المتانة المالية وتأثيرهما في القيمة السوقية المضافة للمصارف وهي بحسب اطلاع الباحث من أولى البحوث الذي أجري في بيئة الأعمال العراقية ويطبق على المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.



الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: محددات نمو القروض

المبحث الثاني: المتانة المالية

المبحث الثالث: القيمة السوقية المضافة

الفصل الثاني

الجانب النظري للدراسة

«محددات نمو القروض، المتانة المالية والقيمة السوقية المضافة»

تمهيد:

يعد وجود القطاع المصرفي من القطاعات الحيوية التي تتدرج في إطار التنمية الاقتصادية، إذ يمثل العمود الفقري للحياة الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة، إذ يؤدي اثرا استراتيجياً في توجيه النشاطات الاقتصادية. لذلك، لا تعمل المصارف على تحصيل الأموال فحسب، بل تهتم بالبحث عن طرق لاستخدام هذه الاموال، بوصفها وسيطاً مالياً يقوم بتحصيل مدخرات الأفراد والمؤسسات الاقتصادية واستخدامها لإقراض الفئات التي تعاني من عجز. في هذا الفصل سنتضمن ثلاثة مباحث، الأول "محددات نمو القروض في المصارف التجارية" أما الثاني يتضمن "مؤشرات المتانة المالية" والمبحث الثالث فيستعرض الى "القيمة السوقية المضافة"

المبحث الأول: الإطار النظري لمحددات نمو القروض في المصارف التجارية

نقطة:

في الواقع، ان القروض المصرفية هي الاستخدام الرئيسي لأموال المصارف التجارية، وتمثل نشاطا اقتصاديا مهما للغاية له تأثير متعدد الأوجه على الاقتصاد الوطني يتيح النمو والتقدم الاقتصادي، كما أنها أي القروض تمثل عملية تسويقية للأموال المتاحة لهذه المصارف، التي يمكن أن تكون مربحة وآمنة في ظل ضوابط وقواعد سليمة وهو ما يتضح من حجم القروض التي تؤلف نسبة كبيرة من أصول المصارف، لذلك تسعى هذه المصارف إلى ايلائها اهتماما خاصا لتنفيذ السياسات المناسبة لضمان سلامة ادارتها ، وبالنظر إلى الأهمية القصوى لهذه الوظيفة على المستوى الاقتصادي وفي النظام المصرفي، يصبح من المهم فهم محددات نمو القروض المصرفية.

أولاً: اساسيات القروض المصرفية: Fundamentals of bank loans

لقد أصبحت المصارف ضرورة من ضرورات العصر الحديث لا تستطيع أن تستغني عن خدماتها امة من الأمم، أو قطاع من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وبغير الاعمال المصرفية لا يمكن أن تزاول المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية نشاطها الإنتاجي والتجاري؛ و من المعروف أن نشأة المصارف ارتبطت بما تشهده الاقتصادات من تحول عبر مراحل تطورها اقتصاديا واجتماعيا، وهذا التكامل والتلاحم التنظيمي يتجسد لا بنشأة المصارف فحسب وإنما اكتساب وظائفها المختلفة وتباين أدوارها من مرحلة تنمية لأخرى. (شكرين ، 2008 : 2)، ولا شك أن القطاع المصرفي يؤدي دورا محوريا في عملية التنمية الاقتصادية فهو يعتبر حلقة وصل بين أصحاب الفائض المالي (المدخرين) و أصحاب العجز المالي (المستثمرين) اثناء نقل الأرصدة المالية من الذين يمتلكون روس أموال لا تتوفر لديهم فرص استثمارية الى أصحاب الحاجة لهذه الأرصدة من أجل تمويل مشاريعهم الاستثمارية (Mohamed, Sufian Eltayeb ,2008:1-2)

1- القروض المصرفية: Bank loans

يمكن تعريف القروض على إن القروض التي تلعب دورا حاسما في تمويل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وتحصل مقابل ذلك على عوائد حيث أنها تقوم بتحويل الأرصدة العاطلة إلى أرصدة عاملة وبقدر أهمية القروض بقدر ما يمكن أن تحمل في طياتها مخاطر لا مناص منها سواء تعلق الأمر بالبنك نفسه أو بالزبون، أو ماله علاقة بالظروف العامة. ويعرف القرض المصرفي على أنه: " تلك الخدمات المقدمة للزبائن، والتي يبق بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على عدة أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تضمن للبنك استرداد أمواله في حالة توقف الزبون عن السداد". (الحسيني، 2000: 123)، ويفضل الاقتصاديون تعريف الائتمان بأنه تأجير لرأس المال أو لقوة شرائية اعتمادا على الثقة التي يستحقها محل تجاري أو عميل معين لما يتضمنه الائتمان من مخاطرة كبيرة حيث ينبغي على المدين أن يستثمر رأس مال المقرض حتى يتمكن من رده بالإضافة إلى الفائدة المستحقة عليه. (عبد الحميد، 2007: 41)، وقد عرف القرض على أنه تسليم المال لاستثماره في الانتاج والاستهلاك وهو يقوم على عنصرين " الثقة والمدة (بوعتروس، 2000: 40)، أو أنها تمثل علاقة مديونية مبنية على الثقة والتي تقوم على أساس مبادلة سلع أو خدمات أو دفع نقود في الحال، على أن يتعهد المدين بدفع بدل معين، وفي وقت معين على شكل نقود أو سلع أو خدمات، وعادة ما يكون التعهد بالدفع نقدا. (Cornett & Saunders, 2003: 230)، إذ أنها تمثل كمية المبالغ التي يتم إقراضها للزبائن من المؤسسات المالية والتي ينبغي تسديد أصل المبلغ مع الفائدة على شكل أقساط، وعادة ما يكون في مدد منتظمة (Henley & Hand, 1997: 523)، وعمليات الإقراض للزبائن هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها المصارف التجارية، فبمقتضاها يتم تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم جملة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر، وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية أو مفهوم الائتمان، حتى أنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على

معنى القروض المصرفية، ووظيفة الإقراض هي الآلية التي يتم بها تحقق العمليات الخاصة بالقروض المصرفية وهي من أهم وظائف المصارف. (زيديه و عبد ربه، 2007: 61)

ويبدو من ذلك ان القروض المصرفية هي الخدمات المقدمة للزبائن، والتي بموجبها يتم تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة؛ شريطة أن يتعهد المدين بدفع تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصروفات دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة. يتم دعم هذه العملية عن طريق تقديم مجموعة من الضمانات التي تضمن للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن الدفع دون أي خسارة.

2- أهمية ووظائف القروض المصرفية: Importance and functions of bank loans

أ- أهمية القروض المصرفية: The importance of bank loans

تعد القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه المصرف في الحصول على إيراداته إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، لذلك فإن ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات المصارف التجارية يشير إلى أهمية الفوائد والعمولات بوصفها مصدرا للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك المصارف وتدبير وتنظيم وفر ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ المصرف بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من الزبائن، وتعد القروض التي تعطيها المصارف التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول، وفضلا عن ذلك فإن منح القروض يمكن المصارف من المشاركة في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه. (زيديه و عبد ربه، 2007: 61)، وتبرز أهمية القروض المصرفية في الاقتصاد الوطني عن طريق: (بن عبد الحليم، 2012: 76-77)

1- تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته حيث تمثل الجانب الأكبر من استخداماته بالإضافة إلى الفوائد والعمولات التي يتلقاها البنك والتي تمثل مصدر آخر لإيراداته.

2- تؤدي القروض المصرفية التي تعطيها المصارف لعملائها دورا هاما في تمويل كل من التجارة والصناعة والزراعة

3- إن القروض تمكن المصارف من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه فهي تعمل على خلق فرص العمالة وزيادة القدرة الشرائية وتحسين المستوى المعيشي للمجتمع.

4- تعمل القروض المصرفية على تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة فيما يخص القروض الخارجية وهذا لتغطية الحاجة للعملات الأجنبية في عملية الاستيراد.

5- القروض هي مصدر رئيسي لدخل المصارف أو المصارف والتي تعمل من خلالها على تحقيق أهدافها والتي من أهميتها تحقيق الربحية مع الأخذ بعين الاعتبار على الملائمة بين الأهداف والتمثلة في السيولة، الأمان والربحية.

6 تتبع أهمية القروض في كونها تسد حاجات الأفراد والمؤسسات وأصحاب المهن والقطاعات الاقتصادية كافة.

7- منح القروض يعني بطبيعة الحال منح البنك الثقة في عملائه وبالتالي إذا توقف العميل عن تسديد القرض و/ أو الفوائد المترتبة عنه فسوف يقع البنك في خطر لم يكن يتوقعه ويسمى خطر القرض.

8- عندما يقوم المودعون بوضع أرصدهم لدى البنك ويقوم هذا الأخير باستثمارها مقابل حصولهم على عوائد وعمولات وبالتالي لا تبقى الأموال مجمدة ومن بين الاستثمارات التي يقوم بها منح القروض للأطراف التي تحتاج لمثل هذه القروض.

ب-وظائف القروض المصرفية: Bank loan jobs

1) **وظائف تمويل الإنتاج:** إن أي قرار يتعلق بالإنتاج لابد له من الأموال اللازمة لتحقيقه، وقد تقف قلة الأموال عائقا في سبيل ذلك، كما أن له أثارا هامة على التدفقات النقدية في المدى القصير والمدى الطويل في معظم الأحيان تسهم هذه القرارات في زيادة تدفق النقد من المؤسسة في المدى القصير على شكل مصاريف ضرورية للإنتاج، ولكن تختلف في المدى الطويل، فقد تؤدي هذه القرارات إلى زيادة حجم النقد الداخل إلى المؤسسة، وذلك إذا ما تم إنتاج السلعة الجديدة وبيعها أو إذا ما تم توسع مجال الإنتاج. (رمضان، 1997: 20)

2) **وظائف تمويل الاستهلاك:** تتضح هذه الوظيفة عن طريق حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية وتأجيل دفع ثمنها، حيث يمكنهم البنك من الحصول على هذه السلع بواسطة القروض المقدمة، ويكون دفع أثمان هذه السلع على آجال مستقبلية منتظمة ومناسبة، مما يسمح للأفراد بتوزيع انفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن، فيما يساعد هذا النوع من القروض على تنشيط الطلب على السلع الاستهلاكية ومن ثم زيادة الإنتاج والاستثمار. (عثماني وحياء، 2022: 9)

3- مصادر وأنواع القروض المصرفية: Sources and types of bank loans

أ- مصادر تمويل المصارف: هناك عدة مصادر يمكن للمصرف الاعتماد عليها للقيام بمختلف نشاطاته ويتمثل أبرزها في:

(1) الودائع: لا شك أن كل بنك يحتاج إلى مصادر مالية لتمويله، إذ إن رأس مال البنك صغير بالنسبة لإجمالي الأموال التي يستخدمها، لذلك تعد الودائع المصرفية من أهم مصادر الأموال في المصارف بشكل عام، وفق "قانون المصارف العراقي" تعرف الوديعة بأنها "مبلغ من المال يدفع لفرد سواء أكان مثبتاً في سجل أم لا للشخص المستلم للمبلغ بشروط تقتضي سداد الوديعة أو تحويلها إلى حساب آخر بفائدة أو بعلاوة أو بدون فائدة أما عند الطلب أو في أجل أو ظرف يتفق عليه المودع وذلك الفرد" (طالب وحسن، 2022: 100)

(2) الاقتراض من البنك المركزي أو المصارف الأخرى: تعتبر من أهم مصادر الأموال إضافة إلى الودائع حيث يمكن للمصارف التجارية أن تلجأ عند الحاجة إلى الاقتراض من البنك المركزي باعتباره الملجأ الأخير لها وذلك ضمن شروط معينة توضح من طرف البنك. وكذلك يمكن للمصرف التجاري أن يلجأ إلى المصارف الأخرى عندما يحتاج إلى أموال للتوظيف أو عندما يواجه عجزاً في السيولة. كما يمكن للمصرف أن يلجأ إلى الاقتراض من الأسواق النقدية والمالية. (عبد الباقي، 2015: 253) حيث سوق النقد هي السوق التي يتم فيها تداول الأدوات المالية قصيرة الأجل، وعادة تكون تواريخ استحقاقها أقل من سنة ويكون الهدف منها توفير السيولة. أما السوق المالية هي السوق التي يتم فيها تداول (بيع وشراء) الأصول المالية كالأسهم والسندات وغيرها (موصلي، 2013: 13)

ب- أنواع القروض المصرفية: Types of bank loans

1) حسب الغرض من القرض: According to the purpose of the loan

أ) قروض إنتاجية: هي تلك القروض التي يكون الغرض من استخدامها إنتاجياً أي لغرض زيادة الإنتاج أو زيادة المبيعات ك شراء المواد الخام أو شراء الآلات لتدعيم الطاقة الإنتاجية للبنك، وتشجع المصارف المركزية عادة المصارف التجارية على إعطاء قروض لأغراض إنتاجية، لأن ذلك فيه دعم للاقتصاد الوطني. (ابو حمد، 2002: 216)

(ب) **قروض استهلاكية:** القروض الاستهلاكية تكون عادةً مضمونة برهن ملكية التصويت الممول شراؤها والقروض الزراعية قد تكون مضمونة بالماشية أو بالمحاصيل أو الآلات الزراعية، ومن الممكن تقديم الاسهم والسندات بوصفها ضمانا لبعض القروض. (فائق، 2015: 22)

(ت) **قروض استثمارية:** هي قروض موجهة لتمويل الموجودات الثابتة التي تشكل أداة عمل المؤسسة، حيث تساهم هذه القروض في تمويل الحياة على المعدات وفي رفع الطاقة الإنتاجية للمؤسسات، وقد تمنح هذه القروض لإنجاز مشاريع جديدة أو لتوسيعها عن طريق تجديد المعدات، فالحياة لهذه القروض تكون لاستعمالها لمدة طويلة حيث يتم تحقيق خلال هذه المدة أرباح، يتم تخصيص جزء منها لتسديد القروض. (بخراز، 2003: 112)

(ث) **قروض زراعية:** يقصد بالقروض الزراعية في تمويل شراء أراضي قائمة بالفعل أو استثمار أراضي جديدة قد يمتد تاريخ استحقاقها إلى ثلاثين سنة يسدد خلالها القرض على أقساط أو دفعة واحدة عندما يحين أجله. كما تقدم هذه القروض للمزارعين للمساعدة في تمويل الزراعة وحصاد المحاصيل وكذلك لدعم التغذية والاهتمام بالثروة الحيوانية. (Hudgins & Rose, 2008:515)

(ج) **قروض تجارية:** تمنح هذه القروض لتمويل الأنشطة التجارية، حيث تشكل نسبة لا يستهان بها ضمن الأنشطة الإقراضية للمصرف وعادة تكون هذه القروض قصيرة الاجل أي انها تقل عن سنة واحدة، وتستعمل عادة لتمويل التجارة سواء كانت التجارة الخارجية أم الداخلية، وتوزع ما بين قروض ممنوحة للتصدير والاستيراد وقروض أخرى لتمويل رأس المال العامل وفي كثير من الأحيان تقدم القروض التجارية بالعملات الأجنبية لكون الشركات بحاجة لهذه العملات (Quiry, et al, 2009:518)

(2) من حيث الشخص المقترض: **In terms of the person borrowing:**

أ- **قروض خاصة:** وهي القروض الموجهة لتمويل أصل معين من بين الموجودات المتداولة عكس القروض العامة وهي على نوعين: (تسبيقات على البضائع، تسبيقات على الصفقات العمومية) (لطرش، 2005: 63)

ب- **قروض عامة:** هي مجموعة القروض الموجهة لتمويل أصل غير محدد مثل الموجودات المتداولة ويمكن إجمالها: (تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف، القروض الموسمية) (عبد الحميد، 2000: 113)

(3) من حيث المدة : in terms of duration

أ-قروض قصيرة الاجل: ومدتها عادة لا تزيد عن سنة وتستخدم أساسا في تمويل النشاط التجاري للمنشآت. (هميسي، وبلغربي، 2016: 35)

ب-قروض متوسطة الاجل: وهي موجهة لتمويل الاستثمارات التي تزيد مدتها عن سنة ولا تزيد عن سبع (7) سنوات، مثل القروض الموجهة لتمويل المعدات والأدوات، وتنقسم القروض متوسطة الأجل إلى نوعين رئيسيين: قروض متوسطة الأجل غير منقولة: وهي القروض التي لا يستطيع البنك نقلها أو تحويلها إلى سيولة عند الحاجة، لأنها غير مضمونة بأوراق، سواء كانت بغيرها. مؤسسة مالية أو مع البنك المركزي. القروض المنقولة متوسطة الأجل، وهي القروض التي ترتبط بأوراق منقولة متوسطة الأجل، أي إعادة السيولة لهذه القروض بخصم هذه الأوراق لدى مؤسسة مالية متخصصة أو مع البنك المركزي. (عثماني وحياة، 2022: 10)

ج-قروض طويلة الاجل: تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات كبيرة إلى المصارف لطلب قرض من أجل تمويلها لعدم قدرتها على تعبئة مبالغ كبيرة من المال لفترة طويلة، وتمتد مدتها من سبعة سنوات أو أكثر، وعادة ما يتم توجيههم لتمويل مشاريع الإسكان وبناء المصانع، ومن أجل تأمين هذا التمويل تستخدم المؤسسة قرض الإيجار. (بن عبد الحليم واخرون، 2012: 65)

(1) من حيث المصدر : In terms of source

أ-القروض داخلية: هو القرض الذي تحصل عليه الدولة من أشخاص طبيعيين أو معنويين في إقليمها بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا مواطنين أم أجانب، ويستلزم عقد القرض الداخلي توافر المدخرات الكافية التي تزيد عن حاجة السوق المحلي للاستثمارات الخاصة بالقدر الذي يكفي لتحويلها لتغطية مبلغ القرض وقد يسمى هذا القرض أحيانا القرض الوطني إشارة إلى الهدف الوطني من استخدامه كأن يكون الهدف منه مواجهة حرب تخوضها الدولة أو لتمويل مشاريع الإعمار وإعادة البناء عقب الكوارث الطبيعية أو تخليص الدولة من عبء دين عام خارجي يثقل كاهلها. وتتمتع الدولة بالنسبة إلى الداخلية بحرية كبيرة إذ أنها تضع الشروط المختلفة للقرض، وتبين المزايا الممنوحة للمقترض، وكيفية السداد، وكذلك فإن قدرة الدولة على الاقتراض الداخلي أكبر بكثير من قدرتها على الاقتراض من الخارج إذ أنها لا تستطيع إن تملئ شروطها على دولة أخرى أو على المدخرين خارج حدود إقليمها ولكن تعمل على إغرائهم بالمزايا المتعددة ، أما في الداخل فتعمل الدولة على نجاح قروضها باستغلالها للاعتبارات السياسية و

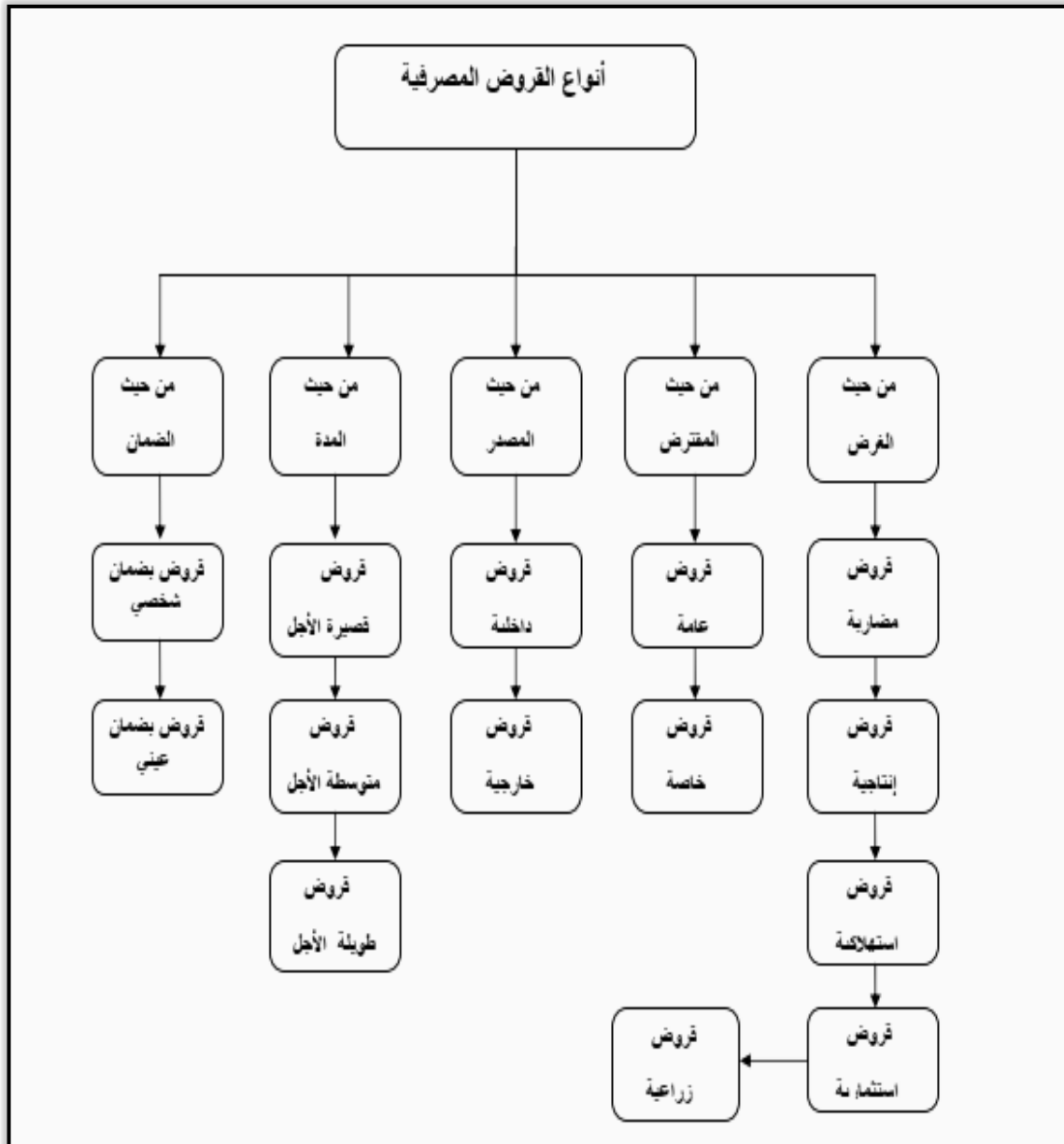
الاجتماعية كافة ، فتثير في نفوس المواطنين روح الوطنية والواجب الوطني لتدفعهم إلى الاكتتاب، كذلك فإنها تطرح قروضها بعد دراستها للوضع الاقتصادي السائد ومعرفة العوامل المهمة لإنجاح القروض.(الخطيب، 2007:50-51)

ب-**القروض الخارجية**: وهي الأموال التي تقرضها مصادر الإقراض الأجنبية المتعددة الى الدول بناء على مجموعة من القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفقا لظروف السوق مع التعهد بردها وبدفع فائدة عليها وفق شروط متفق عليها. (الباشا، 2015 : 20) وتلجأ الدول الى الاقتراض الخارجي بمختلف أصنافه نظرا لحاجتها الى التمويل وذلك لعدة أسباب أهمها: (العيساوي 2015 ، 18 - 19) : (1) عدم كفاية الموارد التمويلية المحلية. (2) الاختلال في "هيكل التجارة الخارجية"

4) من حيث الضمان: In terms of warranty

أ-**قروض بضمان شخصي**: تمنح هذه القروض اعتمادا على الجدارة الائتمانية للمقترض من دون استعمال الملكية بوصفها ضمانا، شريطة أن تكون درجة التصنيف الائتماني للمقترض مرتفعة، وأن ما يميز هذه القروض وأن معدلات الفائدة علميا تكون اعلى من تلك المفروضة على القروض بضمان. (CHEN,1:2018)، في حالة الضمان الشخصي، لا يملك الدائن حقًا خاصًا على أموال المدين، وهو مساوٍ للدائنين الآخرين في الاستعادة من حق الضمان العام. وعلى الرغم من ذلك، قد يكون من الصعب ضمان الضمان الشخصي أو بشكل مشترك مما يؤدي إلى حق الدائن (قرينج ،2010: 33)، اذ ان نسبة القروض المقدمة بدون ضمانات قد تزداد في الدول المتقدمة بعد أن يتم الإحاطة الكاملة بالمخاطر المحتملة وكذلك التأكد من نسب النمو في الاستثمار بالقطاع المقترض. (Klapper , L ,2001:14)

ب-**قروض بضمان عيني**: يتطلب هذا النوع من القروض تقديم ضمانات عينية من قبل المقترض للمصرف الذي يمنح القرض من أجل الموافقة على منح القرض، وتكون هذه الضمانات بالعادة على شكل موجودات ثابتة) مباني، وارااضي، وآلات أو على شكل موجودات قابلة للتسييل (اوراق مالية)، وفي حال تعثر المقترض عن دفع ما بذمته فيكون للمصرف الحق بالتصرف بالضمان المقدم من قبل المقترض. (Brigham & Besley ,2002:586) ، والشكل الاتي يوضح أنواع القروض:



الشكل رقم (2): أنواع القروض المصرفية
المصدر: عجرود، & لطيفة. محددات الإقراض المصرفي في الجزائر دراسة قياسية لفترة 1990-2017.

ثانيا: سياسة القروض في المصارف التجارية Loan policy in commercial banks

1- مفهوم سياسة القروض: The concept of loan policy

هي تلك السياسة التي ترسمها الإدارة العليا للمصرف المتمثلة في إدارة المصرف، والمقررة فيها مجالات استخدام الأموال، ضمن القواعد والأسس الموضوعية يجب أن تكون هذه السياسة مكتوبة لان تدوين السياسة يؤدي إلى سهولة إيصال المعلومات ودقتها إلى المسؤولين عن حجم القروض ونوعيتها والشروط الواجب مراعاتها عند منح القروض. (بوكار ومؤطر، 2020:6)، وسياسة الإقراض هي أحد العوامل المحددة للقروض المتعثرة التي تعالج على وجه التحديد

مخاطر الائتمان المسبقة، يلقي مصطلح "سياسة الإقراض" الضوء أيضًا على الجوانب الإستراتيجية البحتة لمحفظه قروض المصارف، وقد تتميز هذه المحفظة بتنوعها وتخصصها في أنواع ائتمانية معينة، على سبيل المثال الائتمان الاستهلاكي، وكذلك حجمه ونموه (المفرط). (Manz, F., 2019: 6 -7) ، وتهدف سياسة الإقراض إلى تحقيق أغراض في مقدمتها: (عجروود و لطيفه ، 2018 : 22)

- سلامة القروض الممنوحة من البنك.
- نمو نشاطات المصرف وتحقيق عائد مرض.
- تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في مراحلها كافة.

2-معايير منح القروض criteria for granting loans

أ-الشخصية: أن شخصية العميل تعد الركيزة الأساسية الأولى عند قرار منح الائتمان، إذ تعد أكثر الركائز تأثيراً على "المخاطر التي تتعرض لها المصارف"، لذا فإن المسعى الأهم عند القيام بالتحميل الائتماني هو التحديد الدقيق لشخصية العميل، فإذا كان العميل يتمتع بشخصية نزيهة وأمانة وسمعة طيبة داخل الأوساط المالية، وملتزمًا بتعهداته كافة كان أقدر على إقناع المصرف على منحة الائتمان المطلوب وكذلك الحصول على دعم المصرف له (Sinkey,) (512:2020)

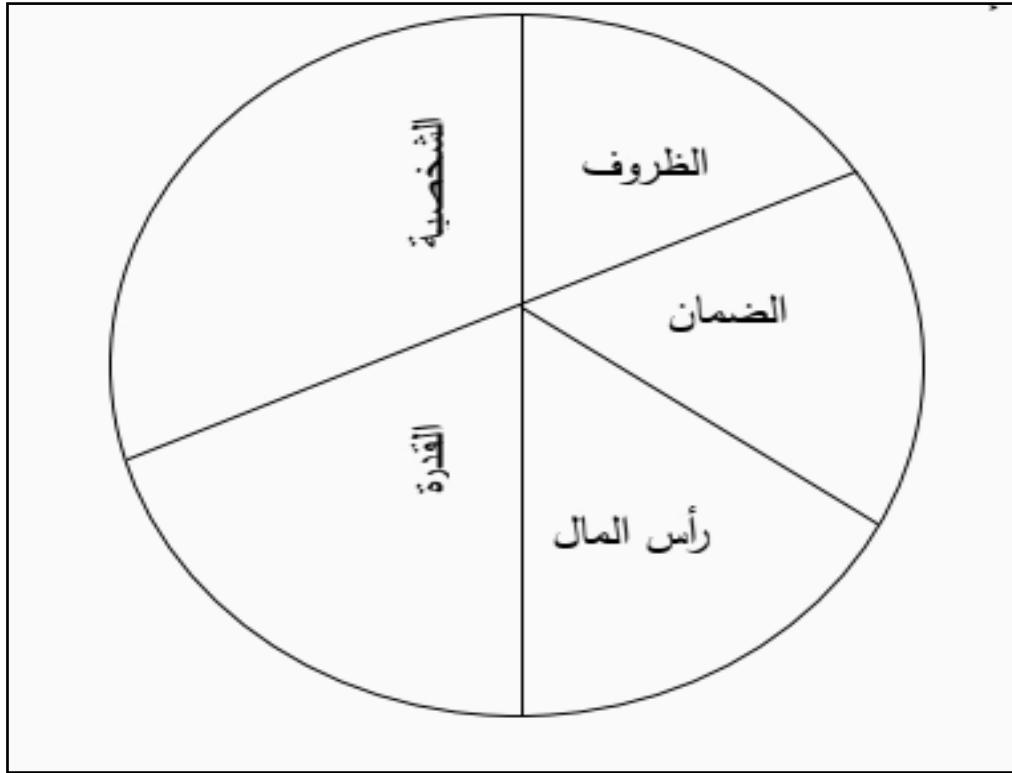
ب-الظروف: على الرغم من أن الكثير من المهتمين يشير إلى أن الظروف يقصد بها الظروف الاقتصادية، إلا أن الكثير منهم يناقش هذا العنصر فيتوسع فمه ليشمل الظروف البيئية المحيطة بالمقترض. ولهذا يشر البعض صراحة إلى أن الظروف تعني البيئة التي يعمل بها الفرد أو المنشأة المقترضة، وهي تشمل كل ما يتعلق بالقطاع الذي ينتمي إليه الفرد والمنشأة والتغيرات في حالة المنافسة. وتكنولوجيا الطلب على السلع، وظروف التوزيع ورغم أن هذا العامل محدود الأهمية من وجهة نظر تحليل مخاطر المصارف. (جلدة، 2009: 144)

ت-الضمانات: هي مجموعة الموجودات التي يضعها المقترض تحت تصرف المصرف كضمان لمقرض، ولا يحق له التصرف بالأصل المرهون الا بعد دفع أصل مبلغ القرض والفائدة، لان الأصل المرهون سيصبح حق المصرف في حالة عدم قدرة المقترض على السداد، ومن الممكن ايضا ان يكون الضامن شخصا ذو كفاءة وسمعة مالية وتجارية مؤهلة لضمان مبلغ القرض. (الدغيم وآخرون، 2006: 196).

ث- **القدرة:** وتعني باختصار قدرة الزبون على تحقيق الدخل وبالنتيجة قدرته على الالتزام بسداد القرض وبدفع الفوائد والمصاريف والعمولات، إذ أن معيار القدرة هو أحد المعايير المهمة التي تؤثر في حجم الخطر الذي يتعرض له البنك عندما يمنح القرض ، لذا لا بد للمصرف عند دراسته لهذا المعيار من التعرف على تفاصيل المركز المالي للزبون المقترض و الخبرة الماضية، وتعاملاته المصرفية السابقة سواءا كانت مع المصرف نفسه أم أية مصارف أخرى، فكلما كانت نتائج الدراسة على سداد التزاماته المطلوبة وفقا للشروط المقترحة للقرض وحسب مواعيد السداد التي يتم الاتفاق عليها (Rose , 2005:533)

ج- **رأس المال:** يجب أن يتمتع العميل برأس مال مناسب لإمكانية استرداد البنك لمستحقاته وأيضا تمتعه بمركز مالي سليم، وتقوم المصارف بدراسة وتحليل القوائم المالية للعميل للتأكد من سلامة مركزه المالي، ومن المؤشرات التي يمكن استخدامها للحكم على المركز المالي للعميل هي نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات الثابتة، نسبة التداول، نسبة السيولة وعائد الاستثمار، إضافة إلى معدل دوران الموجودات الثابتة. (بهلول ومداحي، 2022 : 38)

والشكل الاتي يوضح معايير منح القروض:



الشكل رقم (3) معايير منح القروض

المصدر: رحيم حسن، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسطنطينية، ط،1، 2008، ص135

ثالثاً: علاقة الإقراض بمصادر التمويل: The relationship of lending to financing sources

1- حجم حق الملكية: The size of the capital and equity

يتكون هيكل الموارد لدى البنك التجاري عادة من حقوق الملكية، والودائع والأموال المقترضة من المصارف والمراسلين وفي مقدمة حقوق الملكية يبدأ البنك عادة برأس المال، وعموماً فإن كل بند من هذه البنود له أهمية وتكلفة خاصة ويمثل تأثيراً ذو طبيعة معينة على نمط القروض، ويؤدي رأس المال في البنك أربعة وظائف أساسية: (عبد المطلب، 2015: 226)

أ) القدرة على مواجهة الخسائر غير المتوقعة.

ب) إن رأس المال له دور نفسي لدى كل من المودعين والمقترضين لاعتقاد كل منهما بوجود أموال كافية لدى البنك مما يقوي قدرته في مواجهة المصاعب الاقتصادية وتكون قدرته أكبر على سداد التزاماته.

ج) تمويل العمليات الجارية الخاصة بتجهيزات الفروع وتمويل جزء من القروض والاستثمارات في بداية نشاط البنك.

د) أداة لتحسين الإنتاجية، حيث يعتبر رأس المال هو الأداة التي يستخدمها المساهمون للضغط المستمر من أجل تحسين الكفاءة الإدارية للبنك، إذ أن التشريعات في معظم دول العالم تشترط أن يتم البنك في شكل شركة مساهمة حيث يكون عدد مساهميه يزيد عن رقم معين وبالتالي فإنهم يمثلون أفكار متعددة ويمثلون ضغطاً مستمراً على الإدارة لتحسين الكفاءة. ويمكن أن يستخدم البنك بحذر شديد جزء من رأس المال في تقديم القروض أو الاستثمار وذلك عكس المصارف المتخصصة التي تعتمد بالدرجة الأولى في إمكاناتها على حجم رأس المال.

2- حجم الودائع: Deposit size and resource cost

تمثل الودائع الأساس الأول الذي تعتمد عليه المصارف في التوظيف، ويؤثر حجم الودائع المتاحة للبنك في حجم القروض الممنوحة فمن المعروف أن الودائع تحت الطلب أكثر عرضة للسحب من أي نوع آخر من الودائع، حيث أن البنك هو المقرض للأموال للقطاعات المختلفة لذا من الطبيعي أن يتوقف مقدار ما يستطيع منحه من تسهيلات على حجم الودائع المتوفرة لديه. بمعنى أن هناك علاقة طردية بين حجم الودائع والقدرة على منح الائتمان كما أن هيكل الودائع

ومدى وضعها لدى البنك هي من العوامل التي تحدد بدقة النسبة التي يمكن منحها لاستخدامها في تمويل القروض بنوعيتها (المتوسطة - طويلة الأجل) (عبد السلام، 1999: 9)

رابعاً: نمو القروض ومحددات النمو: **Loan growth and growth determinants**

1- مفهوم نمو القروض وأهميته: **The concept of loan growth and its importance**

أ- مفهوم نمو القروض: **The concept of loan growth**

أن نمو القروض هو أحد المكونات الرئيسية للنمو الاقتصادي، لكن النمو المفرط للقروض قد يؤثر سلباً على استقرار المصارف، وأن العوامل المحددة التي تحدد نمو القروض المصرفية، تتكون من سيولة المصارف، ورسملة، ونمو الودائع، ومحددات أخرى محددة، مثل الحجم، والملكية الأجنبية، وعمليات الدمج والاستحواذ (M&A) وعليه، فإن نمو القروض يشبه "السيف ذا الحدين" فهو من ناحية وسيلة لتعظيم ثروة المساهمين وتعزيز النمو الاقتصادي، بينما من ناحية أخرى قد يكون مصدراً للمخاطر (مثل الإفلاس والقروض المتعثرة). (Pasaribu, P., & Mindosa, B., 2021:93)، أشارت بعض الدراسات إلى أنه يمكن تفسير الأداء المستقبلي للمصرف واستدامته عن طريق نمو قروضه. (Foos,2010: 2929) (Zemel, M.) (2018:32)، أيضاً أشارت الدراسات الحديثة (Laidroo, L., & Mannasoo, :303-317)، إلى أن التوسع بنمو القروض يتسبب في زيادة مخصص خسائر القروض (K. ,2017)، وبعبارة أخرى، هناك علاقة طردية مستمرة بين المستويات العالية لنمو القروض والإفلاس، واستقرار المصارف في البلدان النامية والمتقدمة والعلاقة هي عكسية لنمو القروض المفرط مع استقرار المصارف. ويرى (Demirgüç-Kunt and Detragiache,1997:81) أن التوسع في القروض يعد مؤشراً هاماً على أزمة مصرفية وشيكة الحدوث ويعتقد أن نمو القروض قد يؤدي إلى ارتفاع مستويات الدين دون انعكاسات على الدخل على المدى الطويل. وأثبتت دراسات (Reinhart and Kaminsky,1999:473)، (Kaminsky,1998:629)، أن الأزمات المصرفية تظهر في أغلب الأحيان نتيجة التوسع السريع للقروض، وبالمجمل تشير هذه الدراسات إلى أن تركيبة القروض المصرفية تتغير بصورة ملحوظة مع مرور الزمن مع احتمالية وجود مخاطر قوية لمدى حدوث أزمات مصرفية.

ويؤدي النمو المفرط في القروض إلى عدم استقرار المصارف، وتحديدًا ارتفاع مخاطر الائتمان. (Pasaribu, P., & Mindosa, B., 2021:93) ، وهذا النمو للقروض يؤدي إلى زيادة خسائر القروض وإلى انخفاض دخل الفائدة النسبي، ويشير كلا التأثيرين مجتمعين إلى أن نمو القروض يزيد من مخاطر المصارف (Foos, D., Norden, L., & Weber, M., 2010 :17).

إذا نمت المصارف بسرعة لأنها تقدم قروضًا محفوفة بالمخاطر، فستواجه خسائر قروض أعلى بعد فترة من النمو المرتفع، لكن إذا فهمت المصارف ومستثمروها بشكل صحيح أن النمو المرتفع ينطوي على مخاطر أكبر، فيجب أن يعكس سعر السهم بشكل صحيح توقع خسائر قروض أعلى، بحيث لا ينبغي أن يتنبأ النمو المرتفع للقروض بأداء أقل. (Fahlenbrach, : 1016 R., et al, 2018) ، تؤدي التنمية المالية، التي يحل محلها نمو القروض (الائتمان)، دورًا مهمًا في ازدهار الدولة (المستوى الكلي) واستدامة المصارف (مستوى الجزئي)، على المستوى العام، جادل Joseph Schumpeter أحد الاقتصاديين الأكثر نفوذًا في القرن العشرين، بأهمية الوسطاء الماليين للنمو الاقتصادي إما عن طريق الائتمان الموجه من الحكومة أو مصدر للشركات الصغيرة، ومع ذلك مع وقوع الأزمة الاقتصادية العالمية من عام 2007 إلى عام 2008، كان صانعو السياسات والوسطاء الأكاديمية يلقون بظلال من الشك على العلاقة الخطية بين التوسع في القروض والنمو الاقتصادي. (Cetorelli, N. & Gambera, M., 2001: 617-648). تمثل الأزمات المالية مثالًا صارخًا على الخطأ الذي يمكن أن يحدث فيما يخص التفاعل بين النمو والمخاطر في الإقراض المصرفي، على وجه التحديد ، أدى النمو في قروض الرهن العقاري عالية المخاطر ، المدفوعة بأسعار الفائدة المنخفضة ، وازدهار أسواق الإسكان ، والتوريق الائتماني ، ومعايير الائتمان المترخية ، إلى خسائر ائتمانية غير مسبوقة وعواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي ، مما يبرز أهمية العلاقة بين النمو والمخاطر في الإقراض المصرفي ، ومع ذلك ، هناك القليل من الأدلة على وجود العلاقة بين نمو القروض والمخاطر على مستوى المصرف الفردي إلى جانب قوى الاقتصاد الكلي والاتجاهات الهيكلية التي تؤثر على جميع المصارف بطريقة مماثلة ، هناك الكثير من المبررات المهمة التي تدفع المصارف إلى زيادة الإقراض على سبيل المثال، قد تنوي المصارف اغتنام فرص إقراض جديدة أو التوسع في أسواق جغرافية جديدة أو اكتساب حصة في السوق من السلع، قد تكون الدوافع المحتملة المرتبطة بنمو هذا القرض هي تنوع محفظة القروض ، علاوة على ذلك، فإن الآليات المحتملة

لزيادة الإقراض هي خفض أسعار الفائدة أو تخفيف متطلبات الضمانات، أو تخفيف معايير الائتمان، أو مزيج من الاثنين معاً بالإضافة إلى ذلك، تعتمد بعض المصارف على النمو الداخلي بينما يتبع بعضها الآخر استراتيجية نمو خارجية عن طريق عمليات الاندماج والاستحواذ (M&A) في ظل افتراض منح قروض جديدة للمقترضين الذين تم رفضهم سابقاً، أو الذين كانوا غير معروفين أو غير موجودين سابقاً، أو الذين يطلبون معدلات قروض منخفضة للغاية أو ضمانات قليلة جداً مقارنة بجودة الائتمان الخاصة بهم، فقد يكون لنمو القروض آثار سلبية على المصرف. (Foos, L. et al, &, 2010 :2929-2940)

ويظهر مما سبق ان نمو القرض يعني متوسط الزيادات في إجمالي قروض المصرف مطروحاً منه مخصص خسائر القروض في نهاية الأرباع المالية الأربعة من العام، و اما تأثير نمو القروض على مستوى الأسعار، فمن المنطقي افتراض أن زيادة القروض ستؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وإذا استمرت هذه الزيادة في الطلب لفترة زمنية، فإن العرض يمكن أن يزيد أيضاً استجابة للزيادة في الطلب هذا، وتشير النظرية الاقتصادية البسيطة أنه عند زيادة الطلب والعرض معاً، فإن اتجاه الأثر على الأسعار لن يكون محدداً وقد يسير ضمن ثلاث اتجاهات حسب مقدار الزيادة في كل من العرض والطلب على السلع والخدمات نتيجة لزيادة الاقتراض لغايات الاستهلاك فقد تبقى الأسعار ثابتة "عندما تكون الزيادة في العرض مساوية للزيادة في الطلب أو أنها قد تنخفض "عندما تكون الزيادة في العرض أكبر من الزيادة في الطلب، أو أنها قد تزداد "عندما تكون الزيادة في العرض أقل من الزيادة في الطلب"

2-محددات نمو القرض: determinants of loan growth

ان العوامل الخاصة بالمصرف والتي تؤثر على نمو القروض هي:

أ-النمو في الودائع (ودائع الزبائن):Growth in deposits (customer deposits)

الوديعة مبلغ من النقود يسلمه شخص بأي وسيلة من وسائل الدفع إلى شخص آخر الذي يلتزم برده عند الطلب أو وفقاً للشروط المتفق عليها ويكتسب المودع لديه ملكية النقود المودعة ويكون له الحق في التصرف فيها مع التزامه برد مثلها للمودع ويكون الرد بنفس نوع العملة المودعة (قانون البنك المركزي الأردني: لسنة 2000، www.cbj.gov.jo). اذ تعد الودائع من مصادر التمويل مقارنة مع رأس المال والاحتياطيات حيث يعتمد عليها المصرف في تمويل ودعم طاقته الاستثمارية والائتمانية وكالاتي: (على واخرون، 2019: 54)

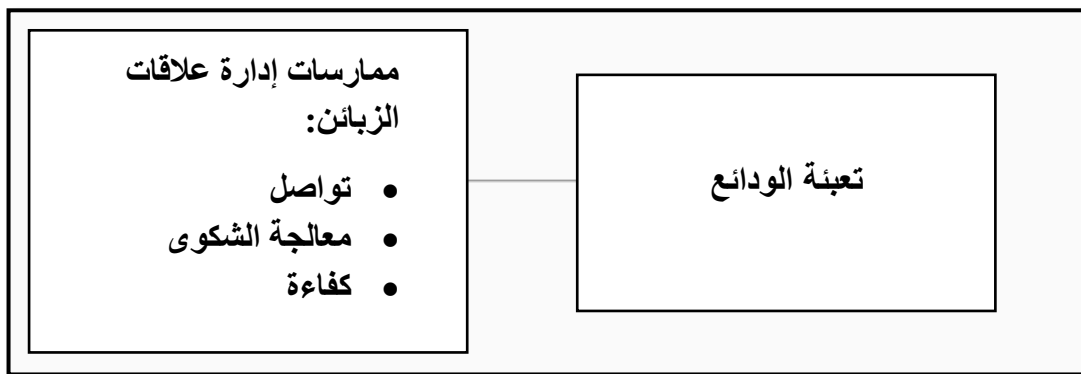
1) تعد الودائع وسيلة مناسبة للحد من الضغوط التضخمية للبلدان حيث تمثل الودائع حجب جزء من الدخل الممكن التصرف به في شراء سلع وخدمات كمالية بما يؤدي إلى تقييد الاستهلاك والتخفيف من الضغوط التضخمية واثارها وهي تمثل عنصراً أساساً في التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي.

2) تعد الودائع من أقدم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف حيث يمكن سحبها من قبل المودع في أي وقت، كما يمكنه أيضاً استخدام بعضها في اتمام عملياته او تسديد التزاماته المالية كدفع الفواتير.

3) توفر الودائع عائداً مجزياً للمودع بما يتناسب مع اجل الوديعة، فضلاً عن انها توفر عنصر الأمان لهذه الأموال في حال تم إيداعها في المصارف ذات السمعة الجيدة.

وان النمو في ودائع الزبائن (growth in deposits) يمثل مصدر تمويل ومن المتوقع أن يؤدي نمو الودائع المرتفعة إلى نمو ائتماني أعلى حيث يتوفر لدى المصارف المزيد من الأموال المتاحة ومن ثم من ناحية ينبغي أن يكون نمو الودائع محركاً مهماً لنمو الائتمان، وأن المصارف التي لديها قدر أكبر من التمويل المتاح لديها القدرة على أداء وظيفة الوساطة المالية بشكل أفضل ويجب أن يكون لديها نمو إقراض أقوى (Ivanovic, M. 2016: 101-118)

وودائع الزبائن هي عنصر من عناصر رأس المال العامل للمصرف، وتعد تعبئة الودائع أداة رئيسية في الأداء المالي للمصرف، وخاصة للمصارف التجارية. والشكل (4) الاتي يوضح ممارسات إدارة علاقات الزبائن وتعبئة الودائع في المصرف:



شكل رقم (4) ممارسات إدارة علاقات الزبائن وتعبئة الودائع في البنك

Source: Biney, A. E. (2018). Customer relationship management and customer deposit mobilization at Lower Pra Rural Bank in Ghana (Doctoral dissertation, University of Cape Coast).

يتضح مما سبق ان المصارف تقبل الودائع من الزبائن الأفراد والمؤسسات ثم تستخدمها بعد ذلك لإقراض الزبائن الآخرين للمصرف لكسب المال عن طريق كسب المزيد من هامش سعر الفائدة المقدم للمقترضين والمدفوع للمودعين. وعليه، فإن إيداع الزبائن هو أحد الوسائل الحيوية التي تؤدي إلى أداء مالي فعال مثل الاستخدام الفعال للودائع التي يتم حشدها لتوليد الفائدة.

ب- الودائع الى مجموع الموجودات (السيولة): Deposits to total assets (liquidity)

1) مفهوم السيولة: The concept of liquidity

مصطلح السيولة هو في الأساس تقنية تستخدمها المصارف لتحويل أصولها (الحالية) إلى نقد. كلما احتاجت المصارف إلى الوفاء بالتزاماتها المالية، فإنها تحول أصولها الحالية إلى شكل نقدي لدفع الالتزامات المستحقة في تاريخ الاستحقاق، وعندما يحتاج المصرف إلى سداد التزاماته قصيرة الأجل، يجب أن يكون لديه القدرة على السداد، وتسمى هذه القدرة باسم "السيولة المصرفية". (Malik,2016:70)

2) آلية إدارة السيولة المصرفية: Bank liquidity management mechanism

هناك مجموعة من الآليات التي تستطيع المصارف التجارية العراقية أن تتعامل بها لغرض الحصول على السيولة بالشكل الأمثل ومنها: - (توفيق،2014:26) و (الشماع،2004:209). أ) جذب الودائع: حيث تسعى المصارف إلى جذب أكبر قدر ممكن من الودائع الجديدة وخاصة الودائع طويلة الاجل فكلما كانت الودائع طويلة الاجل كلما كان ذلك أفضل للمصرف من حيث القدرة على إدارة السيولة.

ب) التعامل بالأوراق المالية القابلة للتسييل وذات المخاطرة المتدنية، ك شراء السندات.

ج) إصدار شهادات الإيداع للحصول على التمويل من الشركات الاخرى والمستثمرين الذين لديهم فائض في السيولة ومقابل ذلك يقوم المصرف بشراء شهادات الايداع في حالة وجود فائض سيولة لديه.

د) التسنيد: هو بمثابة تحويل القروض الى سندات قابلة للتداول في سوق الاوراق المالية

ودوافع عملية التسنيد هي تقوم المؤسسات المالية بعمليات التسنيد لتحقيق عدة دوافع وأهداف،

من أهمها: (الحنيطي وزويلف، 2012: 6-7)

1. زيادة الأموال للاستثمار، أو التمويل، أو الإقراض من جديد، وتحقيق السيولة النقدية

المؤسسة المالية الدائنة - وبخاصة المؤسسات المالية الممولة للعقارات - أو زيادتها بحيث يمكنها الدخول في عمليات تمويل جديدة، أو للتوسع في أنشطتها، وذلك لأن المؤسسة قد تلجأ لتحقيق هذا الغرض إلى زيادة رأس المال، غير أن المساهمين قد لا يرغبون في مشاركة غيرهم في أرباح مؤسستهم، كما أنهم لا يرغبون في الاقتراض بفائدة من المصارف بسبب قصر الأجل أو نحوه، لذلك يتجهون نحو التوريق

2. مساعدة المؤسسات ذات العجز المالي، أو المعرضة له في تحسين هيكلها التمويلي عن طريق تحويل الالتزامات قصيرة الأجل إلى التزامات متوسطة، أو طويلة الأجل

3. تحسين قوائمها المالية، وذلك بالتحرك من قيود الميزانية العمومية، وبالتالي تكون صورة المؤسسة أقوى وأكثر جاذبية للتعامل معها.

(هـ) تفعيل القروض بين المصارف وخاصة القروض قصيرة الأجل وقد تكون لمدة ليلة واحدة وبسعر الفائدة السائد في السوق.

و) اقتراض جميع المصارف من البنك المركزي باعتباره الملجأ الأخير ويتم الاقتراض بطريقة اتفاقية إعادة الشراء، أي عندما يحتاج المصرف للسيولة يقوم بإبرام الاتفاقية مع المصرف بنسبة 4% فإذا كان لديه سيولة فائضة يتم إيداعها لدى البنك المركزي بنسبة 2% وهذه الخيارات مناسبة لغرض المحافظة على الحد الأدنى لسعر الفائدة.

3) مفهوم الودائع الى مجموع الموجودات: Concept of deposits to total assets

هي النسبة بين ودائع الزبائن وإجمالي الموجودات، من الناحية النظرية فإن ودائع الزبائن هي المصدر الرئيس للأموال (مصدر السيولة) أي كلما ادخر الزبائن أموالهم في المصارف، زادت السيولة وزادت الأموال المتاحة للقروض. (Bouvatier, V. & Lepetit, L., 2008: 513-526) ، وهذه النسبة اذا اكبر من واحد يعني المصرف لديه سيولة عالية وعليه استثمارها بتمويل النشاطات التجارية، اما اذا كانت اقل من واحد يعني المصرف لديه سيولة قليلة و عليه الحفاظ بها من اجل الاستمرارية في الأعمال، اما اذا مساوية للواحد هذا يعني المصرف لديه سيولة معتدلة ومتوازنة. ويمكن تقسيم الودائع وتصنيفها إلى عدة تصنيفات ويمكن ذكر اهمها كما يلي: -

أ) تصنيف حسب الملكية: Classification by property

يمكن تصنيف الودائع وفق هذا التصنيف الى الودائع: (أبو حمد وقُدوري، 2005: 180)

1) الودائع الاهلية: وهي تلك الودائع التي تعود ملكيتها الى الجمهور والشركات والمؤسسات الخاصة.

2) الودائع الحكومية: وهي الودائع التي تعود ملكيتها الى الشركات والمؤسسات التابعة للحكومية.

3) الودائع المحلية بين المصارف وهي تلك الودائع التي تعود ملكيتها الى الشركات والمؤسسات شبه الخاصة والقطاع المختلط

(ب) تصنيف حسب الاجل: Classification by term

1- الودائع الجارية ودائع تحت الطلب: Current Deposits وهي الودائع التي يكون للعميل الحق في سحبها في أي وقت يشاء وبدون أي اذار مسبق. وتتميز الحسابات الجارية بأنها ودائع قصيرة الأجل وتحت الطلب، ومعظم الزبائن بالعادة الذين يمتلكون لحسابات الجارية هم المؤسسات ورجال الأعمال والتجار والموظفين الذين تحول رواتبهم بواسطة المصارف كون المصارف تسهل تعاملاتهم التجارية عبر إدارة هذه الحسابات (منصور، 2023: 261).

2- ودائع التوفير: Saving Deposits وهي اتفاق بين المصرف والعميل يودع بموجبه العميل مبلغ من النقود لدى المصرف مقابل الحصول فائدة محددة ويطلق عليها أحيانا بالودائع الادخارية. وهناك سببين رئيسيين تحدان من قدرة ودائع التوفير على المنافسة مع الأشكال الأخرى من الأوعية الادخارية الأخرى وهما (صبري وعبد الحكيم، 2022، 73): انخفاض العائد (معدل الفائدة) بسبب انخفاض المخاطرة، وتضمن للمدخر حماية أقل ضد التضخم بسبب انخفاض الفائدة عليها.

3- ودائع لأجل (الثابتة): Time Deposits وهي الودائع التي يتم إيداعها لأجل محدد يتم الاتفاق عليه بين المودع والبنك ولا يجوز سحبها إلا بعد مضي هذا الأجل وفي المقابل يحصل المودع على فائدة بصورة دورية أو في نهاية مدة الإيداع وتزداد الفائدة كلما زاد مبلغ الإيداع أو كلما زادت مدة الإيداع وتفق الفوائد التي يمنحها المصرف لهذا النوع من الودائع عن ودائع التوفير (عزيز، 2019: 263). وتختلف الودائع لأجل عن الودائع الجارية بكونها لا تقبل وسيط لمتبادل أي أنها لا تعطي حقا لأصحابها بالسحب منها بواسطة الشيكات.

ويتم حساب نسبة السيولة المصرفية (الودائع الى الموجودات) بالشكل الاتي: (Podilchuk, Zoriana. G, 2013:171)

نسبة اجمالي الودائع الى اجمالي الموجودات = اجمالي الودائع / اجمالي الموجودات----(1)

ت- حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات (الرسملة): Equity to total assets (capitalization):

ان مكونات حق الملكية هي (رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة) ، و رأس المال احد اهم البنود التي يركز العمل المصرفي عليها اذ يمثل خط الدفاع الأول لحماية أموال المودعين وتأمينها تجاه أية خسائر قد تتعرض لها المصارف، كما يمثل عنصرا مهما لزيادة ثقة المودعين بالمصرف ويعزز قدرة المصرف على البقاء والاستمرار والمنافسة، ولهذا تسعى المصارف بشكل مستمر إلى زيادة رأس المال بطرق متعددة ، سنأتي إلى عرضها لاحقا بهدف دعم رأس المال وزيادته ليكون كافيا لتغطية أية مخاطر يتعرض البنك لها خاصة المخاطر الائتمانية ولمواجهة التنافس الشديد في السوق المصرفي والوفاء "بمتطلبات الملاءة المصرفية" وفقا "لمعايير لجنة بازل" التي تهدف إلى دعم رأس المال اذ يعرف رأس المال بأنه مجموع كل من الأسهم المدفوعة والأرباح غير الموزعة واحتياطيات المصرف ويطلق عليه بحق الملكية ويضاف إليه المخصصات التي يمنحها المصرف لمواجهة خسائر غير متوقعة في أنشطته والخاصة بالإقراض والاستثمارات. (المخلافي، 2004:6) ، كما عرف رأس المال بأنه صافي موجودات المصرف أي الفرق بين قيمة الموجودات وقيمة المطلوبات (الجميل، 2006، 103) ، وتلجا المصارف إلى مصادر مختلفة داخلية وخارجية لزيادة رأس مالها في عملية يطلق عليها بالرسملة أي زيادة رأس المال اذ تعرف الرسملة بأنها ذلك التصرف القانوني الذي يتم بموجبه تعديل عقد المصرف بزيادة رأسماله أثناء حياة المصرف وذلك وفقاً للأساليب والإجراءات التي يحددها النظام كما يمكن أن تعرف الرسملة بأنها استثمارات إضافية في المؤسسات المالية التي تحتاج إلى زيادة رأسمالها ويمكن أن ينظر إلى الرسملة بأنها "عملية تحويل كمية" أو مقدار من الأرباح المحتجزة إلى رأس المال وسميت هذه العملية برسملة الأرباح لأنها تقلل من كمية الأرباح المحتجزة التي يمكن الحصول عليها بوصفها مقسوما للأرباح مستقبلا.(جانكيريك، 2005: 36) ، وبهذا فان استراتيجية الرسملة تتمثل بزيادة رأس المال من خلال رسملة جزء من الأرباح والاحتياطيات المالية الموجودة لدى المصرف لتدعيم مركزه المالي فضلا عن أسباب ودوافع تقف وراء تبني هذه الاستراتيجية. (الطائي، 2010: 84-85)، وتمثل نسبة حق المساهمين إلى مجموع الموجودات مقياساً نموذجياً لملاءة البنك، وتشير نسبة حقوق الملكية إلى قدرة المصرف على تغطية أي نوع من الخسائر غير المتوقعة (بسبب الإقراض أو الأنشطة الأخرى). (2010:7)

(Foos,et al, 2016:89). ان نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات وفقاً لـ (Shamki et al. ,2016:89) تنص على أن رأس المال المرتفع يجعل المصارف أكثر أماناً نسبياً في حالة التصفية، ويقل الاعتماد على التمويل الخارجي ومن ثم زيادة الأرباح، أي ان عندما يتم رسملة المصارف بشكل جيد، تواجه المصارف تكاليف أقل للإفلاس ومن ثم انخفاض تكاليف التمويل والاعتماد على التمويل الخارجي من أجل تحقيق ربحية أعلى.

يتضح مما سبق ان نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات هي مؤشر مالي يستخدم لقياس الارتباط أو الدافع من مالك استثمارية العمل في المصرف المعني، أي تُظهر هذه النسبة حجم رأس المال الذي يستخدم لتمويل جميع أصول الشركة. وكلما ارتفعت نسبة رأس المال الخاص به، زاد ارتباط أو تحفيز مالك استثمارية أعمال البنك، وزاد دور المالك في التأثير على إدارة تحسين الأداء أو كفاءة المصرف بطريقة أكثر احترافية، وبخلاف ذلك فإن النسبة المنخفضة نسبياً من رأس المال الخاص سوف تتسبب في عدم شعور المالك بأذى شديد في حالة الإفلاس، فضلاً عن ذلك مع وجود رأس مال مرتفع يمكن أن يحمي الزبائن من الخسائر والحفاظ على الثقة العامة بسبب رأس المال المتاح لحماية أموالهم .

الفصل الثاني

المبحث الثاني: المتانة المالية

مُخَرِّج:

ان مؤشرات المتانة المالية في المصارف تدل على مدى "سلامة واستقرار النظام المالي"، وتساعد على تقييم مدى تعرض القطاع المصرفي للأزمات المالية والاقتصادية، ومواجهة الاضطرابات والاختلالات التي تواجه الاقتصاد ومتانة البنية "التحتية المالية"، هي ايضا من أفضل الوسائل المعترف بها دولياً لفحص الوضع المالي للمصارف وقدرتها على مواجهة المخاطر. كما أنها بمنزلة أداة إنذار مبكر في الحالات التي يتعرض فيها النظام المصرفي للمخاطر، ولتصحيح الأوضاع المالية والإدارية التي تهدد الاستقرار المالي والمتانة المالية للمصرف.

أولاً: ماهية المتانة المالية-أهمية ومراحل

1- مفهوم المتانة المالية: The concept of financial robustness

وفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن المتانة المالية هي الصلابة المالية التي تعد دليلاً للإنذار المبكر عندما يتعرض القطاع المالي والمصرفي للدول لأي مخاطر قد تواجهها، وهي من المؤشرات الوقائية التي تسمح بمقارنة الظروف في البلدان للكشف عن الأزمات المالية والتخفيف من حدتها، ولأنها أداة فعالة لقياس سلامة القطاع المصرفي، فإنها تقوم على أسس موضوعية، لتقييم سلامة وقوة القطاع المصرفي (تقرير مؤشرات الأمان المالي في الدول العربية، 2017: 1)، وتُعرّف أيضاً على أنها القدرة على مواصلة التمويل وتنفيذ مهام السياسة التي يكون المصرف مسؤولاً عنها، دون أن يكون مضطراً إلى القيام بأشياء تمنعه من تحقيق أهدافه. (Sun, L., 2020: 135 – 161) كذلك تعرف "المتانة المالية بأنها استخدام التكلفة المنخفضة لرأس مال المصرف وسهولة الحصول على مصادر التمويل الخارجية" اذ يكتسب المصرف ميزة نسبية في السوق، يمكن للمصارف ذات الجوانب المالية القوية أن تقدم مدفوعات ائتمانية أطول لعملائها، في حين أن المصارف ذات الجوانب المالية الضعيفة ستقلل من الإنفاق الرأسمالي وتواجه مخاطر التصفية. (Barrot, Jean-Noel, 2013: 1-59)، ويرى (بوهريرة ومصطفى،

2017: 108) المتانة المالية أنها مجموعة من الإجراءات الاحترازية أو التصحيحية المطبقة التي تجعل مؤشرات المصارف في موقف احترازي قادرة على التنبؤ المبكر بالأزمات، وإيجاد موقف تصحيحي لها يمكنها من مواجهة هذه الأزمات ، بينما يرى Cargill (2006) المتانة المالية بأنها قدرة المصرف على توليد إيرادات كافية لتغطية تكاليف تقديم الخدمات النقدية التي التزم بها في إطار مجموعة متنوعة من أحداث الاقتصاد الكلي، ويمكن اعتبار المصرف قوياً مالياً إذا كان بإمكانه إجراء العمليات في الحاضر والمستقبل دون تكبد خسائر تشغيل. ومن المفارقات أن المتانة المالية للمصارف التجارية أو استقلاليتها في بعض الأحيان قد تنطوي على تعاون مع الحكومة الذي يبدو أنه يتعارض مع استقلالها القانوني. (Cargill, T. F., 2006:1) ، أي أنها عملية تقييم أعمال وأنشطة مختلفة للمصرف التي يتم تنفيذها من خلال مراقبة المخاطر؛ لتحديد قوة المركز المالي للبنك من أجل تجنب حدوث أزمات مصرفية (Mishkin, 2000, 523).

ويتضح مما سبق ان المتانة المالية هي قدرة نظام النظام المالي على أن يظل فعالاً في ظل ظروف السوق المختلفة، أو قدرته على أن يظل ساري المفعول في ظل افتراضات ومعايير وظروف أولية مختلفة. تُعزى المتانة المالية إلى ان الأسواق المالية تستمر في الأداء على الرغم من التغييرات في ظروف السوق. بشكل عام، يكون النظام قوياً إذا كان بإمكانه التعامل مع التباين والبقاء فعالاً، ولكي يكون النظام المصرفي ذا متانة مالية، يجب أن يكون قادراً على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الأنشطة المختلفة، حيث تكمن أهمية قياس مؤشرات المتانة المالية في السماح بتقييم القطاع المصرفي بمقاييس كمية وموضوعية.

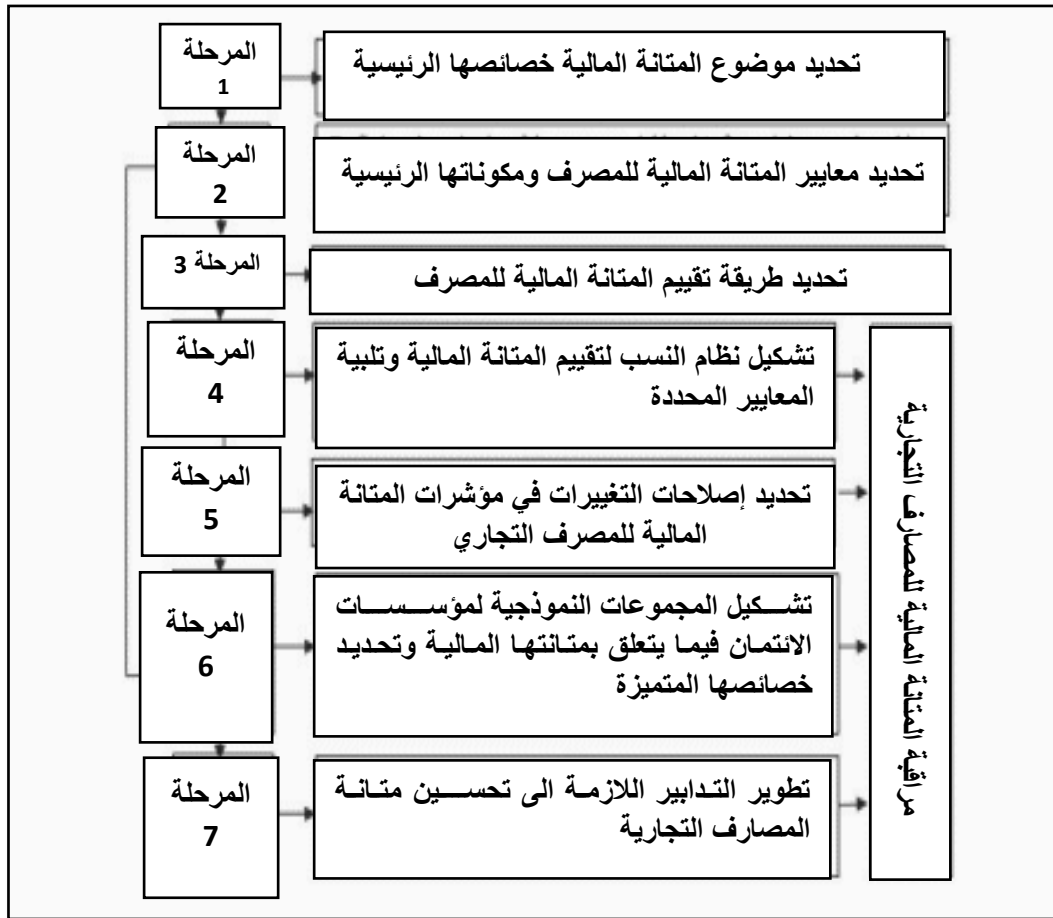
2- أهمية المتانة المالية: The importance of financial robustness

المتانة المالية للمصرف هي استقرار مركزه المالي على المدى الطويل وتعكس حالة قاعدة موارده، حيث تكون المؤسسة الائتمانية في عملية إعادة توزيع مواردها قادرة على ضمان التشغيل والحصول على المبلغ المحدد مسبقاً للدخل، ويؤدي تأمين المتانة المالية للمصرف التجاري إلى تحسين استقلاليتها المالية وجاذبيته للعملاء مما يسمح في النهاية بجمع موارد إضافية، وتنمية قاعدة الموارد، وتوسيع مجال الاستثمارات، وتطوير خدمات جديدة، وتحقيق أرباح أكبر. (Zenchenko, S. V., 2015:98) ، لذا تتطلب المصارف التجارية المتانة المالية لاستيعاب الخسائر مع الوفاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد. (Stella, P., 2005:335-)

(365)، ويرى (Perera,2018)، ان المتانة المالية للمصرف التجاري عاملاً رئيسياً في تحديد السلوك الفعال للسياسة الائتمانية من حيث تحقيق أهداف السياسة (Perera, G. A. N.) (2018: 68)

3-مراحل تحديد المتانة المالية:Stages of determining financial robustness

المراحل التالية الموضحة في الشكل (5) هي لتحديد المتانة المالية للمصرف التجاري وهي سبع مراحل وكالاتي:(Zenchenko, S. V. 2015:98)



شكل (5) مراحل تحديد المتانة المالية للمصرف التجاري

Source: Zenchenko, S. V. (2015). Improvement of the Methodological Approach to the Integrated Assessment of the Financial Strength of Commercial Banks. Mediterranean Journal of Social Sciences, 6(5 S4), 98.

في المرحلة الأولى، يتم إجراء دراسة مؤسسة الائتمان بوصفه كائناً لتحليل متانتها المالية والسوق المصرفي على نحو عام، المصرف منظمة محددة، خدمتها الرئيسية هي النقود بأشكالها المختلفة. تفرض هذه الميزة خصوصية كبيرة لسوق الخدمات المصرفية، ومجموعة من المعايير والعوامل التي تميز فعالية إدارة الأموال الخاصة به والمقترض، وتستخدم لتقييم المتانة المالية للمصرف. في المرحلة الثانية، يتم اختيار ومبررات معايير المتانة المالية للمصارف التجارية، والمعايير

عملية الاستقرار المالي للمصرف التجاري: قاعدة رأس مال المصرف، والسيولة، والربحية، وجودة الموجودات والخصوم. لتقييمهم، من المخطط استخدام نظام العوامل التحليلية. في المرحلة الثالثة، يتم تحديد طرق التقييم بوصفها قاعدة عامة، أي عدة طرق تحليلية لتقييم المتانة المالية للمصرف التجاري، اعتماداً على الأهداف والغايات المحددة. وأكثرها شيوعاً هي تحليل النسب وطرق التقييم الإحصائية. وفي المرحلة الرابعة يتم تشكيل نظام النسب لتقييم المتانة المالية وتلبية المعايير المحددة، وفي المرحلة الرابعة يتم تحديد إصلاحات التغييرات في مؤشرات المتانة المالية للمصرف التجاري، وفي المرحلة السادسة يتم تشكيل المجموعات النموذجية لمؤسسات الائتمان بما فيها المصارف التجارية فيما يتعلق بمتانتها المالية وتحديد خصائصها المتميزة، وفي المرحلة السابعة يتم تطوير التدابير اللازمة الى تحسين متانة المصارف التجارية.

4- قياس مؤشرات المتانة المالية: **Measuring indicators of Financial robustness**

عادة ما يتم قياس مؤشرات المتانة المالية في الاعتماد على مؤشرات الاحترافية الجزئية ومؤشرات السلامة المالية التي تعد من الوسائل الرقابية المباشرة للموقف المالي للمصارف، وكذلك معرفة درجة تصنيفها الائتماني، وتتضمن هذه المؤشرات: مؤشرات كفاية رأس المال، ومؤشرات الإدارة، ومؤشرات نسبة العائد على الأصول، نسبة العائد على حق الملكية (تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية 2017: 4) فضلاً عن نسبة الرفع المالي ونسبة السيولة (أبو زيتون، 2019: 8).

ثانياً: **التدابير التنظيمية لتحقيق المستوى المستهدف من المتانة المالية** : من أجل الحد من مخاطر الصعوبات المالية أو الضائقة المالية، يمكن للجهة التنظيمية اعتماد عدد من التدابير وفقاً لتقديرها لتعكس في الإطار التنظيمي لضمان المستوى المطلوب من المتانة المالية التي تم تحقيقها، سيكون من المهم لأي تدابير من هذا القبيل أن تكون قابلة للتطبيق من منظور المروجين، أي عدم تفويض الجدوى المالية للمشروع وضمان إمكانية تنفيذها، يمكن أن يستند تقييم المستوى المستهدف للقوة المالية والتدابير التنظيمية المحتملة لتحقيق ذلك إلى تحليل المخاطر المحتملة التي يمكن أن تؤدي إلى صعوبات أو ضائقة مالية. ويأخذ هذا التقرير في الاعتبار التدابير التنظيمية المحتملة التي يمكن استخدامها للتأثير على مستوى المتانة المالية في أربع خطوات على النحو المبين أدناه. ستكون هناك حاجة إلى خطوتين إضافيتين بمجرد اختيار

النهج التنظيمي. قبل اتخاذ هذه الخطوات، قد ترغب الجهة التنظيمية في دراسة وفهم قابلية التمويل في الأساس، ويمكن أن يكون تعريف الحالة الأساسية هو النظام التنظيمي الحالي والهيكلي التمويلي الحالي للمروج واستراتيجية التمويل لتوسيع المؤسسة. يتم استخدام هذا كمنقطة بداية في هذا التحليل، يسمى "الخطوة والخطوات هي كالاتي: (KPMG, 2015:20-21)

الخطوة 1: النظر في إمكانية تمويل الحالة الأساسية، مما قد يؤدي إلى الحاجة إلى النظر في مناهج بديلة للتمويل. لا يشير التحليل الأولي إلى أي أسباب محددة للاعتقاد بأن الحالة الأساسية لا يمكن تمويلها في ظل الظروف والافتراضات الحالية.

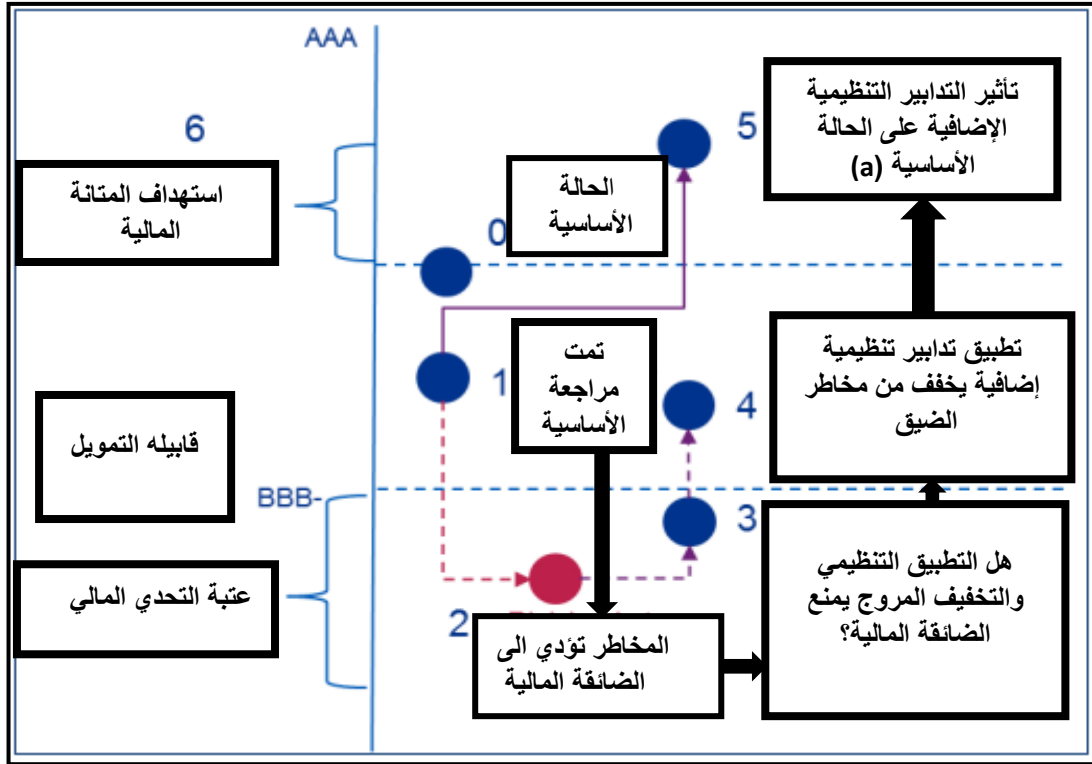
الخطوة 2: تقييم الكيفية التي قد تؤدي بها المخاطر والسيناريوهات إلى ضائقة مالية باستخدام الأبعاد الأربعة للضائقة المالية.

الخطوة 3: تقييم وسائل التخفيف المحتملة والقابلة للتطبيق المتاحة للمروج والتي يمكن أن تقلل أو تمنع عواقب الصعوبات المالية أو الضائقة.

الخطوة 4: تحديد التدابير التنظيمية المناسبة التي يمكن تنفيذها لمنع الضائقة المالية نظراً لتأثيرها المحتمل على المروج وعملائه ومقدمي رأس المال. يمكن أن تكون الخطوات اللاحقة بمجرد اختيار النهج التنظيمي المناسب.

الخطوة 5: يمكن تطبيق بعض التدابير التنظيمية الوقائية مسبقاً قبل أن تتحقق أي مخاطر (مسترشدة بالاعتبارات المسبقة للحالة الأساسية أو النهج أو الاستراتيجيات البديلة التي يمكن أن يعتمدها المروج). من المفترض أن تطبيق مثل هذه التدابير من شأنه أن يزيد من قوة المروج لمخاطر الضائقة المالية مع ضمان الجدوى المالية للمشروع.

الخطوة 6: يمكن تحديد المتانة المالية المستهدفة من خلال هدف الجهة التنظيمية للحد من مخاطر تسليم النظام في سيناريوهات مختلفة، وفوائد المتانة المالية الأكبر للعملاء وتكاليف اعتماد قوة مالية أكبر. يمكن تطبيق التدابير التنظيمية في الحالة الأساسية والنظر فيها في إطار مناهج بديلة للتأثير على المستوى المطلوب من المتانة المالية للمروج. والشكل (6) يوضح النهج المكون من 6 خطوات لتوضيح التصنيفات الائتمانية بوصفها مقياساً للضيق المالي:



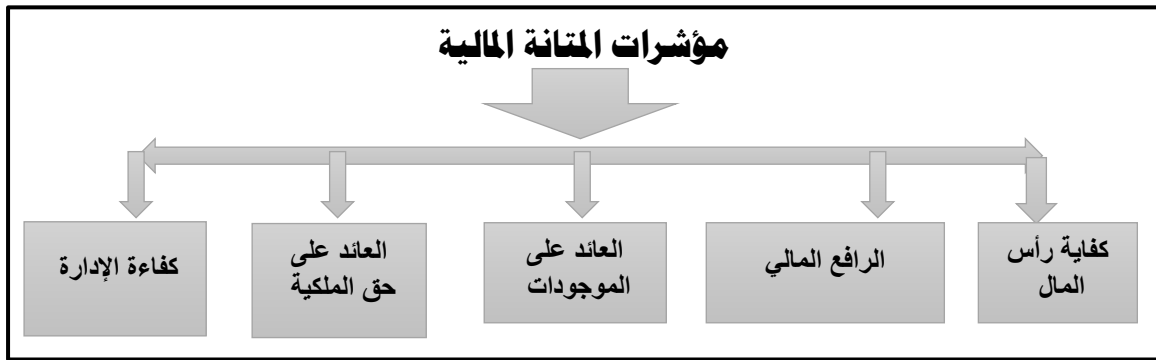
الشكل (6): رسم توضيحي للنهج المكون من 6 خطوات باستخدام التصنيفات الائتمانية كمقياس للضيق المالي

Source: KPMG (2015). Climbing the Curve, 2015 Global Construction Project Owner's Survey (<http://www.kpmg.com/Global/en/IssuesAndInsights/ArticlesPublications/global-construction-survey/Documents/global-construction-survey-2015.pdf>)

توضح الخطوة 1 في الشكل (6) المراجعة الأساسية للتصنيفات الائتمانية، وتذكر الخطوة الثانية المخاطر وكيف تؤدي الى الضائقة المالية، بينما توضح الخطوة الثالثة تساؤل حول منع الضائقة المالية، والخطوة الرابعة توضح التدابير التنظيمية وتطبيقها للتخفيف من مخاطر الضيق المالي، وتوضح الخطوة الخامسة في الشكل (6) تنفيذ الإجراءات التنظيمية التي ترفع التصنيف الائتماني للمروج في الحالة الأساسية. هذا للأغراض التوضيحية فقط - قد لا ترفع التدابير التنظيمية بالضرورة التصنيف الفعلي في الحالة الأساسية (والتي قد تكون مقيدة بعوامل أخرى لا تتأثر بالإجراءات التنظيمية المنفذة). تشير الخطوة الخامسة إلى التأثير العام للتدابير التنظيمية المحتملة التي تهدف إلى زيادة المتانة المالية للنظام. تم اعتماد النهج المفاهيمي الموصوف أنفا في الجزء المتبقي من هذا التقرير بوصفه تحليلا اوليا لإمكانية التمويل والسيناريوهات التي قد تؤدي إلى صعوبة التمويل أو الضائقة المالية. كما أنها تستخدم للنظر في التدابير التنظيمية المحتملة لضمان المتانة المالية. والخطوة السادسة تستهدف المتانة المالية.

ثالثاً: مؤشرات المتانة المالية: Indicators of Financial robustness

مؤشر المتانة المالية الذي يأخذ في الاعتبار العناصر المختلفة لأداء المصرف (أي الربحية وإدارة النفقات) والمخاطر (مثل مخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة). ومن ثم، فإننا نحصل تلك السمات التي يأخذها المنظمون المصرفيون ومحللو الائتمان ومحللو الأسهم في الاعتبار عند تقييم الأداء المالي وحالة المصارف. (Doumpos, M., Gaganis, C., & Pasiouras, F., 2016:4)، ويتأثر مؤشر المتانة المالية بالعديد من الخصائص الخاصة بكل بلد، مثل السيطرة على الفساد، وفعالية الحكومة، وخصائص الحوكمة أو خبرة مديري المصارف أو الاستراتيجيات الجغرافية وغيرها (Doumpos, M., Hasan, I., & Pasiouras, F., 2017: 523-513)، ومن هنا يمكن توضيح مجموعة من مؤشرات المتانة المالية والتي هي الأبرز من بين المؤشرات:



شكل (7) يوضح مؤشرات المتانة المالية
المصدر: من اعداد الباحث وفق المصادر المعتمدة أعلاه

1- مؤشر كفاية رأس المال capital adequacy index

أ- مفهوم كفاية رأس المال: وتعد كفاية رأس المال من أهم المقاييس التي يتم استخدامها للتعرف على ملاءة المصرف المالية ومدى قدرته على تحمل المخاطر المحتملة أو مواجهة حالة الإعسار، فكلما ارتفعت الملاءة المالية للمصرف انخفض احتمال اعسار المصرف، كما يقصد بكفاية رأس المال حجم أو مقدار رأس مال المصرف الذي يكفي لامتناس الخسائر التي قد تحدث نتيجة لعمليات منح الائتمان أو الاستثمار أو أي عمليات أخرى قد يقوم بها المصرف في إطار توظيفه أمواله، ومن ثم فإن رأس المال الكافي يعمل على توفير الطمأنينة للمودعين وللجهات الرقابية. ويمكن القول إن كفاية رأس المال تعني قدرة رأس المال المصرفي على مواجهة الخسائر والأزمات المختلفة بما لا يعرض المركز المالي للمصرف للخطر. (محمد، 2021

(29) يرى الباحث ان كفاية رأس المال هي مقدار رأس المال الذي يكون مناسباً للمصرف اذ يستطيع أداء وظائفه وانشطته كافة دون أن يتعرض للمخاطر أو التصفية.

ب-مكونات نسبة كفاية رأس المال: Components of the capital adequacy ratio
تتكون القاعدة الرأسمالية للمصرف من شريحتين تتضمنان مجموعة من العناصر الموجبة والسالبة مع عناصر يتم خصمها وعناصر معتمد بها، وذلك بهدف الوصول إلى قيمة رأس المال الذي يستخدم في حساب معيار كفاية رأس المال. (البنك المركزي العراقي، 2018: 4)
القاعدة الرأسمالية (بسط النسبة) capital base :يصور رأس المال السهمي للمصارف قدرة المصارف على امتصاص الخسائر. (Alhassan, A. L., Andoh, C., & Kyereboah- Coleman, A. ,2014: 50-62)، وتتكون القاعدة الرأسمالية للمصرف من عنصرين أساسيين (الشريحة الأولى، الشريحة الثانية):

الشريحة الأولى: تتكون الشريحة الأولى من جزئيين وفقاً لما يأتي:

الجزء الأول: رأس المال الأساسي المستمر: Continuous equity capital

ويمثل مجموع الموارد المالية الأساسية للمصرف، ويتألف رأس المال الأساسي المستمر من:
(البنك المركزي العراقي، 2018: 4)

(1) رأس المال المدفوع paid Capital

(2) الاحتياطات: Precautions وتشمل كلا من الاحتياطي النظامي، الاحتياطي الإلزامي (الرأسمالي)

(3) علاوة إصدار الأسهم share issue premium

(4) الأرباح المدورة Retained earnings: غير الموزعة المتحققة من السنوات السابقة.

(5) صافي الأرباح المرحلية ربع السنوية: Quarterly Interim Net Profit

التي لم تعرض على الهيئة العامة للمصرف شرط أن تكون معتمدة من مجلس إدارة المصرف ومراجعي حسابات المصرف، على أن يخصم منها توزيعات لسياسة توزيع الأرباح الداخلية الأرباح المقترحة على المساهمين التي يتم حسابها إما وفقاً للمصرف أو متوسط نسب توزيع الأرباح إلى صافي الربح للسنوات الثالث السابقة بالاعتماد على أيهما أكبر.

(6) حقوق الأقلية: Minority rights تمثل حقوق المساهمين من خارج المجموعة المصرفية في صافي أصول المؤسسة التابعة للمصرف وفي صافي نتائج الأعمال، أو الجزء من الأوراق

المالية للمصارف أو المؤسسات المالية التابعة التي لا يملكها المصرف الذي ينتمي إلى مستثمرين آخرين، والتي تتوافر فيها المعايير الواجب توافرها في رأس المال الأساسي المستمر.

ويطرح من رأس المال الأساسي المستمر ما يأتي: (البنك المركزي العراقي، 2018: 5)

- (1) أسهم الخزينة: **Treasury stocks** وتتمثل في أسهم المصرف نفسه التي قام بشرائها
- (2) الموجودات غير الملموسة: **Intangible Assets** تتضمن الشهرة، برامج الحاسب الآلي، براءة الاختراع، حقوق الملكية الفكرية .

(3) صافي الخسائر الدفترية للمدة الحالية **net book losses for the current period**.

(4) صافي الخسائر: **net losses** غير المحققة للاستثمارات المتاحة للبيع لدى المصرف .

(5) خسائر أو عجز احتياطي فروق تقييم العملات الأجنبية

(6) النقص في المخصصات المقررة على القروض والموجودات الأخرى

(7) المبالغ الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وذوي الصلة

الجزء الثاني: رأس المال الأساسي الإضافي: Additional equity capital

وتتألف عناصر رأس المال الأساسي الإضافي من الآتي: (البنك المركزي العراقي، 2018: 5)

(1) الأسهم الممتازة الدائمة غير التراكمية **Non-cumulative perpetual preferred stock**

(2) حقوق الأقلية: **Minority rights**

تمثل حقوق المساهمين من خارج المجموعة المصرفية في صافي الموجودات للمصارف التابعة للمصرف وفي صافي نتائج الأعمال، أو الجزء من الأوراق المالية للشركة التابعة التي لا تملكها الشركة الأم، التي تنتمي إلى مستثمرين آخرين، والتي تتوافر فيها المعايير الواجب توافرها في رأس المال الأساسي الإضافي السابق ذكرها

(3) الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية للديون المساندة:

The difference between the face value and the present value of the subordinated debt

تلك التي تتوافر فيها الشروط التي سيرد ذكرها ضمن الشريحة الثانية التي يتم تبويبها ضمن التزامات المصرف بالقيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعادل سعر العائد على أدوات الدين

الحكومية تقارب ذات أجل الديون المساندة في بدء سريان عقدها، ويتم إثبات الفرق في حساب مستقل بحقوق المساهمين تحت مسمى "فروق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للديون المساندة، ولا يتم استخدامه الا بموافقة البنك المركزي العراقي.

الشريحة الثانية: يقصد بها الأموال التي تدعم رأس المال الأساسي (المستمر والإضافي)، والتي لا تكون ناشئة من نشاط المصرف الاعتيادي وانما من موارد أخرى نقدية وغير نقدية . وتتألف

أدوات الشريحة الثانية مما يلي - : (البنك المركزي العراقي، 2018: 6)

أ-نسبة 50 % من الأرباح غير المتحققة من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع لدى المصرف

ب-نسبة 50 % من الأرباح غير المتحققة من فروق تقييم العملات الأجنبية .

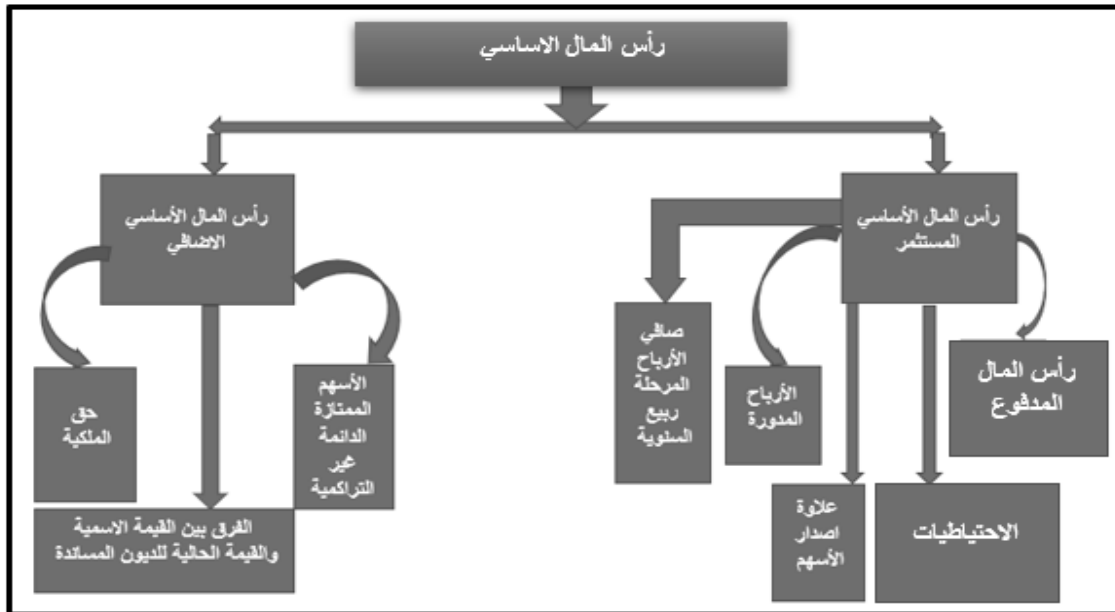
ت-نسبة 50 % من فروقات إعادة تقييم الموجودات التي يوافق البنك المركزي العراقي على إعادة تقييمها

ث-المخصص العام للقروض والتسهيلات الائتمانية المنتظمة بحد أقصى يبلغ 25.1 % من أجمالي الموجودات الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر عند تطبيق الأسلوب المعياري .

ج-الديون المساندة الممنوحة من الغير بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة للمصرف وبموافقة البنك المركزي العراقي.

وان نسبة كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل 111 تكون على الشكل الآتي:

1) يمكن تمثيل رأس المال الاساسي بالشكل (8):



شكل (8) مكونات رأس المال الأساسي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (البنك المركزي العراقي، 2018: 4-5)

2) الموجودات المرجحة بالمخاطر (مقام النسبة): Risk Weighted Assets

1-مخاطر الائتمان: قواعد عامة يجب اتباعها عند حساب رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر

الائتمان: (البنك المركزي العراقي، 2018: 10)

أ) يتم حساب رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر الائتمان لتشمل عناصر الموجودات كافة الموجودات والحسابات خارج الميزانية، ولا يتضمن ذلك الموجودات لدى المصرف المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، والموجودات التي يتم خصمها من القاعدة الرأسمالية للمصرف عند حساب معيار كفاية رأس المال.

ب) يتم حساب عناصر الأصول (الموجودات) والحسابات خارج الميزانية بالصافي بعد طرح قيمة الضمانات المقبولة والمنصوص عليها بالتعليمات الصادرة من المصرف المركزي العراقي، والمخصصات المحددة التراكمية المكونة للأصول .

ج) يتعين على المصرف تطبيق الأسلوب المعياري عند حساب رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر الائتمان، ويعتمد في ذلك على التصنيفات الائتمانية الصادرة من مؤسسات التصنيف

الائتماني الخارجية التالية: (البنك المركزي العراقي، 2018: 10)

(Capital Intelligence ، Fitch Rating's، Moody's ، Standard and Poor's)

أ) وفي حال الاعتماد على مؤسسات تصنيف ائتماني خارجي بخلاف المؤسسات السابق ذكرها، يتعين على المصرف في هذه الحال الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي في حال وجود اختلاف في درجة التصنيف الائتماني للعميل الواحد من مؤسسات التصنيف الخارجية المشار إليها، سوف يعتد بالتصنيف الأكثر تحفظاً.

ب) يتم حساب القيمة المرجحة للأصول (الموجودات) بالصافي بعد استبعاد المخصصات (الاحتياطات) المكونة لها إضافة إلى الضمانات المقبولة من البنك المركزي العراقي.

ج) يتم حساب القيمة المرجحة للحسابات خارج الميزانية بالصافي بعد تخفيضها بالضمانات المرتبطة بها وترجيحها بمعامل التحويل الائتماني الخاصة بها

2-مخاطر السوق: (market risk) تشمل مخاطر السوق ما يلي: (البنك المركزي

العراقي، 2018: 18) (مخاطر السوق لمراكز الأدوات المالية المرتبطة بأسعار الفائدة والمحتفظ

بها لأغراض المتاجرة، مخاطر السوق لمراكز الأسهم المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، مخاطر

أسعار الصرف لكامل ميزانية المصرف، مخاطر التسويات)

2-نسبة الرفع المالي: Financial leverage ratio

أ- مفهوم الرفع المالي: Concept of financial leverage

هناك معان كثيرة لكلمة "رفع" في مجالات مختلفة، لذا فهي تشير في اللغة العربية إلى معنى الارتفاع، وهو عكس الانخفاض، في معناه المادي، يشير إلى تحريك الأشياء الثقيلة بجهد أقل أو استخدام أداة صغيرة لرفع الأشياء الثقيلة. ويشير استعمال هذا المصطلح إلى تشابه تأثير الاقتراض وطريقة عمل الرافعة (Brigham & Ehrhard 2010: 478).

ويقصد بالرفع المالي هو اعتماد المصرف على الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية في سداد احتياجاتها المالية، ومن ثم تكون التكاليف الثابتة لديها في هذه الحالة هي الفوائد المدينة أو المدفوعة، أما إذا كان المصرف يطرح أسهماً ممتازة لسد هذه الاحتياجات فإن التكاليف الثابتة هنا هي أرباح الاسهم الممتازة التي سيقوم المصرف بدفعها إلى المساهمين الممتازين، وذلك لان الاسهم الممتازة تتمتع بأرباح مضمونة ومحددة"، كما عرفت الرافعة المالية أو عامل الرفع المالي على أنها نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول، أم إلى إجمالي قيمة المصرف، فيما تعرف الرافعة المالية" بأنها درجة اعتماد المصرف في التمويل أصولياً على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت سواء أكانت قروضا، أم سندات، أم أسهم ممتازة مما يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها المالك كما يؤثر على درجة المخاطرة التي يتعرضون لها. (كنعان وسأعود، 2018: 3).

يعد موضوع الرافعة المالية، أي استعمال المديونية في الهيكل المالي للبنك، من الموضوعات المهمة والحيوية في مجال الإدارة المالية للبنوك التجارية. مع الودائع والقروض التي تمكن المصرف من مواصلة عملياته في منح الائتمان وتقديم الخدمات المصرفية المختلفة، وكما هو معروف لدى المختصين والباحثين في مجال الإدارة المالية، هناك مصدران أساسيان لشركات التمويل من ضمنهما المصارف وهما: الأموال المملوكة ممثلة بحقوق الملكية والأرباح المحتجزة. المصدر الآخر هو الأموال المقترضة التي تشكل الودائع الجزء الأكبر منها. للهيكل التمويلي للبنك أهمية خاصة من حيث طريقة التمويل، سواء اكان ذلك عن طريق القروض ام الملكية. (عذاب وصبري، 2021: 42-57)، ويمكن حساب الرافعة المالية بالمعادلة الآتية: (D' Hulster, K., 2009:2)

$$\text{نسبة الديون الى الموجودات} = \frac{\text{اجمالي الديون الى اجمالي الموجودات}}{\text{اجمالي الموجودات}} \text{-----} (2)$$

يتضح مما سبق ان الرفع المالي يقيس هيكل تمويل المصرف، وهو مزيج من حقوق الملكية أو الديون التي تمول أصوله والوصول إلى النسبة المثلى للديون إلى حقوق الملكية لمواصلة النجاح.

ويحدد هذا الهيكل عددًا كبيرًا من العوامل مثل حجم المصرف، وفرص النمو، وعمر المصرف، والربحية، والسيولة، والمخاطر، وما إلى ذلك، والذي بدوره يؤثر على الرفع المالي، كما أثبتته الكثير من الدراسات، حيث لا يمكن تصنيف الأهم، لأن كل هذه العوامل لها أهمية مختلفة ويتغير تأثير كل عامل في مدة من الزمن.

ب- مخاطر الرافعة المالية: Leverage risk

يتشابه مفهوم الرفع المالي بين المؤسسات المالية والمصرفية من حيث الدلالة، إلا أن أهميته بالنسبة للمصارف أكثر، نظرًا لطبيعة وخصوصية عمل المصارف وتمثل هذه الخصوصية الوساطة المالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز المالي، لذا فإن جانب الخصوم لديها قائم على الاقتراض، في حين يشكل رأس المال نسبة ضئيلة فيها وكلما زادت قيمة الودائع لديها زادت معها قدرتها على منح الائتمان وانعكس ذلك على حقوق المساهمين التي تمثل (صمام الأمان للمودعين في حالة تعثر المصرف في تسديد الالتزامات المترتبة عليه. لذا فإن الرافعة المالية تتمثل في نسبة الديون إلى حقوق الملكية، لأنها تمثل جوهر العمل المصرفي القائم على مبدأ الرافعة المالية من جهة، ومن جهة أخرى تعبر عن حجم المخاطر التي يتحملها المصرف، إذ أن الودائع تمثل التزامات على المصرف اتجاه المودعين وأي تذبذب في الأرباح يمثل خطراً في سداد الالتزامات. كما أن ارتفاع نسبة الرافعة المالية يؤثر ارتفاع المخاطر في المصارف؛ فكلما ارتفعت نسبة الديون بمعدلات عالية مقارنة بحقوق الملكية، كان ذلك دليلاً على أن استثمارات المصرف يتم تمويلها من الودائع والقروض الخارجية، ويصبح رأس المال عاجزاً عن امتصاص الخسائر التي يمكن أن تلحق بقيم موجودات المصرف، مما يؤدي إلى عجز المصرف عن سداد التزاماته اتجاه المودعين بالتالي تعثر المصرف وإعلان إفلاسه. (الوالملي والزبيدي، 2019: 6-7)

وإن الرفع المالي سلاح ذو حدين، فالمبالغة في الاعتماد على الديون يؤدي إلى زيادة المخاطر وانخفاض معدلات الربحية وعوائد الأسهم، بينما الاستثمار الممول بالدين والذي يحقق عائد أكبر من تكلفة الدين فإنه يرفع من معدلات الربحية وعوائد الأسهم ويكون الرفع المالي إيجابياً. (عبد المنعم، 2020: 8)

3- معدل العائد على الموجودات: The rate of return on assets

ان الدراسات النظرية للكتاب والباحثين في مجال ربحية المصارف تبينوا فيها مفاهيم اثرت في تحديدهم لكثير من مؤشرات قياس الربحية، وتم التوصل الى ان مؤشر معدل العائد على الموجودات

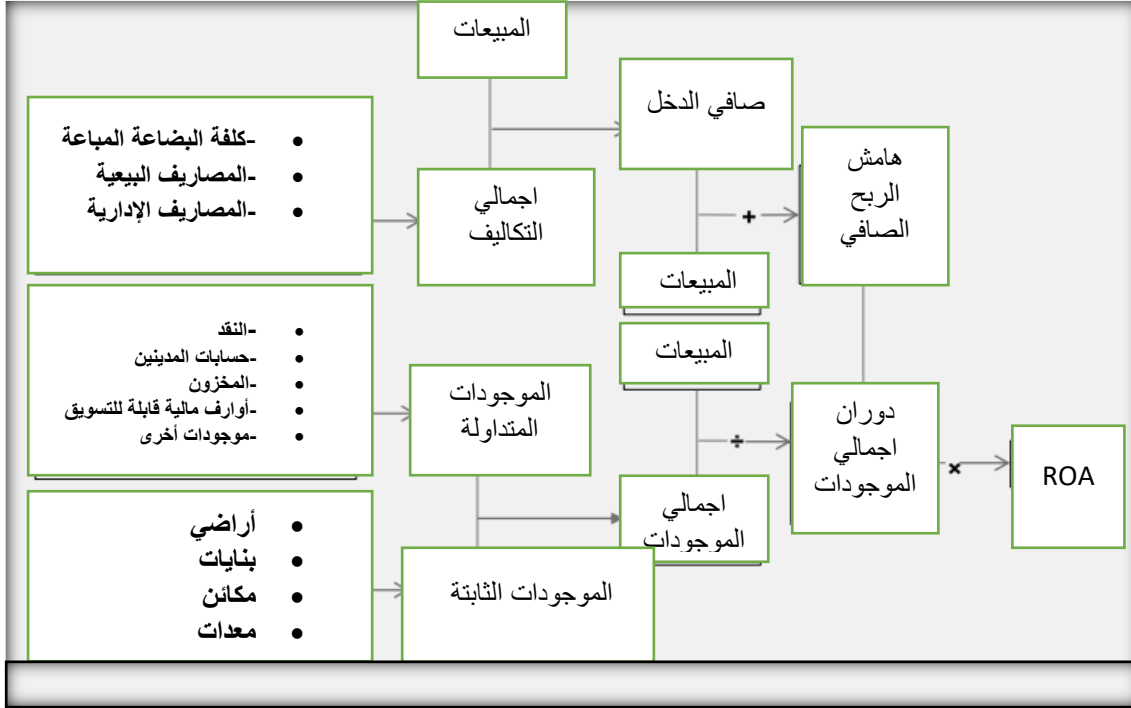
هو من أهم مؤشرات (الربحية المصرفية) إذ أن أغلب الباحثين والكتاب استخدموا ذلك المؤشر لقياس (ربحية المصرف)، إذ يقيس هذا المؤشر ما يحصل عليه الملاك من وراء استثماراتهم (الإيداعات) في نشاطهم المصرفي ويتم قياسه عن طريق قسمة صافي الدخل إلى إجمالي الموجودات (عباس وآخرون، 2020: 249)، كما أن العائد على الأصول من أشهر الأدوات المالية المستخدمة في تقييم المشاريع فضلاً عن كونه من أكثر أساليب التحليل المالي انتشاراً إذ يستخدم مقياساً للحكم على قدرة الإدارة من توليد الأرباح من الموجودات المتاحة، فهو إذن "نسبة من نسب الربحية" تمثل النسبة بين الأرباح الصافية وإجمالي الموجودات لتكون النتيجة ربحية الدينار الواحد المستثمر في الموجودات. وأيضاً يعبر عن "قدرة الموجودات" على تحقيق دخل معبر عنه بنسبة عائد وهذه النسبة تكشف ربحية المصرف في عملياته (ربح أو خسارة) خلال مدة زمنية محددة (Siminica, et, al, 2012:6)، ومن هنا تبين لنا هذه النسبة مقدار ما يحققه المستثمر دينار واحد من موجودات المصرف من الربح إذ يتكون بسط المؤشر من (صافي الربح للمصرف) أما المقام يتكون من (إجمالي الموجودات) ،سواءً كانت بدخل أم بدون دخل وهي النقدية والاستثمارات المالية والقروض والسلف والأوراق المخصومة و أرصدة مدينة متنوعة و الموجودات الثابتة، و هذا يعني أن مقام النسبة يحتوي على أموال ليست بقصد التوظيف وهي إحدى عيوب هذا المؤشر، ويتطلب مقارنة نتيجة هذا المؤشر مع المعيار سواءً أكان المعيار معدل العائد لمصارف سنوات سابقة أو مصارف أخرى.(عباس و آخرون ، 2020 : 249) ، ونلاحظ في تحليل البيانات المالية، غالباً ما يتم تمييز العائد على الموجودات (ROA) لأنه قادر على قياس قدرة المصرف على تحقيق أرباح في الماضي ليتم توقعها في المستقبل. بالطبع، يمكن أن يوفر قياس العائد على الموجودات (ROA) معلومات للمستثمرين عن المصارف التي تتمتع بأداء مالي جيد أم لا إذ يمكن أخذها في الحسبان بالنسبة إلى المستثمرين، ويأتي أكبر مصدر للأموال المصرفية من الودائع العامة، وكلما زاد العائد على الموجودات للمصرف، زاد مستوى الربح الذي يحققه المصرف وكان وضع المصرف أفضل من ذا استخدام الأصول. (Lalujan, D. N.,) (Pelleng, F. A., & Tumbel, T., 2016: 3)، يؤثر العائد على الموجودات على المتانة المالية لأنه مقياس لقوة الكسب الأساسية. ويشمل آثار الأرباح على الإيرادات واستخدام الموجودات والسيولة لأنها تعتبر متميزة عن هيكل رأس المال والآثار الضريبية.

(Winkler, D. T., G. B. Flanigan, and J. E. Johnson, 1993:39-47).

تقيس هذه النسبة الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيق الأرباح الناجمة عن عملية الاستثمار في الموجودات، ويعد هذا المقياس أحد مقاييس الربحية للمصرف في الأجل القصير والأجل الطويل للاستثمار وان ارتفاعه يدل على سياسة إدارة المصرف الكفؤة (العامري، 2001:141). ويمكن استخراجها من خلال قسمة صافي الدخل على اجمالي الموجودات كذلك من خلال ضرب هامش الربح في دوران الموجودات (Block &Hirt, 2000:56) وهذا يعني بأن العائد على الموجودات ممكن رفعه من خلال أما زيادة هامش الربح أو زيادة سرعة دوران الموجودات. كما يقيس معدل العائد على الموجودات نجاح المصرف في استخدام الموجودات لتوليد أرباح مستقلة عن تمويل تلك الأصول، ويؤخذ على أساس مجموعة معينة من العوامل البيئية والاختيار الاستراتيجي الذي تقوم به الشركة ويركز على كيفية استخدام الشركة لأصولها لتوليد أرباح لمدة معينة، لكنه يتجاهل، مع ذلك، متوسط وتكاليف تمويل الأصول. أي ان بسط العائد على الموجودات هو صافي الدخل باستثناء آثار أي تكاليف تمويل. عادة ما يتم حساب البسط بسهولة أكبر عن طريق البدء بصافي الدخل. (Kádárová, J., 2010:26)، اشارت دراسة (Block &Hirt 56: 2000) الى ان العائد على الأصول يمكن استخراجها عن طريق قسمة "صافي الدخل" على "اجمالي الموجودات" كذلك عن طريق ضرب هامش الربح في دوران الموجودات وهذا يعني بأن العائد على الموجودات ممكن رفعه من خلال زيادة هامش الربح أو زيادة سرعة دوران الموجودات، لان زيادة (هامش الربح) تؤثر سيطرة كبيرة على التكاليف، أما سرعة (نسبة دوران الموجودات) فتؤثر كفاءة استخدام الموجودات في كشف الميزانية.

العائد على الموجودات = (صافي الدخل) / المبيعات × المبيعات / (اجمالي الموجودات) -- (3)

كما اشارت دراسة (Gitman,2012:72) الى ان نظام ديبيونت هو من توصل الى ان معدل العائد على الموجودات هو حاصل قسمة صافي الربح الى اجمالي الموجودات وان هذا النظام يعد مرآة واضحة لمساعدة الإدارة المصرف في التخطيط للأرباح وتحسين قيمة المبيعات وزيادة نسبة العائد على الموجودات ويمكن توضيح هذا النظام بالمخطط الاتي:



شكل (9) مخطط ديبيونت لـ ROA

Source: Getman, Lawrence." Principles of Mangerial Finance"-10" ed, 2012-P72.

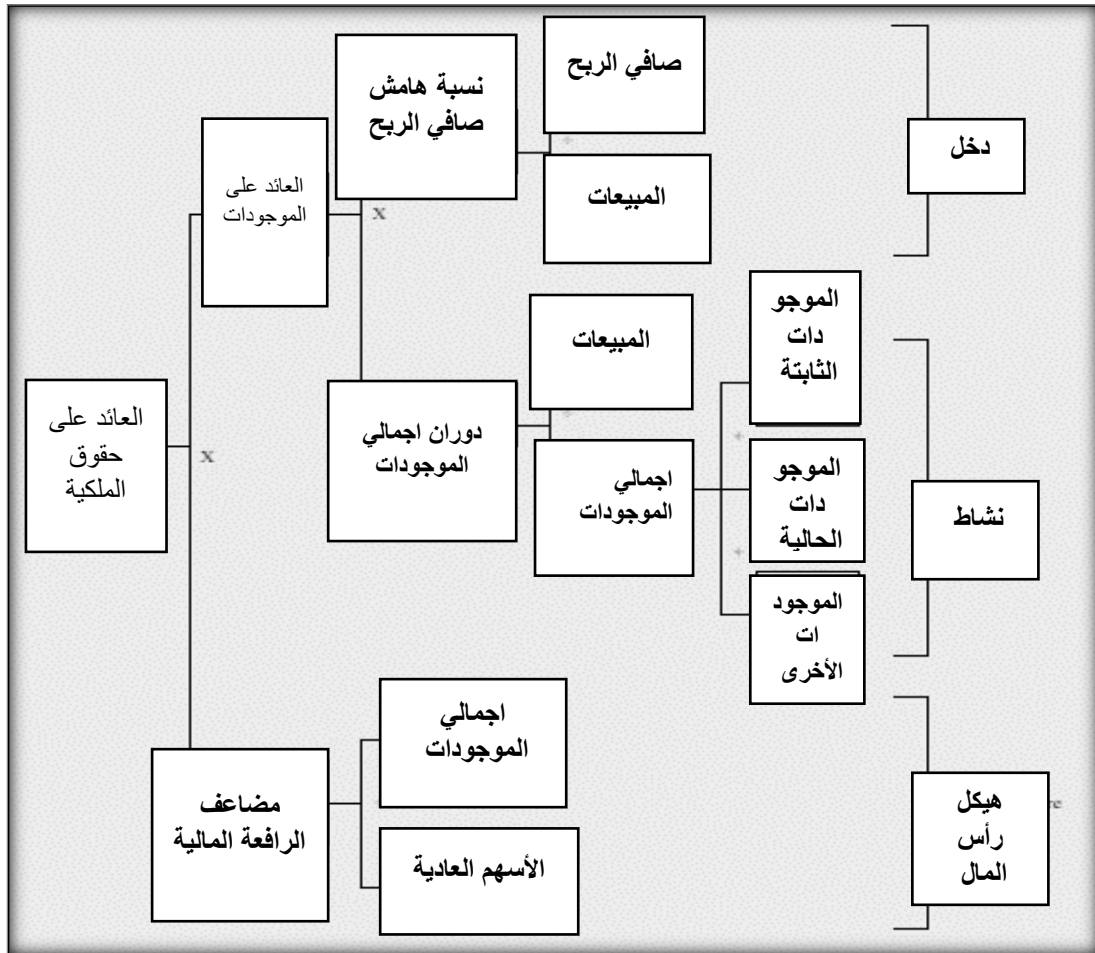
مما سبق يتضح ان هذا المعدل يقيس الربحية التي يحققها المصرف من استثماراته لموجوداته في أنشطته المختلفة لذا يطلق عليه بمعدل العائد على إجمالي الموجودات، ويتم احتسابه من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي الموجودات.

4-العائد على حقوق الملكية: The return on equity

استخدم في سبعينات القرن الماضي من طرف ديفيد كويل في الولايات المتحدة الأمريكية كإجراء لتقييم أداء المصارف، باعتباره مؤشراً متكاملاً لوصف وقياس العلاقة التبادلية بين العائد والمخاطرة بتحليل مجموعة من النسب بعدة أشكال، من أجل تمكين المحلل من تقييم مصادر وأحجام الأرباح في المصرف خاصة من خلال مخاطر تم اختيارها، كمخاطر الائتمان والسيولة ومعدل الفائدة ورأس المال والتشغيل، يقصد بحقوق الملكية هو ذلك الجزء من الميزانية العمومية الذي يمثل مجمل ملكية المساهمين وحقوقهم في الشركة، وتتكون حقوق المساهمين من رأس المال المدفوع بالكامل مضافاً إليه جميع الاحتياطات الثانوية والاختيارية المحتجزة وكذلك الأرباح المجمعة من سنوات سابقة وغير موزعة على المساهمين (جابر، 1988، 166) إن معدل العائد على حق الملكية (ROE) يقيس معدل العائد المتحقق لاستثمار أموال المالكين وهو

مقياس لأداء الإدارة، فإذا كان هذا المعدل مرتفعاً فهو دليل للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية في حين يشير انخفاضه الى تمويل متحفظ بالقروض. (العامري، 2001: 142)، ويتم استخراج معدل العائد على حق الملكية (ROE) من خلال قسمة الربح الصافي بعد الضريبة على مجموع حقوق الملكية (Rose, 1999, 158)، ويعد العائد على حقوق المساهمين (ROE)، إلى جانب العائد على الموجودات (ROA)، أحد أكثر المقاييس المفضلة والأكثر استخداماً للأداء المالي للمصارف (Rappaport, 1986: 31). وقد أكد ذلك (Monteiro, 2006: 3) الذي ذكر أن العائد على حقوق الملكية ربما يكون أهم نسبة يجب على المستثمر مراعاتها، وتوضح نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) إلى أي مدى تدير المصارف رأس مالها الخاص (صافي القيمة) بشكل فعال. والشكل (10) يوضح كيف يمكن

تحليل ROE



شكل (10) رسم تخطيطي يوضح كيف يمكن تحليل ROE بشكل أكبر وتقسيمها إلى نسب محاسبية مالية أخرى معروفة

Source: De Wet, J. H. V. H., & Du Toit, E. (2007). Return on equity: A popular, but flawed measure of corporate financial performance. South African Journal of Business Management, 38(1), 59-69.

يحتوي الشكل (10) على رسم تخطيطي يوضح كيف يمكن تحليل ROE بشكل أكبر وتقسيمها إلى نسب محاسبة مالية أخرى معروفة، وتغطي هذه النسب فئات الربحية وإدارة الموجودات والهيكلي المالي (68: Firer et al, 2004).

ان نموذج العائد على حقوق الملكية (Model DuPont) يعتبر أحد المؤشرات المهمة لوصف وقياس العلاقة بين العائد والمخاطرة وبالتالي سيقاس أداء الشركات فيما يتعلق بمحاولة ادارات تلك الشركات تحقيق اقصى عوائد ممكنة بأقل مخاطر ممكنة من اجل تحقيق اقصى ربحية والتي ستعكس بالتأكد على ثروة اصحاب المشروع (المساهمين او المالكين)

5- مؤشر كفاءة الإدارة: management efficiency index

تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق الأرباح وتعظيمها لضمان استمراريته وبقائها، وغاية يتطلع إليها المستثمرون، وكل أصحاب المصلحة الآخرين وذلك من خلال مجموعة من المعايير الأساسية التي تضمن لها القوة على البقاء في السوق ويستدعي ذلك قدرة الإدارة المالية على أداء وظائفها بالكفاءة المطلوبة خاصة الحصول على الأموال وإدارتها بالشكل الذي يضمن لها الحصول على أكبر عائد ممكن وبمستوى مقبول من المخاطر لتحقيق الهدف الأسمى في الفكر المالي المعاصر وهو تعظيم ثروة الملاك، وتعتبر عملية تقييم الأداء المالي من الضمانات الأساسية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، يخضع هدف تعظيم ثروة الملاك والقيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية بشكل كبير لتأثير عنصري السيولة والربحية حيث تتحقق ربحيتها من خلال تشغيل أصول المؤسسة بكفاءة وفعالية عالية وتتحقق السيولة من خلال الكفاءة في الإدارة والتي يتمحور دورها في تحقيق التوازن بين الأموال التي تستثمرها المؤسسة في الموجودات المتداولة من جهة والأموال التي تستخدمها في تسديد أثمان تلك الموجودات من جهة أخرى، ويمكن تحقيق هذا التوازن عن طريق تحسين كفاءة إدارة الأصول والخصوم المتداولة من خلال السعي نحو تحقيق أفضل الشروط لبيع البضاعة وتحصيل أثمانها من العملاء، وفي الوقت نفسه تحقيق أفضل الشروط لتسديد تلك الأثمان بواسطة قروض قصيرة الأجل. تعتبر الكفاءة في الإدارة عنصرا محددًا لبقاء المؤسسة واستمراريته في ميدان الأعمال، الأمر الذي يؤدي بالمؤسسة إلى ضرورة تحديدها لمستوى الاستثمار في الأصول المتداولة المشكلة له بالشكل الذي يضمن لها التوازن بين العائد والمخاطرة، ويحسن من أدائها المالي وتحقيق الهدف الأسمى المتمثل في تعظيم قيمة المؤسسة. (زرقاتة، 2022: 1007-1008) تعد كفاءة الإدارة المصرفية من

المواضيع الجديدة في الفكر المالي فمن خلال مؤشرات الكفاءة يمكن يقاس مدى نجاح تلك المصارف او فشلها, ونظرا للتطورات الأخيرة التي شهدتها قطاع المصارف وارتفاع حدة التنافس فيما بينها وتزايد اهتمام الباحثين في مجال المالية في مؤشرات كفاءة الادارة المصرفية وذلك بهدف تحديد أطرها النظرية ومدى علاقتها وتأثيرها على القيمة السوقية، ونتيجة التعقيد البيئي والمنافسة الشديدة تغيرت توجهات المصارف من النظرة الضيقة للأداء المالي للمصارف والقيمة السوقية والكفاءة قصيرة الأمد إلى امتلاك الميزة التنافسية ولاسيما من خلال إدارته لموارده البشرية والمعرفية بطريقة يصعب على المنافسين مجاراتها. إن مؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية تقسم الى كمية متمثلة بالنسب المالية للكفاءة الرفع المالي، العائد على السهم، اجمالي الائتمان المصرفي (اما المؤشرات النوعية تتمثل في قدرة المصرف على تحمل المسؤولية الاجتماعية في تحقيق النفع العام مثل (الإفصاح والشفافية، غسيل الاموال، الحوكمة التدريب والتطوير ... الخ) (الهاشمي، والجبوري، 2017: 272)

و مؤشر كفاءة الإدارة هو نسبة المصروفات التشغيلية الى اجمالي الموجودات وتحسب من خلال قسمة المصروفات التشغيلية للمصرف إلى إجمالي الموجودات، ان عنصر جودة الإدارة (quality Management) يعكس كفاءة مجلس الإدارة ونظم الإدارة العليا واجراءاته لتحديد، وقياس، ومراقبة ورقابة المخاطر، ومدى وجود واستخدام السياسات والعمليات لإدارة المخاطر ضمن أهداف الإدارة العليا، إذ إن جودة الإدارة تقيم في ضوء رقابة سياسات المصرف وأدائه، عن طريق ملاحظة سياسات المصرف المتعلقة بالائتمان، الاستثمارات، رأس المال، السيولة، الودائع، والموازنات العامة لتحديد فيما إذا كان المصرف سائراً بشكل جيد، وهو مقياس جوهرى للنجاح المؤسسي. (الامام، 2010: 20)، وهو مفتاح لأداء المؤسسات المالية، وان النسبة المستخدمة في هذا المؤشر نسبة المصروفات التشغيلية الى الموجودات:

نسبة المصروفات التشغيلية الى اجمالي الموجودات = المصروفات التشغيلية ÷ اجمالي الموجودات ---- (4)

ينتضح مما تقدم ان كفاءة الادارة تعني هي النسبة التي تكون فيها المخرجات أكبر من المدخلات، فكلما ارتفعت تلك النسبة ارتفعت الكفاءة. او هي أحد المقاييس المالية التي تستخدم لتقويم الأنشطة الداخلية وكيفية استغلال الموارد المتاحة ، كما ان مفهوم الكفاءة المصرفية له معنى واسع ولا يمكن حصره في نطاق ضيق ويمكن القول تكون المؤسسة المصرفية ذات كفاءة اذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل

قدر ممكن من الهدر، أي التحكم الناجح في طاقاتها المادية والبشرية ، هذا من جهة وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى" ، كما تعرف بانها القيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة من حيث التكلفة والوقت والربحية.

الفصل الثاني

المبحث الثالث: القيمة السوقية المضافة

توطئة:

ان القيمة هي ما يجب ان يحصل عليه المستثمرون عند استثمار أموالهم في إطار معين لذلك فإن قيمة أي منشأة تمثل بقيمة موجوداتها ومطلوباتها والقيمة تعبر عن الأسهم المملوكة والاستثمارات المالية التي تتأثر بقرارات الإدارة المالية (سعيد، 2021: 467)، والقيمة السوقية لأسهم المصارف من الأدوات الهامة في قياس، وتقييم ملاءة المصارف التجارية في السوق المالية، وتعد القيمة السوقية لسهم المصرف التجاري أداة قياس هامة من لدن المستثمرين على شراء وبيع تلك الأسهم في سوق الأوراق المالية، والاحتفاظ بها عبر التداولات في الأوراق المالية، وحجم الاستثمار في السوق المالية (العروود وشاهر، 2013: 42)، والقيمة السوقية للأسهم فهي ناتجة عن الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل بضمنها أسهم الخزنة مضروبة في سعر الإغلاق للسهم لمعرفة القيمة السوقية لجميع أسهم المصرف ومراقبة نسبة التغير في السهم ولذلك يحدث تغير واضح على سعر السهم نتيجة لدرجة شفافية المصرف في إفصاحاته فيتدارك المصرف الانخفاض بزيادة رأس ماله وفقاً للمادة (55 - أ أولاً) من قانون المصارف بإصدار أسهم جديدة يطرحها في السوق خاصة عندما ينخفض سعر السهم إلى ما دون نقطة التعادل فترتفع القيمة السوقية. (الجراوي وال فتح الله، 2014: 68)

أولاً: ماهية القيمة السوقية: مكونات ومؤشرات

1- مفهوم القيمة السوقية: The concept of market value

القيمة السوقية تتمثل في القيمة التي يباع السهم بها في سوق الأوراق المالية، وهذه القيمة قد تكون أكبر أو أقل من القيمة الدفترية (زريف وسلطاني، 2014: 9)، وان القيمة السوقية للسهم لا تساوي القيمة الدفترية لان (القيمة الدفترية) تعتمد على القيمة التاريخية بينما (القيمة السوقية) تقاس بقيمة التداول للسهم. (Brealey, etal, 2007: 53) و ان أكثر قيمة معروفة لدى الافراد

هي القيمة السوقية وهي قيمة السهم في السوق وهي تتأثر بالعرض (عدد الاسهم المتوفرة للمستثمرين) والطلب (عدد الاسهم التي يرغب المستثمرون في شرائها) ويستطيع المستثمر معرفة قيمة السهم السوقية عن طريق الجرائد اليومية أو الانترنت، وهي عبارة عن السعر الذي تتداول به أسهم رأس المال في سوق الأوراق المالية، ويتأثر سعر السهم في السوق بالعوامل الاقتصادية المؤثرة في تحديد السعر مثل ظروف العرض والطلب في سوق السلع وفي سوق النقود، وربحية المصرف بالمقارنة بالمصارف الاخرى، والقيمة الدفترية للسهم، وتعد القيمة السوقية للسهم أهم القيم من وجهة نظر المستثمر، كما أنها تعكس بصفة عامة القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية (صافي الاصول).

وترى (فائزة ، 2016 : 136) ان القيمة السوقية للسهم هي "القيمة التوازنية" بين العرض والطلب في السوق، وتمثل إجماع السوق على قيمة السهم، وقد تكون هذه القيمة (أكثر أو أقل) من القيمة الدفترية حيث يرتفع سعر السهم في السوق فوق القيمة الدفترية حين يحقق المصرف ربحاً عالياً، أما إذا كانت ربحية المصرف منخفضة أو أنها تتكبد خسائر مستمرة فإن سعر السهم في السوق سينخفض اقل من القيمة الدفترية، اذ تتمثل القيمة السوقية للسهم في القيمة التي يباع بها السهم في سوق رأس المال، وعادة يتم عملية المقارنة ما بين القيمة الحقيقية المحسوبة للسهم وبين القيمة السوقية له اذا كان سعر السوق أعلى من القيمة الحقيقية ، فإن ذلك يعني أن السهم مقيم (بأكثر مما يجب) ، ولا يصلح للاستثمار ويجب التخلص منه إذا كان للمستثمر مركز فيه ، أما إذا كان سعر السوق أقل من القيمة الحقيقية فإن ذلك يعني أن السهم (مقيم بأقل مما يجب) ، وأنه يصلح للاستثمار ، لأن سعر السوق يجب أن يرتفع مع الوقت ليصل إلى القيمة الحقيقية، مما يحقق ربحاً رأسمالي للمستثمر، وعندما يكون سعر السوق (مساوياً للقيمة الحقيقية) فإن السهم يكون مقيماً كما يجب .

اما العامري أشار إلى القيمة السوقية بانها القيمة التي تتداول بها الأسهم العادية في سوق الأوراق المالية وتتمثل بالسعر الذي يحدده البائعون والمشترون عند المتاجرة بالأسهم، وتحسب القيمة السوقية لأسهم المصرف من خلال ضرب السعر للسهم العادي في عدد الأسهم المصدرة (العامري،2010:476)

مما تقدم يمكن القول إن القيمة السوقية هي القيمة التي تحدد قيمة المصرف وتعد الطريقة الأكثر شيوعاً لحساب قيمة المصرف وهي قيمة الأسهم في الأسواق المالية، اذ تتأثر القيمة السوقية

ب عوامل الاقتصاد، وفي السوق المالي الكفاءة الذي تتوافر فيه المعلومات لكافة لجميع المشاركين تتساوى فيه القيمة السوقية مع القيمة الحقيقية للأسهم، أي هي المصطلح المستخدم لوصف قيمة الأصول أو المصرف في السوق المالية، وفقاً للمشاركين في السوق.

2- أهمية القيمة السوقية: The importance of market value

تعد القيم السوقية للسهم من أهم القيم من وجهة نظر المستثمرين، كما أنها تعكس الثروة لحقوق المساهمين، تعد القيمة السوقية أيضاً من القيم التي تساعد في تحديد قيمة المصرف في سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى أنها تعطي فكرة عن الآفاق المستقبلية للمصرف. يعد تعظيم ثروة المساهمين أحد أهم أهداف الإدارة المالية التي تسعى إلى تحقيقها عن طريق تعظيم القيمة السوقية. القيمة السوقية للسهم هي الزيادة في سعر سهم المصرف العادي في سوق الأوراق المالية، وسعر السهم السوقي هو أفضل مقياس لقيمة المصرف، ويتم تعظيم القيمة السوقية للسهم من خلال التنفيذ من ثلاث قرارات مالية مهمة: قرارات الاستثمار، وقرارات التمويل، وسياسة توزيع الأرباح. إنها بمنزلة مرآة تعكس المعلومات والعناصر والمتغيرات الأخرى التي تؤثر على أسعار الأسهم ويفضل المستثمرون في سوق الأوراق المالية أن تكون قيم الأسهم السوقية أعلى من قيمتها الدفترية وأن السهم الذي يباع بقيمة سوقية أقل من قيمته الدفترية يشير إلى أن المصرف يواجه صعوبات مالية (عذاب ومحمود، 2021: 42-57).

3- مكونات القيمة السوقية: Market Value Components

أن مكونات القيمة السوقية هي:

أ- رأس المال: financial capital

يتضمن رأس المال المالي متغيرات تقيس قدرة مالك المصرف على تأمين رأس مال خارجي واستعداده أو رغبته في السعي وراءه ويقاس بوحدة النقد. (Coleman, S., 2007: 303-319)

ب- رأس المال الفكري: intellectual capital

يعرّف رأس المال الفكري على أنه مادة فكرية - المعرفة والمعلومات والملكية الفكرية والخبرة التي يمكن استخدامها لتكوين الثروة. (Brennan, N., & Connell, B, 2000: 4)

تشير الكثير من الأبحاث إلى أن رأس المال البشري ورأس المال المالي مكونان ضروريان لنجاح الأعمال الصغيرة وبقائها يشير رأس المال البشري إلى التعليم أو التوظيف أو الخبرة الصناعية

وأنواع أخرى من الخبرات التي تساعد في إعداد رائد الأعمال لتحديات ملكية الأعمال. يمكن أن يأتي رأس المال المالي في شكل ديون و / أو دفعات من مصادر خارجية. يمكن أن تؤدي أوجه القصور في أي من هذه المجالات الرئيسية إلى إعاقة قدرة المصرف على إطلاق أو تطوير منتجات وخدمات جديدة أو تعيين الموظفين المطلوبين أو النمو، قد يكون رأس المال البشري والمالي بدائل لبعضهما البعض. وجدوا أن المصارف التي لديها مستويات عالية من رأس المال البشري ولكن مستويات منخفضة من رأس المال المالي حققت تقريباً نفس مستوى المبيعات والأرباح مثل المصارف التي لديها مستويات عالية من كليهما (Coleman, S., 2007: 303-319)

ويقاس رأس المال الفكري بـ: (الهاللي، 2011: 29)

(1) أداة تقييم معرفة الإدارة.

(2) التقييم الذاتي لإنتاجية ذوي المهن المعرفية.

(3) بطاقة الأداء المتوازن لقياس وإدارة أصول المعرفة.

4-العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للأسهم: Factors affecting the market value of shares

تعد القيمة السوقية للأسهم من الأمور المهمة التي يتطلع إليها المتعاملون بالأوراق المالية ومدراء المحافظ الاستثمارية، ومن أهم المتغيرات والعوامل ذات الأثر الكبير والمباشر على القيم السوقية للأسهم ما يلي:

أ-الأرباح الموزعة على الأسهم العادية: (Dividends distributed on common stock)

وهي نسبة التوزيعات المعلن عنها للمساهمين العاديين/عدد الأسهم العادية: إذ تتبع جميع المصارف سياسات مختلفة لتوزيع الأرباح المحققة في نهاية السنة المالية، وتقوم باحتجاز الجزء المتبقي من الأرباح المحققة لسنوات قادمة لاستخدامها في التوزيع في حالة تحقيقها لأرباح منخفضة. (الكيلاني، 2003: 1)

ب-مضاعف سعر السهم: (stock price multiple)

نسبة سعر السهم العادي الواحد إلى ربحية السهم عادي، وهو مؤشر تقويمي مهم، لأنه يستخدم لتقييم مدى التضخم أو الانكماش الحادث في الأسعار السوقية للأسهم، كما أنه يعكس حالة التفاوض أو التشاؤم بشأن أسعار، الأسهم وبذلك يحدد عمليات الشراء والبيع، ويقاس مضاعف سعر السهم بالمعادلة الآتية:

(مضاعف سعر السهم = السعر السوقي للسهم / عائد السهم).----- (5)

(ياسين وبنان، 2020: 11)

ت- القيمة الدفترية للسهم: (The book value of the share)

وهي القيمة التي تتمثل بحصة السهم من صافي اصول المصرف، أي حصة كل سهم من الموجودات المملوكة من طرف المصرف بعد استبعاد الالتزامات الطويلة والقصيرة الأجل، ويتم حساب تلك القيمة من خلال قسمة صافي اصول المصرف على عدد الأسهم المملوكة من قبلها. وكما في المعادلة الآتية: -

القيمة الدفترية للأسهم = (صافي أصول المصرف) / (عدد الأسهم العادية)----- (6)

(حسن، 2018: 209)

ث- المخاطر النظامية: (Systematic Risk)

هي المخاطر العامة التي تتعرض لها المصارف الموجودة في السوق ، وتنشأ هذه المخاطر عن متغيرات لها صفة العمومية التي يصعب التخلص منها بالتنوع ، ولذا تسمى بالمخاطر التي لا يمكن تجنبها بالتنوع ، أو مخاطر السوق ، وهنا تجب الإشارة إلى أن المصارف التي تتسم بارتفاع المخاطر المنتظمة لعائد أسهمها، وهي تلك المصارف التي تنتج سلعاً أساسية مثل ، شركات إنتاج المعدات، وشركات مقاولات إنشاء الطرق والجسور والمصارف التي يتميز هيكلها المالي بارتفاع نسبة الاقتراض ففي مثل هذه المنشآت تكون المبيعات والأرباح وأسعار الأسهم مسايرة للمستوى العام للنشاط الاقتصادي، ومن هنا ترتفع نسبة المخاطر المنتظمة التي تتعرض لها مثل تلك المصارف. (إسماعيل و اخرون، 2023: 389-390)

ج- أسعار الفائدة: (interest rates)

من المعروف أنه عند ارتفاع أسعار الفائدة في السوق فإن المستثمرين سيرغبون في إيداع أموالهم في المصارف على شكل ودائع للاستفادة من الارتفاع في أسعار الفائدة، فالبعض يضطر إلى بيع ما يملكه من أسهم للحصول على النقد اللازم، فيرتفع العرض على الأسهم مما يخفض من سعرها في السوق. وأشار Hudging & Rose ان المصارف وخصوصا المصارف يجب عليها ان تعطي اهتماما كبيرا لقيمة اسهمها. وفي الواقع ان القاعدة الرئيسية لإدارة المصارف تشير إلى محاولة تعظيم قيمة أسهمها وهو الهدف الرئيس الذي ينبغي ان يكون له الأولوية على جميع الاهداف الأخرى، لان جميع المصارف لهم مساهمون ومستثمرون يكون لديهم اهتمام كبير لما

يحصل لقيم وعوائد الاسهم (Hudging & Rose, 2008: - 165-164) ، ويمكن النظر إلى هدف المساهمين في تعظيم ثروتهم على انه محصلة القرارات المالية المتمثلة في قرار الاستثمار والتمويل وتؤثر القرارات المالية على ثروة المساهمين اي على قيمة المصرف وذلك عن طريق تأثيرها على حجم العائد الذي يتوقع ان يحققه المصرف ايضاً عن طريق تأثيرها على حجم المخاطر التي تتعرض لها من جراء تلك القرارات ويوضح الشكل الآتي ابعاد تلك العلاقة (عوامل أخرى تحدد القيمة السوقية): (هندي، 2004: 29)



شكل (11) العوامل المحددة للقيمة السوقية للمصرف

المصدر: هندي، منير إبراهيم، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة السادسة، الإسكندرية، مصر، 2004، 2

وقد أكد (رشوان وناصر، 2021: 115-134) العوامل التي تتأثر القيمة السوقية بها هي:

- 1) تقديرات الربح المستقبلي
 - 2) آلية توزيع الأرباح فيما يتعلق بتحديد الأرباح المحتجزة .
 - 3) حجم الاستثمارات، وطبيعتها في هيكل التمويل، وما المخاطر الناجمة المرتبطة؟
 - 4) العلاقة بين الأرباح المصرف والمخاطر السوقية والقدرة على تحقيق التوازن
 - 5) التكاليف التشغيلية والتكاليف المالية .
 - 6) أسعار الصرف، الظروف السياسية.
- ويرى (ريان، 2020: 43-44) ان هناك عوامل داخلية وخارجية تؤثر على القيمة السوقية وهي كالاتي:

أ-العوامل الداخلية: **internal factors** ويمكن توضيحها بالجدول الآتي:

الجدول (2) العوامل الداخلية internal factors

شكل التأثير	اسم العامل الداخلي
غير مباشر	طبيعة المصرف
غير مباشر	مستوى التكنولوجيا المستخدمة
غير مباشر	نسبة التمويل المقترض
غير مباشر	سياسة مقسوم الأرباح
غير مباشر	عوامل داخلية أخرى
مباشر	الربحية المتوقعة من السهم العادي
مباشر	توقيت التدفقات النقدية للسهم العادي
مباشر	درجة المخاطرة في عوائد السهم العادي

المصدر: عيبر، ريان (2020). أثر حجم المصارف الاقتصادية على القيمة السوقية للسهم دراسة حالة

لشركة المصافي المدرجة في السوق المالي السعودي خلال سنة 1999-2020، .44

ب-العوامل الخارجية: **External factors**، ويمكن توضيحها بالجدول الآتي:

الجدول (3) العوامل الخارجية External factors

شكل التأثير	اسم العامل الخارجي
مباشر	الظروف السائدة
غير مباشر	التشريعات القانونية
غير مباشر	التشريعات الخاصة بحماية البيئة
غير مباشر	التشريعات العمالية
غير مباشر	السياسات المالية للدولة

المصدر: عيبر، ريان (2020). أثر حجم المصارف الاقتصادية على القيمة السوقية للسهم دراسة حالة

لشركة المصافي المدرجة في السوق المالي السعودي خلال سنة 1999-2020، .44

5- قياس القيمة السوقية للمصرف: Measuring the market value of the bank

القيمة السوقية للسهم تشير إلى سعر اغلاق سهم المصرف في نهاية المدة، وينظر الى مجموع الأسهم المدرجة للمصارف في السوق بمتوسط الأسعار نهاية المدة، و تعد من أهم مؤشرات قياس كفاءة السوق وتطور نشاطها اذ يعتمد على هذا المؤشر كثير من المحللين والمقيمين والمراقبين الماليين، و يشير ارتفاع القيمة السوقية للسهم إلى كفاءة المصرف من جهة، وإلى زيادة حجم التعاملات فيها وكفاءة السوق المالية من جهة أخرى، وان القيمة السوقية هي سعر السهم مضروب في عدد الأسهم التي يمتلكها المساهمون، كذلك ان القيمة السوقية هي التي تتداول بها الأسهم العادية في سوق الأوراق المالية وتتمثل بالسعر الذي يحدد من قبل البائع و المشتري عند المتاجرة بالأسهم، وتحسب القيمة السوقية لأسهم المصرف من حاصل ضرب السعر السهم العادي في عدد الأسهم المصدرة، ويمكن صياغة المعادلة بالشكل الآتي: (راجي ، 2021: 362-363) القيمة السوقية = سعر السهم نهاية العام × عدد الاسهم العادية ، وفي ضوء ذلك تكون صيغة حساب معدل النمو في القيمة السوقية وعلى الشكل الآتي:

$$\text{معدل نمو في القيمة السوقية} = \frac{(\text{السنة الحالية} - \text{السنة السابقة})}{(\text{السنة السابقة})} \text{---(7)}$$

6- مؤشرات القيمة السوقية: Market value indicators

أ- نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية: تحتسب هذه النسبة بتقسيم سعر السهم على القيمة الدفترية للسهم، وتحسب القيمة الدفترية بتقسيم حقوق الملكية على عدد الأسهم العادية الصادرة وتعبر القيمة الدفترية عن القيمة المحاسبية. (بورغيدة & عبد الوهاب، 2021: 23)، وإذا كان أداء المصارف جيدا فيفترض ان يباع السهم في السوق بأعلى من قيمته الدفترية، اما إذا كان أداء المصارف سيئا، أي تخسر، وافاقها المستقبلية لا تدل على تحسن أدائها، فان سعر سهمها في السوق يكون عادة اقل من قيمته الدفترية.

ب- عائد الاحتفاظ بالسهم: الغرض منه قياس المكاسب التي يحصل عليها عامل السهم نتيجة احتفاظه بهذا السهم من سنة لأخرى. (بورغيدة & عبد الوهاب، 2021: 23)

ثانيا: القيمة السوقية المضافة: added market value

1- مفهوم القيمة السوقية المضافة (MVA)

تعد القيمة السوقية المضافة تعبيراً عن ثروة المساهمين الذي يتم اضافته إلى قيمة المصرف بالسوق ويتمثل الهدف الجوهرى من هذا المقياس في تشجيع إدارة المصرف في توجيه الموارد

المالية المتاحة في استثمارات من شأنها تعزيز قيمة المصرف في السوق، ويتمثل الفرق الجوهرى بين القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة بعامل الزمن في حساب الربح الاقتصادي، حيث تقوم القيمة الاقتصادية المضافة بحساب الربح الاقتصادي للمدة الزمنية (سنة واحدة)، في حين أن القيمة السوقية المضافة تقوم على حساب الربح الاقتصادي خلال سلسلة زمنية لعدة سنوات (نايف و كردي ، 2023:568)

وأخذ مفهوم القيمة السوقية المضافة اتجاهات مختلفة باختلاف وجهات نظر الباحثين والآتي توضيح بعض من هذه المفاهيم:

ان القيمة السوقية المضافة متطابقة في المعنى مع نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية. الاختلاف هو أن القيمة السوقية المضافة هي مقياس مطلق والقيمة السوقية إلى الدفترية هي مقياس نسبي. إذا كانت القيمة السوقية المضافة موجبة، فهذا يعني أن نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية أكبر من واحد، أي: (Thenmozhi, M., 2000: 35-42)

أ-تخبرنا القيمة السوقية المضافة مقدار القيمة التي أضافها المصرف إلى استثمارات مساهميها أو طرحت منها.

ب-تضيف المصارف الناجحة قيمة السوقية المضافة الخاصة بها ومن ثم تزيد من قيمة رأس المال المستثمر في المصرف.

ج-المصارف الفاشلة تخفض قيمة رأس المال المستثمر أصلاً في المصرف.

د-يعتمد نجاح المصارف في إنشاء القيمة السوقية المضافة وعلى معدل عائدها.

كما تم تعريفها على انها عبارة عن الفرق بين القيمة السوقية للمصرف ورأس المال المقدم من قبل المستثمرين خلال فترة زمنية محددة، كما تعرف على أنها القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة المستقبلية. كما تعرف على أنها الفرق بين القيمة السوقية الحالية ورأس المال المستثمر، فإذا كانت القيمة السوقية موجبة فهذا يعني أن المؤسسة نجحت في انشاء قيمة لمساهميها والعكس إذا كانت قيمتها سالبة، ويعتبر مقياس القيمة السوقية المضافة مقياس هجين كونه يجمع بين القيمة السوقية الحالية والقيمة التاريخية المحاسبية" (أسماء وعبد الغني، 2021: 261) ، ويرى (عبد الله، 2018: 51) ان القيمة السوقية المضافة هي الفرق بين ما يحصل عليه المستثمرون من بيع الأسهم حسب الأسعار السائدة في السوق عند البيع وبين ما يستثمره حملة الأسهم داخل المصرف ، أي أنها توضح مدى قدرة إدارة المصرف على استعمال مواردها والرقابة

على عملياتها والحفاظ على مركزها التنافسي في السوق فضلا عن ذلك تحدد القيمة السوقية المضافة مقدار الثروة الناتجة من رأس المال وتعكس هذه القيمة توقعات المستثمرين للإيرادات المستقبلية المتحصلة من المصرف ، ويكون المصرف قد حقق قيمة سوقية مضافة موجبة اذا حققت إيراداتاً يفوق تكلفة رأس مال المستثمر ، أما إذا توقع المستثمرون عدم تحقيق المصرف لعائد مساو لتكلفة رأس المال فإن المصرف لم يحقق قيمة سوقية مضافة.

وأشار (Ikbar,2015:11) الى ان القيمة السوقية المضافة (MVA) مؤشرا لقياس الأداء المالي ومقياس للثروة المحققة للمساهمين، وهي عبارة عن الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة والقيمة الدفترية لإجمالي رأس المال المستثمر فيها، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

(القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية للمؤسسة - القيمة الدفترية لإجمالي رأس المال المستثمر) ----(8)

وتشير القيمة السوقية المضافة الموجبة إلى أن المؤسسة قد قامت بإنشاء قيمة، أما القيمة السوقية السالبة فتعني أن قيمة الاستثمارات التي تملكها المؤسسة أقل من رأس المال المقدم للمؤسسة من قبل أسواق رأس المال مما يعني أن الثروة قد دمرت، وبالتالي فان القيمة السوقية المضافة (MVA) هي انعكاس لتوقعات المستثمرين بشأن القيمة الإجمالية المستقبلية التي يتوقعون من المؤسسة إنشائها مقابل إجمالي رأس المال المستثمر في المؤسسة.

هناك احتمالان للسهم الذي تكون له قيمة سوقية مضافة موجبة وهما (عيسى، 2017: 492) الاحتمال الأول:

زيادة سيولة السهم نتيجة المضاربة التي يقوم بها المستثمر لتحقيق عوائد رأسمالية قصيرة الأجل. الاحتمال الثاني:

فقدان السهم لخاصية السيولة بسبب احتفاظ المستثمر بالسهم ولمدة طويلة لحين الفرصة لتحقيق عوائد مناسبة. إذ ان طبيعة العلاقة بين سيولة السهم والقيمة السوقية المضافة تعتمد على كفاءة السوق المالي والاستراتيجيات التي يتبعها المستثمر للاحتفاظ بالسهم.

وتمثل القيمة السوقية المضافة الفرق بين (القيمة السوقية والقيمة الدفترية للمصرف) ويمثل حقوق المساهمين خلال فترة زمنية محددة في شكل أرباح محتجزة ورأس المال المدفوع. تم تقديم هذا المؤشر من قبل Stern Stewart ويتم تعريفه على أنه "القيمة الناشئة" من القيمة السوقية لرأس المال التي تتجاوز القيمة الدفترية للأسهم. (Rajesh, M, etal,2012:135) ، أي إنه مقياس

تراكمي لعوائد رأس المال للمساهمين في المصارف، لذلك يتم استخدامه لتحديد كفاءة إدارة المصرف لرأس مال المساهمين على المدى الطويل. (Joshi,2011:3) ، ويتم حسابه:

$$MVA = MVE - BVE \text{-----}(9)$$

MVE هو إجمالي القيمة السوقية لحقوق الملكية، والتي تساوي عدد أسهم المصرف في سعر السهم.

BVE هي القيمة الدفترية الإجمالية لحقوق الملكية.

وفقاً للمعادلة السابقة، تشير قيمة MVA الموجبة إلى "الزيادة المحتملة في قيمة المصرف في المستقبل، مما يساهم في تعظيم حقوق المساهمين". أما انخفاض القيمة السوقية المضافة ووصولها إلى قيمة سالبة، فيشير إلى احتمال انخفاض قيمتها السوقية وانخفاض مستوى أرباحها نتيجة محدودية فرص الاستثمار. أو أن الإدارة غير قادرة على توظيف مواردها في فرص استثمارية منتجة للقيمة ". إذا كانت قيمة MVA موجبة، فهذا يعني أن المصرف قد زاد من قيمة رأس المال المدع لديه، ومن ثم "يتم إنشاء القيمة للمساهمين". إذا كانت قيمتها سالبة، فهذا يعني أن المصرف "بددت ثروتها". من خلال تعظيم الفرق بين الأموال النقدية التي دفعها المستثمرون منذ تأسيس المصرف والقيمة الحالية لتلك الأموال عندما يبيع هؤلاء المستثمرون أسهمهم في المصرف، يقوم مديرو المصرف بتعظيم ثروة المساهمين مقارنة بالاستخدامات الأخرى لرأس المال. (جراد وآخرون، 2019: 281-282)

يتضح مما تقدم القيمة السوقية المضافة هي مقدار الثروة التي تستطيع المصرف تكوينها لمساهميها منذ تأسيسها، بعبارات بسيطة، هو الفرق بين القيمة السوقية الحالية للأسهم المصرف ورأس المال الأولي الذي تم استثماره في المصرف من قبل كل من حملة السندات وحملة الأسهم. ومن تعريف القيمة السوقية المضافة، يظهر أنها تحتوي على الآتي:

أ- القيمة السوقية للأسهم والقيمة الدفترية للدين: The market value of the shares and the book value of the debt

القيمة السوقية للأسهم هي سعر السهم في السوق مضروباً في عدد الأسهم المصدرة (Ongera,2014:3). ويرى Elexander et al بان القيمة السوقية هي سعر السهم مضروباً في عدد الأسهم التي يمتلكها المساهمين (Elexander et al, 2012:328).

ومن القيم التي تزايد الاهتمام بها في أدبيات الادارة المالية المعاصرة هي القيمة الدفترية اي هي القيمة المثبتة في السجلات وتمثل حق الملكية في الميزانية العمومية، وتعد هذه القيمة مؤشر لقوة حق الملكية، لذلك فان نموها يعد من المؤشرات الأكثر أهمية للمستثمر وتدل ايضاً على قدرة المصرف في التوسع والاستمرار (التميمي، 2010: 160).

وتعد القيمة الدفترية من أهم العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للسهم والتي يكون لها انعكاس واضح وملموس على الأسهم وقيمتها السوقية (صالح، 2018: 235).

وتهدف المصارف بشكل رئيسي الى زيادة القيمة السوقية (الاسعار) لأسهمها وعليه يمكن لها أن تعطي أقصى قدر من الازدهار للمساهمين عند زيادة تلك الاسعار، وللوصول الى القيمة السوقية للسهم، فوقاً للتوقعات المنطقية تشير عملية التقييم إلى أن سعر السهم هو دالة لتوقعات التدفقات النقدية المستقبلية للأسهم بمعدل يعكس العائد المطلوب (جوان، 2021: 84-85)

ب- رأس المال المستثمر: رأس المال المستثمر هو حقوق المساهمين بالإضافة إلى الديون طويلة الأجل. (Reda, J. 2022:6)، ويعبر عنه بمجموع حقوق الملكية والديون طويلة الأجل او مجموع الأصول ناقص الخصوم المتداولة (بوحفصي ولخميدي، 2021: 187) و يطلق عليه ايضاً راس المال الاقتصادي و هو المبلغ "الذي يتم وضعه في المصرف وهو أساساً الموجودات الثابتة فضلاً عن صافي رأس المال العامل، اذ يتم توظيف هذا المبلغ في الاستثمارات من أجل الحصول على مزايا في المستقبل ، وتقسم عادةً الاستثمارات الى استثمارات طويلة الأجل (موجودات ثابتة) وتسمى أيضاً استثمارات رأس المال وهي مخصصة للإنتاج أو توفير الخدمات وهي ضرورية لبدء الأعمال التجارية وتوسيعها، وأنها تشمل كذلك بناء أعمال تجارية جديدة، ومحلات تجارية، وكذلك تشمل عادة بناء القدرات الإنتاجية الحالية واستبدال المعدات، وكلما زادت هذه الاستثمارات، زادت سرعة النمو الاقتصادي، وتعكس هذه الاستثمارات التكاليف النقدية التي من المتوقع أن تستفيد منها في المستقبل لكسب التدفقات النقدي وتلقي صافي الدخل، ومن السمات المميزة لهذا النوع من الاستثمار طبيعتها طويلة الأجل وتعقيدها (جوان، 2021: 85-87).

وبالتالي، فإن كثافة المعرفة برأس المال المستثمر عامل مهم في تحديد كفاءة الاقتصاد. (Filatov, E. A., 2020:966).

ويتم تحديد رأس المال المستثمر على أساس الأصول الثابتة المستخدمة من قبل مركز الربح، بما في ذلك رأس مال مركز الاستثمار المخصص لتمويل الأنشطة التشغيلية الحالية (رأس المال العامل). (Zamfir, M., Manea, M. D., & Ionescu, L., 2016:81).

في الواقع، يمكن استخدام معادلة الميزانية العمومية للوصول إلى المقياس التالي لرأس المال المستثمر: رأس المال المستثمر = الأصول الثابتة + الأصول المتداولة - المطلوبات المتداولة - النقد = الأصول الثابتة + رأس المال العامل غير النقدي. (Damodaran, A., 2007:10)، ويرى (Strack, R., & Villis, U) انه يتم احتساب رأس المال المستثمر (IC) بالقيمة الدفترية، بينما يتم تقييمه بالأسعار التاريخية. (Strack, R., & Villis, U. 2002:147-158)، كما اشارت دراسة Filatov, E. A. الى ان رأس المال المستثمر، الذي يتم حسابه على أنه نسبة التكاليف الجارية الداخلية للبحث والتطوير إلى مبلغ الاستثمار في رأس المال الثابت (Filatov, E. A., 2020:964-972)،

كما يرى (Miculeac, M. E., & Monea, M. 2016,167) يمكن تقدير رأس المال المستثمر بطريقتين:

1) رأس المال المستثمر المقدر بجانب المطلوبات:

يوضح الطريقة التي تم بها تكوين رأس المال المستثمر على مصادر المنشأ (التي تنتمي إلى المصرف أو التي تم اقتراضها)، وكذلك على قابلية الدفع (دائمة أو قصيرة الأجل)، والمعروفة باسم رأس المال الاقتصادي.

2) رأس المال المستثمر المقدر على جانب الأصول:

يوضح الطريقة التي يتم بها وضع الميزانية بشروط مختلفة، والمعروفة باسم الأصول الاقتصادية.

ويمكن حسابة وفق (Nthoesane, 2012, 5363) على النحو الآتي:

IC : رأس المال المستثمر

$$(10) \text{-----} IC = E + BC$$

E : حقوق الملكية (رأس المال الممتلك)

BC : رأس المال المقترض

2- أهمية القيمة السوقية المضافة: The importance of added market value

من فوائد القيمة السوقية المضافة هي:

يعد مؤشر القيمة السوقية المضافة دليلاً يقوم حملة الأسهم والملاك باستخدامه بهدف تتبع حركة النمو في ثرواتهم من خلال مقارنة السعر الدفترية الخاص بالسهم مع سعره في السوق، وفي حال كانت القيمة السوقية أكبر من القيمة الدفترية يعني هذا أن ثروة الملاك في تزايد، أما إذا كانت القيمة السوقية أقل من القيمة الدفترية يعني هذا بأن هناك تناقص في ثروتهم (Kramer, 2001:41-49).

حيث ترتبط القيمة السوقية المضافة بمؤشر الأداء المالي للمصرف، فكلما حقق المصرف معدل عائد أكبر من معدل تكلفة رأس المال المستثمر ارتفعت القيمة السوقية للمصرف، وبالعكس كلما كان معدل العائد على الأموال المستثمرة أدنى من معدل تكلفة هذه الأموال تراجع القيمة السوقية للمصرف. ومن خلال هذا المؤشر بإمكان الملاك أن يتعرفوا على ثروتهم هل هي في تزايد أو العكس من خلال معرفة قيمة السهم في السوق ومقارنته مع القيمة الدفترية، وهذا لا يمكن التعرف عليه باستخدام مؤشرات الأداء الأخرى، إذ يخفف ذلك على حامل السهم بدلا من الانتظار إلى حين اعداد القوائم ليعرف مقدار الزيادة أو النقص في ثروته (Gazia, 2015: 19-43).

3- خصائص القيمة السوقية المضافة: Market value added properties

من خصائصها: (Nurhayati, N., Hartiyah, S., & Putranto, A., 2019:196-208) أ- تعد الإدارة القائمة على القيمة وتحليل قيمة المساهمين من المفاهيم المعروفة جيداً في الثمانينيات، ولكن هناك الآن اهتمام متجدد بها وكذلك المفاهيم الأحدث ذات الصلة مثل القيمة المضافة الصناعية.

ب- ومن أهم الخصائص للقيمة السوقية المضافة هي مقياس يستخدم لقياس النجاح في تعظيم ثروة المساهمين من خلال تخصيص الموارد المناسبة وهي نتيجة الأداء المتراكم للمصرف من العديد من الاستثمارات التي تم أو سيتم القيام بها.

ج- يتم تعظيم القيمة السوقية المضافة بصفتها ازدهار المساهمين من خلال تعظيم الزيادة في القيمة السوقية لرأس مال المصرف أعلى من قيمة رأس المال المدفوع للمساهمين.

4- مزايا القيمة السوقية المضافة: Advantages of added market value

تتلخص مزايا القيمة السوقية المضافة على النحو التالي (الشنطي، 2016: 2016):

- أ - توفر بيئة مناسبة لتطبيق أنظمة محاسبة المسؤولية
- ب - توفر بيئة عادلة لتحديد الرواتب والمكافآت والأجور التحفيزية
- ج - تساعد في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المنظمة
- د - قدرة على تحديد القيمة المستقبلية للتدفقات الداخلة إلى المصرف أكثر من التدابير المحاسبية الأخرى لأنها تركز على تكلفة رأس المال وحق ملكية المستثمر .
- ج- التركيز على مجموعة من المؤشرات المهمة والضرورية في إعداد الميزانيات التخطيطية وتساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية للمنظمة.
- ح- توفر بيانات موثوقة للغاية مقارنة ببيانات المحاسبة التقليدية.
- ويرى (الزبيدي، 2014 : 102-103) ان للقيمة السوقية المضافة مميزات عديدة يمكن ادراجها وكالاتي:

- أ- قدرة على تحديد القيمة المستقبلية للتدفقات النقدية الداخلة الى المصرف بشكل أكثر يفوق باقي المقاييس المحاسبية لأنها تكلفه راس المال وحقوق المساهمين المستثمر في المصرف .
- ب- قد تبين في الأدبيات المالية ان المصارف التي تطبق صافي القيمة الحالية مقياسا للأداء والاستثمار وعلى الرغم من ايجابيات هذا المقياس لكنه يخضع للمشاكل المحاسبية في احتساب التدفقات النقدية المستقبلية ونسبة الخصم لذلك فان استخدام القيمة السوقية المضافة يقترب في تقديره من صافي القيمة الحالية وهو ذاتيا سوف يتجنب المشاكل المحاسبية كافة .
- ت- القيمة السوقية المضافة تفوقت على نسبة توبين ايضا اذ انها تخضع لقصور في تقييم الموجودات غير الملموسة لذلك فان القيمة السوقية المضافة هي الخيار الأنسب لأنها تحدد خلق القيمة من دون ان تخضع للنقص في الحسابات المحاسبية.

5- قياس القيمة السوقية المضافة: Calculation of market value added

يتم قياس القيمة السوقية المضافة بطريقتين وهي:

أ - (صافي حقوق المالكين) Net owners' equity

ويتم قياسها بالاعتماد على طريقة الفرق بين "القيمة السوقية والقيمة الدفترية"، وطبقا لهذه الطريقة فان:

(1) القيمة الموجبة لـ MVA تعني المصرف يخلق قيمة وتساعد على زيادة ثروة المساهمين، ومن ثم تؤدي الى زيادة قيمة راس المال المستثمر .

2) في حين ان القيمة السالبة لـ MVA تعني فشل المصرف في زيادة ثروة المساهمين وعليه تنخفض قيمة راس المال المستثمر

وان الصيغة الأساسية لـ MVA هي كما يأتي: (GS, A. D., & Rahmansyah, M. R. :2017)

$$MVA = \text{القيمة السوقية للأسهم} - \text{رأس مال حقوق الملكية المقدم من المساهمين} \text{-----} (11)$$

ب- (خصم EVA) Economic value added deduction

تحقق المصرف زيادة لثروة المساهمين عندما يكون العائد المتحقق أكبر من كلفة راس المال، اذ ان المصرف التي يباع سهمها في السوق بفائدة يكون لها قيمة سوقية موجبة، والعكس صحيح لما تباع الاسهم بخسارة اذ ان (MAV) تكون سالبة، ويتم قياسها عن طريق خصم EVA والمعادلة كالاتي:

يحقق المصرف زيادة في ثروة المساهمين عندما يكون العائد المحقق أكبر من تكلفة رأس المال، حيث أن المصرف الذي يباع حصته في السوق بفائدة له قيمة سوقية موجبة، والعكس صحيح عند بيع الأسهم بسعر الخسارة حيث أن (MAV) سالبة ويتم قياسها بخصم قيمة الاقتصاد الإضافي وتكون المعادلة كالاتي: (الذبحاوي وحسن، 2021 :32)

$$MVE = \sum \frac{EVA_t}{(1+k)^t} \text{-----} (12)$$

MVE = القيمة السوقية المضافة

EVA = القيمة الاقتصادية المضافة

(1+k)^t = معدل العائد المطلوب

6- محددات القيمة السوقية المضافة: Determinants of added market value

تعد القيمة السوقية المضافة أحد أهم المؤشرات المالية لحملة الأسهم، والتي يتم من خلاله تحديد القرار الاستثماري الأمثل لذلك فهي ترتبط بالعديد من العوامل منها ما هو متعلق بمؤشرات الأداء المالي للمصرف، وأخرى متعلقة بالأسواق المالية المدرجة فيها الأسهم أما. من حيث العوامل المرتبطة بالأداء المالي فإن القيمة السوقية المضافة تتأثر في معدلات الربحية والأرباح الموزعة التي يحصل عليها حملة الأسهم (Niresh, 2014: 33-26) إذ كلما كانت نتائج العمليات والأنشطة المصرفية ناجحة ومدرة للأرباح ادل ذلك على زيادة القيمة السوقية المضافة للأسهم

وهو ما ينتج عنه زيادة في القيمة السوقية المضافة، وهذا الأمر مرتبط بشكل كبير بقدرة ادارة المصرف على الاستثمار في مجالات خالية من المخاطر (Ikbar, 2015: 2310-2314). أما فيما يخص الأسواق المالية فهذا مرتبط بكفاءة هذه الأسواق، حيث تعكس الأسواق المالية قيمة الأسهم الحقيقية بل استناد إلى التي نتائج اعمال المصارف. اذ كلما كانت السوق ذات كفاءة كانت القيمة السوقية معبرة عن القيمة الحقيقية للأسهم والتي يتم على أساسها المقارنة مع القيمة الدفترية للأسهم بهدف اتخاذ القرار الاستثماري الأفضل (Panahi, 2014: 291-308).

7-العوامل الرئيسية المؤثرة في القيمة السوقية المضافة: **The main factors affecting the added market value**

هناك الكثير من العوامل الرئيسية التي تؤثر على القيمة السوقية المضافة، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية: (بعزيز، واخرون، 2018: 57) و (الزبيدي، 2014: 102)

أ) معدلات النمو في الإيرادات، صافي الربح التشغيلي ورأس المال المستثمر:

ويعني العلاقة بين النمو في الإيرادات وصافي الربح التشغيلي ورأس المال المستثمر في المصرف، وستتجاوز قيمة الإيرادات تكلفة إرجاع الأموال المستثمرة القابلة للتسويق وتكون إيجابية إذا كان هناك نمواً، (لكي تكون القيمة السوقية المضافة موجبة، يجب أن تفوق معدلات النمو هذه تكلفة رأس المال المستثمر).

ب) كثافة رأس المال المستثمر (إنتاجية الدينار المستثمر):

ويقصد به مقدار رأس المال المستثمر لتحقيق وحدة عائد نقدي، أي أنه كلما انخفض مقدار رأس المال المستثمر لتحقيق وحدة نقدية، أدى إلى زيادة القيمة السوقية من المصرف نتيجة انخفاض تكاليف رأس المال المستثمر (خاصة في ظل انخفاض أو استقرار تكلفة رأس المال).

ج) هامش الربح (الحد الأدنى لهامش الربح):

ويعني الحد الأدنى من هامش الربح لزيادة قيمة حملة الاسهم وكلما انخفض هذا الهامش لتحقيق الزيادة في حقوق المساهمين زادت MVA (تكوين ثروة إضافية للمساهمين)

8-مكونات القيمة السوقية المضافة: من عدة مكونات، منها: (Catur Septiana Wulandani, 2016: 23)

أ- القيمة السوقية للأوراق المالية هي نتاج سعر سوق الأوراق المالية مع عدد الأسهم القائمة.

ب- القيمة الدفترية للأسهم هي القيمة الدفترية لحقوق الملكية المعروضة.

9- اهداف القيمة السوقية المضافة: Objectives of market value added

اشارت الكثير من الدراسات الى ان قيمة المصارف هي إدراك المستثمر وتصوره لمدى نجاح المصرف، فالهدف الأساسي للمصارف هو تعظيم ثروتها او قيمتها التي ترتبط دائما مع أسعار أسهمها، كما ينظر الى قيمة المصارف على انها الترجمة المالية لأدائها ، اذ ان أي تحسن في أداء المصارف تصاحبه زيادة في قيمتها ، و أي قصور في أداء المصارف و نواحيها التنظيمية والإدارية والتشغيلية يؤدي الى انخفاض قيمتها السوقية ، لذلك فقد حدث تغيير للهدف الذي تسعى المؤسسات المصرفية الى تحقيقه من العمل على تعظيم ربحية المصرف الى العمل على تعظيم قيمة المصرف في سوق المال، كما ان تعظيم قيمة المصرف هو محصلة قرارات مالية تضم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل و تؤثر هذه القرارات في قيمة المصرف من خلال تأثيرها في حجم العائد الذي يتوقع ان يحققه المصرف و حجم المخاطرة التي يتعرض لها جراء هذه القرارات، ويعد هدف تعظيم القيمة السوقية للسهم العادي من الأهداف الأساسية التي تسعى إدارات المصارف الى تحقيقها فتحقق هذا الهدف من شأنه مساعدة حملة الأسهم العادية على تحقيق أرباح رأسمالية، كذلك فإنه يرضي الأطراف الأخرى ذات الصلة بالمصرف من عاملين و مودعين ومقترضين وعملاء .(البطري ومتولي، 2021: 7- 8) ، ويمكن توضيح عدد من الأهداف منها: (Pipit, H., 2012:23) (Kartini, K., & Hermawan, G., 2008: 355-368)

أ- يمكن القول إن القيمة السوقية المضافة كانت ناجحة في تعظيم ثروة المساهمين عن طريق التخصيص المناسب للموارد.

ب- ان القيمة السوقية المضافة تقيس الإجراءات الإدارية منذ تأسيس المصرف، وسيتم تعظيم ثروة المساهمين من خلال تعظيم الفرق بين القيمة السوقية لأسهم المصرف ومقدار رأس المال المستثمر من قبل المستثمرين.

ت- المصارف الراجعة وفرص التطوير تخلق القيمة السوقية المضافة ومن ثم تزيد من قيمة رأس المال المستثمر من طرف المساهمين بينما تخفض المصارف غير الهادفة للربح قيمة رأس المال المستثمر الأولي، يعتمد مستوى القيمة السوقية المضافة على مستوى العائد على حقوق الملكية،

ومن ثم، إذا كان العائد على حقوق الملكية أعلى من تكلفة رأس المال المملوك، فإن القيمة السوقية لأسهم المصرف ستتمو على مستوى الاستثمار الأولي وستكون القيمة المضافة إيجابية.

ويتضح مما سبق ان: تشير القيمة السوقية المضافة الموجبة إلى أن المؤسسة قد أوجدت قيمة مضافة، بينما القيمة السوقية المضافة السلبية تعني أن قيمة الاستثمارات المملوكة للمؤسسة أقل من رأسمال المقدم للمؤسسة من أسواق رأس المال، مما يعني أن الثروة قد تم تدميرها، ومن ثم فإن (القيمة السوقية المضافة) هي انعكاس لتوقعات المستثمرين للقيمة الإجمالية المستقبلية التي يتوقعون أن تنشئها المصارف مقابل مجموع رأسمال المستثمر في المصرف، إذا كانت القيمة السوقية الإجمالية للمصرف أكبر من مقدار رأس المال المستثمر فيه، فقد استطاع المصرف أن يخلق قيمة للمساهمين، وإذا كانت القيمة السوقية المضافة أقل من رأس المال المستثمر فالقيمة قد دمرت، العلاقة بين القيمة السوقية المضافة والقيمة الاقتصادية المضافة تتمثل في أن القيمة الاقتصادية المضافة هي المؤشر الذي يربط أرباح المصرف بتكلفة رأس المال، بينما القيمة السوقية المضافة هي فقط القيمة الاقتصادية المضافة المستقبلية المتوقعة.



الفصل الثالث

الإطار التطبيقي للدراسة

المبحث الأول: توصيف عينة الدراسة

المبحث الثاني: التحليل المالي

المبحث الثالث: التحليل الاحصائي

الفصل الثالث

الجانب العملي للدراسة

تمهيد..:

يبحث هذا الفصل الجانب التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة وينقسم على ثلاث مباحث اذ يتضمن المبحث الاول وصف مجتمع وعينة الدراسة، بينما يتضمن المبحث الثاني التحليل المالي لعينة من المصارف العراقية التجارية الاهلية، والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وعددها (8) مصرف وللمدة (2006-2021) وبالاستناد الى بيانات الدراسة الموصوفة في منهجية الدراسة، ويتضمن المبحث الثالث الاختبار الاحصائي لمتغيرات الدراسة.

المبحث الأول: توصيف مجتمع وعينة الدراسة

نُظْم:

يدرس هذا المبحث وصف مجتمع وعينة الدراسة المختارة من قبل الباحث أي وصف القطاع المصرفي الأهلي التجاري والمدرج في سوق العراق للأوراق المالية، ووصف العينة التي تم اختيارها وفق توفر بياناتها على طول السلسلة الزمنية (2006-2021).

١- نبذة مختصرة عن المصارف التجارية العراقية المحلية والمصارف عينة الدراسة :

ان المصارف التجارية الاهلية العراقية نوع من أنواع هيكل الجهاز المصرفي العراقي اذ تم افتتاح أول مصرف اهلي سنة 1992 وهو مصرف بغداد والمصرف التجاري العراقي، وازدادت عدد المصارف الاهلية حتى وصلت سنة 2020 الى (25) مصرفاً، وعدد الفروع للمصارف التجارية الاهلية (428) فرعاً موزعة على محافظات العراق. اما مجموع فروع المصارف التجارية الاهلية فأنها بنسبة (53%) من المجموع الكلي للمصارف الاهلية، ومما تجدر الإشارة اليه ان عدد المصارف التجارية في العراق سنة 2003 كان (17) مصرفاً

(15 أهلية)، في حين من عام 2004 وحتى نهاية عام 2020 وصل الى (47) مصرفاً (25) أهلية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مما يدل على زيادة الوعي المصرفي لدى الجمهور وزيادة عدد المعاملات التجارية وزيادة الحاجة إلى وجود مصارف لتسهيل تلك المعاملات التجارية مما أدى إلى فتح مصارف جديدة نتيجة الحاجة إليها. ويمكن توضيح المصارف الأهلية العراقية التجارية من حيث تاريخ التأسيس وعدد الفروع ورأس المال لكل مصرف ونسبة عدد فروع المصارف إلى المجموع الكلي للمصارف الأهلية التجارية وأحدث البيانات المالية المتوفرة لها في الجدول (4) الآتي:

الجدول (4) مصارف مجتمع الدراسة (المصارف التجارية الأهلية في العراق)

التسلسل	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	عدد الفروع	رأس المال (مليون دينار)	نسبة عدد فروع المصارف إلى مجموع المصارف	النسبة المئوية %
1	مصرف بغداد	1992	45	250.000	0.105	10 %
2	المصرف التجاري العراقي	1992	10	250.000	0.023	2 %
3	مصرف البصرة الدولي للاستثمار	1993	7	75.000	0.016	1 %
4	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	1993	22	250.000	0.051	5 %
5	مصرف الاستثمار العراقي	1993	20	250.000	0.047	4 %
6	مصرف المتحد للاستثمار	1994	19	300.000	0.044	4 %
7	المصرف الأهلي العراقي	1995	8	250.000	0.019	1 %
8	مصرف الائتمان العراقي	1998	15	250.000	0.035	3 %
9	مصرف دار السلام للاستثمار	1999	22	150.000	0.051	5 %

10	مصرف بابل	1999	11	178,859	0.026	%2
11	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	1999	57	207,153	0.133	%13
12	مصرف سومر التجاري	1999	10	250,000	0.023	%2
13	مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل	2000	81	105,072	0.189	%18
14	مصرف الخليج التجاري	2000	23	300,000	0.054	%5
15	موصل الموصل للتنمية والاستثمار	2001	14	202,000	0.033	%3
16	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	2004	18	300,000	0.042	%4
17	مصرف الاتحاد العراقي	2004	6	252,000	0.014	%1
18	مصرف اشور الدولي للاستثمار	2005	7	250,000	0.016	%1
19	مصرف المنصور للاستثمار	2006	9	250,000	0.021	%2
20	مصرف عبر العراق	2006	2	200,000	0.005	%0.5
21	الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل	2007	5	250,000	0.012	%1
22	مصرف الهدى	2008	6	250,000	0.014	%1
23	مصرف اربيل	2010	4	265,000	0.009	%0.9
24	التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	2011	5	250,000	0.012	%1

25	مصرف حمورابي	2020	2	201000	0.005	%0.5
مجموع المصارف الاهلية	25 مصرفا		428 فرعا			

المصدر: من اعداد الباحث على وفق بيانات البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الإحصائية السنوية 2014

أما عينة الدراسة فقد تم اختيار (ثمانية) مصارف من المصارف التجارية الاهلية على وفق التسلسل الزمني (التاريخ التأسيس) من اصل (25) مصرفا ابتداء بمصرف بغداد الذي اسس سنة 1992 وانتهاء بمصرف الموصل للتنمية والاستثمار الذي اسس سنة 2001 ، حيث شكلت مجموع عينة المصارف المختارة للدراسة نسبة (32%) من مجموع المصارف الأهلية التجارية في العراق من حيث عدد الفروع ، أما بقية المصارف والبالغ عددها (17 مصرف) وبنسبة (0.68) من المصارف الاهلية التجارية لم يتم اعتمادها في العينة لان بعضها حديث التأسيس حيث بدأ تأسيسها من 2007 فما فوق ، اضافة الى عدم توافر البيانات الكافية لبعض هذه المصارف ، بينما العينة المختارة 8 مصرفا والتي تشكل نسبة (32%) تبدأ بياناتها من 2006 لغاية 2021 بشكل موحد كمعيار مهم للمقارنة عبر هذه السنوات ، ومن هذا المجال اتجهت الدراسة إلى البحث والتحليل في قطاعات سوق العراق للأوراق المالية وتناول موضوعات في غاية الأهمية للعمل المصرفي والمتمثلة في المصارف التجارية الاهلية من خلال استخدام المصارف عينة الدراسة وتحليل العلاقة بينهم، اذ تمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية الاهلية ومن بين هذا المجتمع تم اختيار عينة تتمثل في بعض المصارف التجارية الاهلية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (ثمانية) مصارف وذلك بوصفها عينة قصدية "عمدية" تم اختيارها من طرف الباحث مجالا للدراسة لأسباب عدة منها اعتماد بيانات تلك المصارف بشكل رسمي من طرف سوق العراق للأوراق المالية والجهات ذات العلاقة الرسمية وشبه الرسمية ، اذ اعتمدت الدراسة على عينة من المصارف التجارية في السوق لإعطاء صورة عن المصارف عينة الدراسة نورد في الجدول (5) نبذة مختصرة عن كل منها:

الجدول (5) مصارف عينة الدراسة

ت	المصرف	رمز المصرف	سنة التأسيس	رأس المال التأسيسي المصرح به (مليون دينار)	سنة الإدراج في السوق المالية
1	مصرف بغداد	(BNKB)	1992	250,000	2004
2	مصرف الاستثمار العراقي	(BIBI)	1993	250,000	2004
3	مصرف الشرق الأوسط للاستثمار	(BIME)	1993	250,000	2004
4	مصرف الأهلي العراقي	(BNOI)	1995	270,000	2004
5	مصرف الائتمان العراقي	(BROI)	1998	250,000	2004
6	مصرف سومر التجاري	(BSUC)	1999	250,000	2004
7	مصرف الخليج التجاري	(BGUC)	2000	300,000	2004
8	مصرف موصل للتنمية والاستثمار	(BMFI)	2001	252,000	2005

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف عينة الدراسة وفق برنامج الاكسيل

الفصل الثالث

المبحث الثاني: التحليل المالي لمتغيرات البحث

نُفس:

قبل القيام بالتحليل الإحصائي بين متغيرات البحث، من الضروري إلقاء نظرة على طبيعة اتجاهات هذه المتغيرات من خلال حساب نسبها المالية ومتوسط المتوسطات لكل قيم من خلال استخدام الأهمية النسبية وتحليل أسباب زيادتها أو انخفاضها في كل نسبة مئوية لعينة المصارف خلال المدة 2006-2021، لذلك سنعمل في هذا الموضوع على تحليل متوسط المتوسطات لمحددات نمو القروض، ومؤشرات المتانة المالية، و MVA للمصارف، وتحديد أعلى وأدنى قيمة حققها كل مصرف خلال المدة، ويهدف هذا المبحث إلى التحليل المالي لمؤشرات المتغير المستقل للبحث والمتمثل في محددات نمو القرض (الودائع للأصول، حق الملكية للأصول، نمو الودائع) والمتغير المستقل الثاني متمثلاً بمؤشرات المتانة المالية، إذ يتم تحليلها وتطبيقها على المصارف باستخدام المؤشرات المالية (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، الرافعة المالية، كفاية رأس المال، مصروفات التشغيل للأصول) على التوالي، وكذلك تحليل المتغير المعتمد الممثل بالقيمة السوقية المضافة للمصارف المعتمد عليها في التحليل، على النحو التالي:

أولاً: تحليل نمو القروض ومحددات نمو القروض في المصرف:

Analysis of loan growth and the determinants of loan growth in the bank

يعتبر الإقراض وظيفة أساسية يقوم بها المصرف لتحقيق أهدافه إذ تؤدي المصارف التجارية بصفة خاصة دوراً حيوياً في تجميع الودائع وتوظيفها، لكن الإفراط في الإقراض هو مصدر قلق كبير، لأن هذا يؤدي إلى زيادة عرض الائتمان بشكل يتجاوز قدرة المقرض على السداد ويؤثر بشكل كبير على أداء المصارف وبالتالي يؤدي إلى عدم استقرار البنوك وبحسب الجدول الآتي:

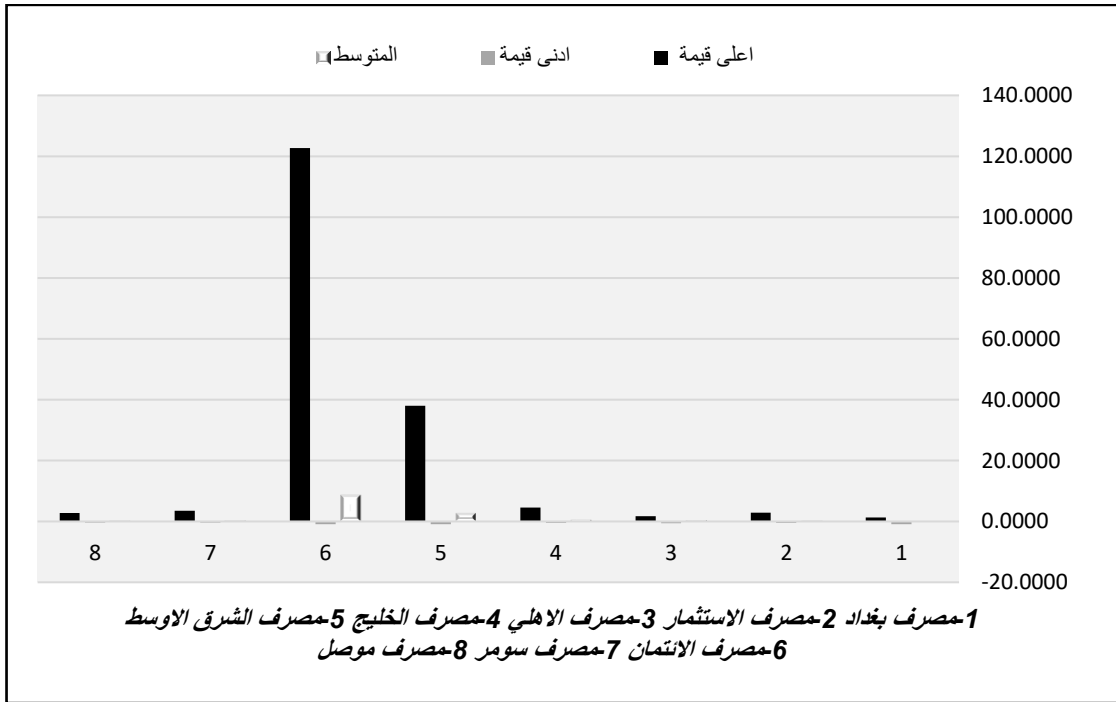
جدول (6) معدل النمو في القروض المصرفية للمدة (2006-2021)								
السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار	المصرف الأهلي	مصرف الخليج	مصرف الشرق الأوسط	مصرف الائتمان	مصرف سومر	مصرف الموصل
2006	43295376878	45702144000	7025743890	9037351106	20004757686	23023001445	1737674673	19975429425
2007	0.2164	-0.4256	-0.0039	-0.1777	-0.1549	-0.1804	1.1790	-0.2425
2008	-0.1346	-0.5186	0.3475	0.6981	-0.0821	-0.7328	0.5202	0.0466
2009	0.7031	0.4579	0.7389	1.0058	3.0711	1.3154	3.5110	2.8152
2010	1.3290	2.8815	1.1738	0.1884	1.2180	0.1758	0.3045	-0.0815
2011	-0.1943	0.4891	0.3761	1.0614	0.3284	-0.2688	0.1902	0.4878
2012	-0.0577	0.6253	0.3759	1.6525	0.0292	-0.5000	0.4398	1.2671
2013	0.5168	0.3060	0.7118	0.4091	0.0357	-0.5064	0.4802	-0.1798
2014	0.0889	-0.4495	0.4309	-0.1241	-0.0797	-0.5039	0.4691	0.0759
2015	0.0731	-0.1500	0.1132	0.2789	-0.2043	-0.9441	-0.1720	-0.0499
2016	-0.3317	0.0610	-0.1898	0.0994	-0.1739	122.6934	-0.0486	0.0225
2017	-0.1537	0.1436	0.1566	-0.2353	-0.1009	0.0159	-0.0893	0.0071
2018	0.1771	-0.3872	-0.5545	-0.3900	-0.1236	8.3339	-0.1284	-0.3131
2019	0.0305	0.8628	0.8548	-0.5169	0.0998	-0.8996	-0.0265	0.0339
2020	-0.9262	-0.0524	1.2287	0.3673	38.0511	-0.0754	-0.4010	-0.3861
2021	-0.4350	0.5697	1.7286	4.5534	-0.9593	1.9152	-0.2834	0.0128
MEAN	0.0601	0.2942	0.4993	0.5913	2.7303	8.6559	0.3963	0.2344
STD	0.5214	0.8392	0.5910	1.2476	9.8131	31.6316	0.9526	0.8151
MIN	-0.9262	-0.5186	-0.5545	-0.5169	-0.9593	-0.9441	-0.4010	-0.3861
MAX	1.3290	2.8815	1.7286	4.5534	38.0511	122.6934	3.5110	2.8152

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام بيانات الملحق (2)

عند اجراء التحليل العمودي لمصارف عينة البحث نلاحظ السنة الأولى من المصرف سنة 2006 خالية من النمو لأنها سنة الاساس، اما السنوات الأخرى فهناك نمو واضح في المصرف لذا نجد من خلال مراجعة جدول (6) نلاحظ ان مصرف الائتمان جاء بالمرتبة الأولى من حيث متوسط النمو في القروض اذا سجل أعلى وسط حسابي وهو (8.6559) ، اذا سجل اقل نسبة به عام (2008) بمقدار (-0.9441) والتي تدل على ان المصرف يتبع سياسة تحفظية في تقديم القروض وكذلك لديه ادارة جيدة وبالتالي يقلل من مخاطر عدم السداد الى اقل نسبة ممكنة وهذا مؤشر جيد، واعلى سنة كانت هي في عام (2016) بمقدار (122.6934) والتي تدل على ان المصرف بدا يمنح قروض كثيرة الى الغير كالمصارف والشركات والمؤسسات المالية وهو مؤشر غير جيد الى حد ما وبالتالي يصبح لديه تعثر واضح في القروض الممنوحة. وبالترتيب الثاني جاء مصرف الشرق الاوسط من حيث نمو القروض إذا سجل ثاني أعلى وسط حسابي بين المصارف عينة البحث وهو (2.7303) إذا سجل اقل نسبة به عام (2021) بمقدار (-0.9593) والتي تدل على ان المصرف يتبع سياسة تحفظية في تقديم القروض وكذلك لديه ادارة جيدة وبالتالي يقلل من مخاطر عدم السداد الى اقل نسبة ممكنة وهذا مؤشر جيد، واعلى سنة كانت في عام (2020) بمقدار (38.0511) والتي تدل على ان المصرف بدا يمنح قروض كثيرة هي الى الغير كالمصارف والشركات والمؤسسات المالية وهو مؤشر غير جيد الى حد ما وبالتالي يصبح لديه تعثر واضح في القروض الممنوحة. جاء الترتيب الثالث من نصيب مصرف الخليج التجاري من حيث القروض نمو القروض اذا سجل وسط حسابي وهو (0.5913)، اذا سجل اقل نسبة به عام (2019) بمقدار (-0.5169) والتي تدل على ان المصرف يتبع سياسة تحفظية في تقديم القروض وكذلك لديه ادارة جيدة وبالتالي يقلل من مخاطر عدم السداد الى اقل نسبة ممكنة خلال مدة البحث وهذا مؤشر جيد، واعلى سنة كانت هي في عام (2021) بمقدار (4.5534) والتي تدل على ان المصرف بدا يمنح قروض كثيرة الى الغير كالمصارف والشركات والمؤسسات المالية وهو مؤشر غير جيد الى حد ما وبالتالي يصبح لديه تعثر واضح في القروض الممنوحة. كذلك كان الترتيب الرابع من نصيب مصرف الاهلي العراقي من حيث نمو القروض اذا سجل وسط حسابي وهو (0.4993) اذا سجل اقل نسبة به عام (2018) بمقدار (-0.5545) والتي تدل على ان المصرف يتبع سياسة تحفظية في تقديم القروض وكذلك لديه ادارة جيدة للقروض وبالتالي يقلل من مخاطر عدم السداد الى اقل نسبة ممكنة خلال مدة البحث

لمصرف الاستثمار وهذا مؤشر جيد، واعلى سنة كانت هي في عام (2021) بمقدار (1.7286) والتي تدل على ان المصرف بدا يمنح قروض كثيرة الى الغير كالمصارف والشركات والمؤسسات المالية وهو مؤشر غير جيد الى حد ما وبالتالي يصبح لديه تعثر واضح في القروض الممنوحة اذا حقق اعلى نسبة خلال مدة البحث.الترتيب الخامس من حصة مصرف سومر التجاري من حيث نمو القروض إذا سجل وسط وسط حسابي وهو (0.3963) اذا سجل اقل نسبة به عام (2020) بمقدار (-0.4010) والتي تدل على ان المصرف يتبع سياسة تحفظية في تقديم القروض وكذلك لديه ادارة جيدة وبالتالي يقلل من مخاطر عدم السداد الى اقل نسبة ممكنة خلال مدة البحث لمصرف الشرق الأوسط التجاري وهذا مؤشر جيد، واعلى سنة كانت هي في عام (2009) بمقدار (3.5110) والتي تدل على ان المصرف بدا يمنح قروض كثيرة الى الغير كالمصارف والشركات والمؤسسات المالية وهو مؤشر غير جيد الى حد ما وبالتالي يصبح لديه تعثر واضح في القروض الممنوحة.جاء الترتيب السادس من حصة مصرف الاستثمار العراقي من حيث نمو القروض إذا سجل وسط وسط حسابي وهو (0.2942) اذا سجل اقل نسبة به عام (2008) بمقدار (-0.5186) والتي تدل على ان المصرف يتبع سياسة تحفظية في تقديم القروض وكذلك لديه ادارة جيدة وبالتالي يقلل من مخاطر عدم السداد الى اقل نسبة ممكنة خلال مدة البحث لمصرف الشرق الأوسط التجاري وهذا مؤشر جيد، واعلى سنة كانت هي في عام (2010) بمقدار (2.8815) والتي تدل على ان المصرف بدا يمنح قروض كثيرة الى الغير كالمصارف والشركات والمؤسسات المالية وهو مؤشر غير جيد الى حد ما وبالتالي يصبح لديه تعثر واضح في القروض الممنوحة.جاء الترتيب السابع من حصة مصرف الاستثمار العراقي من حيث نمو القروض إذا سجل وسط وسط حسابي وهو (0.2344) اذا سجل اقل نسبة به عام (2020) بمقدار (-0.3861) والتي تدل على ان المصرف يتبع سياسة تحفظية في تقديم القروض وكذلك لديه ادارة جيدة وبالتالي يقلل من مخاطر عدم السداد الى اقل نسبة ممكنة خلال مدة البحث لمصرف الشرق الأوسط التجاري وهذا مؤشر جيد، واعلى سنة كانت هي في عام (2009) بمقدار (2.8152) والتي تدل على ان المصرف بدا يمنح قروض كثيرة الى الغير كالمصارف والشركات والمؤسسات المالية وهو مؤشر غير جيد الى حد ما وبالتالي يصبح لديه تعثر واضح في القروض الممنوحة. جاء مصرف بغداد بالترتيب الاخير من حيث نمو القروض اذا سجل اقل وسط حسابي بين المصارف عينة البحث وهو (0.0601) اذا

سجل اقل نسبة به عام (2020) بمقدار (-0.9262) والتي تدل على ان المصرف يتبع سياسة تحفظية في تقديم القروض وكذلك لديه ادارة جيدة للائتمان والقروض وبالتالي يقلل من مخاطر عدم السداد الى اقل نسبة ممكنة بين المصارف عينة البحث وهذا مؤشر جيد، واعلى سنة كانت هي في عام (2010) بمقدار (1.3290) والتي تدل على ان المصرف بدا يمنح قروض كثيرة الى الغير كالمصارف والشركات والمؤسسات المالية وهو مؤشر غير جيد الى حد ما وبالتالي يصبح لديه تعثر واضح في القروض الممنوحة. وفي حالة مقارنة المتوسطات التي حققتها المصارف التجارية العراقية لمعدل نمو القروض مع المتوسط العام لعينة البحث والبالغ (1.6827) نجد فقط مصرفين (الشرق الأوسط والائتمان) يحققان اعلى متوسط من الوسط الحسابي العام اما باقي المصارف فهي تحقق متوسط أدنى من الوسط الحسابي العام.



الشكل (12) مقارنة بين المصارف التي تحقق اعلى وأدنى قيمة و(متوسطها) لكل مصرف خلال مدة البحث.
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (6)

1- تحليل نسبة الودائع الى اجمالي الموجودات في المصارف التجارية عينة البحث:

Analysis of the ratio of deposits to total assets

تقيس هذه النسبة حجم الموجودات التي يتم تمويلها عن طريق الودائع، وهذه النسبة تختبر ما إذا كانت المصارف التي لديها ودائع أكثر تتكبد تكاليف تشغيلية إضافية لجذب الودائع ام لا، وتقدم تحليلاً لدور الودائع بوصفها مصدراً للتمويل، كما ان الودائع تعد بدائل أرخص للتمويل، وعليه فأنها تؤدي إلى خفض تكلفة العمليات في زيادة الربحية وفي الواقع استدامة المصارف، كلما

قلت النسبة زادت مقدرة المصرف على تمويل قاعدة أصولها من الودائع، وعادةً ما تؤدي قاعدة الودائع الأكبر نسبياً بوصفها نسبة مئوية من إجمالي الموجودات إلى انخفاض إجمالي تكلفة الأموال، على افتراض أن برنامج الودائع يتسم بالكفاءة من حيث التكلفة في النفقات التشغيلية والمالية لنسب الودائع. وكلما ارتفعت النسبة، زاد اعتماد المصرف على التمويل الخارجي، الذي غالباً ما يكون المصدر تمويل أكثر تكلفة من الودائع، و يرى البعض ان العلاقة إيجابية بين معدل الودائع إلى الموجودات واستدامة المصارف، وتعزى النتيجة هذه إلى حقيقة أن قاعدة الودائع الأعلى نسبياً ستؤدي عادةً إلى انخفاض الكلفة الإجمالية للأموال لمؤسسات المالية مع ما يتم ترتيبه على ذلك من تحسن الربحية ومن ثم الاستدامة المالية، هذا مهم لأنه من شأنه أن يوسع من قدرة الإقراض للمصارف، ومع ذلك يرى بعض الباحثين ان العلاقة سلبية بين معدل الودائع إلى الموجودات والاستدامة المالية، يمكن أن يعزى ذلك إلى نقص الخبرة في قبول الودائع وارتفاع الكلف المرتبطة بالتحويل. ويتم احتساب هذه النسبة بقسمة الودائع لكل سنة على إجمالي الموجودات، وهي مؤشر جيد لتحديد نمو القروض، فعند متابعة نسبة الودائع الى الموجودات (D/A) مما يوضح النتائج المطبقة على عناصر تقارير المصارف التجارية العراقية في الجدول (7) ولاحظنا أن هناك فرقا في النسبة على مستوى مصرف واحد ولكل عينة المصارف، وهذا الاختلاف والتقلب هو أحد المؤشرات على وجود مشكلة أدت إلى تذبذب نمو القروض، الأمر البديهي هنا أن الودائع المصرفية ترتفع إذا زادت كميات الأموال المودعة في المصارف و أن الودائع المصرفية تنخفض إذا انخفضت كميات الأموال المودعة في المصارف والتي يمكن تحليلها على النحو الآتي:

الجدول (7) الودائع الى الموجودات للمصارف عينة البحث للمدة 2006- 2021									
المتوسط	السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار	المصرف الاهلي	مصرف الخليج	مصرف الشرق الأوسط	مصرف الائتمان	مصرف سومر	مصرف موصل
	2006	73.2%	71.3%	28.8%	66.0%	79.9%	85.5%	35.4%	68.0%
	2007	70.2%	58.1%	42.6%	74.8%	81.9%	70.4%	35.3%	74.7%
	2008	74.4%	63.1%	53.2%	69.1%	71.6%	62.4%	29.0%	69.3%
	2009	82.5%	62.1%	42.9%	72.5%	72.6%	61.2%	30.6%	81.7%
	2010	83.7%	56.5%	48.1%	69.8%	79.9%	72.3%	32.0%	65.9%
	2011	79.9%	57.1%	41.0%	61.3%	75.6%	58.8%	30.8%	60.6%
	2012	80.5%	51.1%	45.9%	30.4%	75.2%	63.2%	38.9%	37.8%

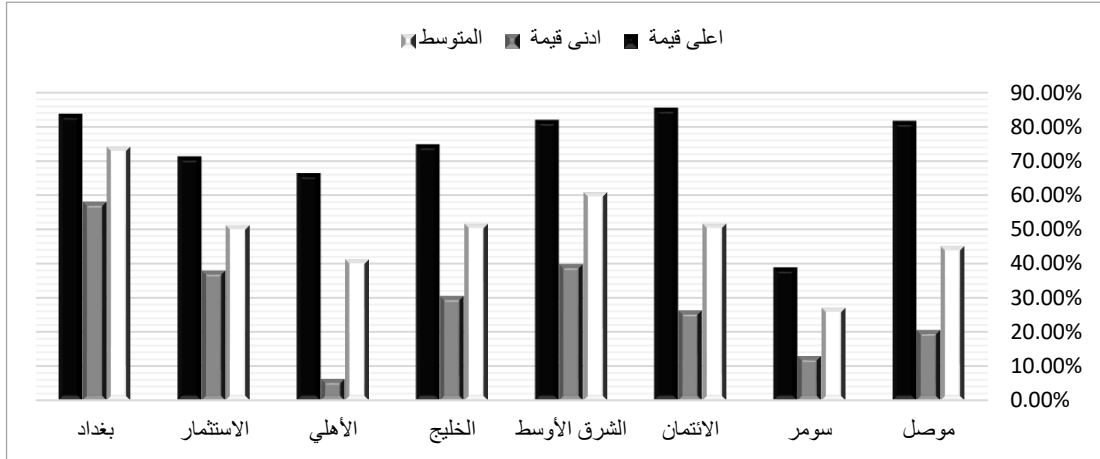
	37.3%	33.8%	63.1%	71.3%	31.1%	66.4%	54.4%	79.0%	2013
	20.5%	32.3%	49.9%	52.4%	55.8%	54.9%	46.0%	81.6%	2014
	23.7%	24.9%	26.2%	49.1%	50.5%	49.9%	47.1%	57.9%	2015
	22.4%	21.4%	35.2%	39.7%	53.3%	25.7%	44.0%	65.8%	2016
	24.6%	23.0%	30.2%	43.4%	44.1%	30.6%	42.9%	65.5%	2017
	28.5%	19.7%	32.6%	53.6%	40.3%	36.1%	39.3%	70.2%	2018
	28.8%	17.9%	39.9%	41.2%	33.9%	39.6%	39.8%	70.7%	2019
	25.4%	16.4%	41.3%	41.2%	35.4%	46.8%	47.1%	75.5%	2020
	51.2%	12.9%	34.1%	43.5%	38.1%	6.3%	37.8%	75.2%	2021
50.3%	45.0%	27.1%	51.6%	60.8%	51.6%	41.2%	51.1%	74.1%	Mean
	21.7%	7.8%	17.8%	16.4%	15.8%	13.9%	9.7%	7.1%	STD
	20.5%	12.9%	26.2%	39.7%	30.4%	6.3%	37.8%	57.9%	MIN
	81.7%	38.9%	85.5%	81.9%	74.8%	66.4%	71.3%	83.7%	MAX

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام بيانات الملحق (2)

يعد معدل الودائع الى الموجودات من المقاييس المهمة لقوة وكفاءة إدارة المصرف في جذب الودائع، والجدول (7) يشير إلى اتجاه الودائع على موجودات للمصارف عينة البحث ولـ (16) سنة من 2006-2021 وبما يعادل 128 مشاهدة، لذا يتضح ما يأتي:

عند اجراء التحليل العمودي لمصارف عينة البحث، نجد المتوسطات الحسابية ويقسمة مبلغ الودائع كل عام على إجمالي الموجودات كما هو موضح في الجدول رقم (7) وعليه فإن عملية التقييم في هذا الجانب ستعتمد على تحديد أعلى وأدنى قيمة حققها المصرف في مدة البحث، ونبدأ من المصرف الذي يحقق أعلى قيمة لسنوات مدة البحث، نجد أن المصرف (الائتمان وبغداد) على التوالي حققا اعلى نسبة في مدة البحث كانت في سنة 2006 و2010 وكان المتوسط في السنوات على التوالي (85.5%) ، (83.7%)، وحققا مصرف (الائتمان وبغداد) ادنى نسبة في مدة البحث كانت في سنة 2015 وكان المتوسط للمصرفين على التوالي (26.2%) و(57.9%) ، وجاء بعدهما مصرف (الشرق الأوسط والخليج وموصل) الذين حققوا اعلى نسبة في مدة البحث كانت في سنة 2007 إذ بلغت المتوسطات للمصارف الثلاثة على التوالي (81.9%) و(74.8%) و(74.7%) وحققت المصارف (الشرق الأوسط والخليج وموصل) أدنى نسبة في مدة البحث كانت في السنوات 2016 و2012 و2014 على التوالي

(39.7%) و(30.4%)، و(20.5%)، وجاء بعدها المصارف (الاستثمار والأهلي وسومر) الذين حققوا أعلى نسبة في مدة البحث كانت في السنوات 2006 و2013 و2012 وكانت المتوسطات في السنوات على التوالي (71.3%) و(66.4%) و(38.9%)، وحققت (المصارف الثلاثة) أدنى نسبة خلال مدة البحث في سنة 2021 للمصارف الثلاثة وعلى التوالي (37.8%) و(6.3%) و(12.9%).



الشكل (13) مقارنة بين المصارف التي تحقق أعلى وأدنى قيمة و(متوسطها) لكل مصرف خلال مدة البحث. المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (7)

وفي حالة "مقارنة المتوسطات التي حققتها المصارف التجارية العراقية" لنسبة الودائع الموجودة مع المتوسط العام نجد المتوسط الذي يحققه كل مصرف هو (74.1%) لمصرف بغداد التجاري، و(51.1%) لمصرف الاستثمار العراقي، و(41.2%) لمصرف الأهلي العراقي، و(51.6%) لمصرف الخليج التجاري (60.8%) لمصرف الشرق الأوسط، و(51.6%) لمصرف الائتمان التجاري، و(27.1%) لمصرف سومر التجاري، و(45.0%) لمصرف موصل للتنمية والاستثمار. نلاحظ هناك اختلاف واضح في نسبة الودائع الى الموجودات للمصارف التجارية عينة البحث خلال المدة (2006-2021).

ومن جانب آخر يبين الجدول (7) اتجاه العائد على الودائع بين السنوات مجال الدراسة، إذ تبين بمعنى ان المصرف الذي يحقق أعلى متوسط يعد من أفضل المصارف من ناحية معدل جذب الودائع، اما المصرف الذي يحقق أدنى متوسط يعد من أقل المصارف في جذب الودائع، مما يدل ذلك على أن المصارف ذات المعدل المرتفع لها أفضلية وقابلية على توليد منح القروض من موجودات المصرف، فضلا عن السنة الذي تحقق أعلى ودائع هي من أفضل السنوات

والسنة الذي تحقق اقل ودائع هي أدنى السنوات. وأن المصارف خلال سنوات البحث كانت في مرحلة تفاوت قليل ونسبي مما أثر ذلك على المصرف.

وبناءً على ما تقدم، نجد أن مصارف عينة البحث تختلف من سنة إلى أخرى حسب النتائج التي ظهرت بهذه النسبة لجميع المصارف وإذا كانت هذه النسب ترتفع وتتنخفض، فإن السبب في ذلك يعود إلى التغيير في النشاط المصرفي والمالي للمصارف، وبسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها دولة عينة البحث، خاصة في السنوات الأخيرة. وارتفاع هذه النسبة يعني لدى المصرف مستوى كافٍ من القوة المالية لأداء وظائفه بفعالية وتحقيق أهدافه والعكس صحيح. وكلما كان حجم التقلبات قليلاً في هذه النسبة كلما كان المصرف أكثر استقراره ويعطي ثقة أكبر للتعامل مع هذا المصرف في الإيداع والاقتراض.

2- تحليل نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات في المصارف التجارية عينة البحث:

Analysis of the ratio of ownership rights to total assets

تشير هذه النسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات هي نسبة مالية تعبر عن النسبة المئوية لحقوق المساهمين المستخدمة لتمويل أصول المصرف، تساعد "نسبة الملاءة" على قياس قيمة الموجودات التي يتم تمويلها باستخدام حقوق الملكية، وهي نسبة مالية تستخدم لقياس نسبة استثمار الملاك المستخدمة في تمويل أصول المصرف ويتم حسابها بقسمة إجمالي حق الملكية على إجمالي الموجودات E/A، في الجدول رقم (8) يلاحظ أن هناك تبايناً كبيراً في النسب على مستوى المصرف الواحد ولكل عينة المصارف، وهذا التباين والتقلب هو أحد المؤشرات على وجود مشكلة أدت إلى تذبذب مستوى حقوق الملكية المستخدمة في تمويل أصول المصرف، التي يمكن تحليلها كما يأتي:

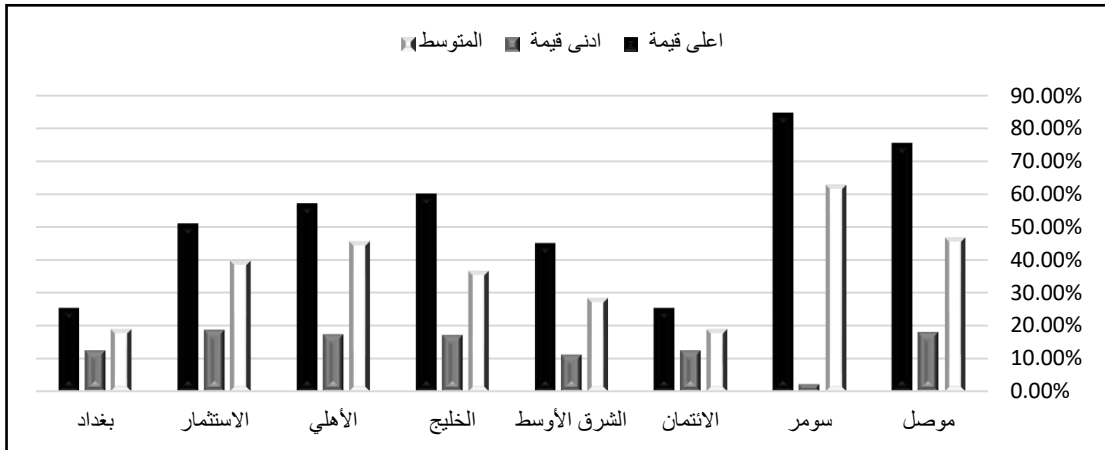
الجدول (8) حق الملكية الى الموجودات للمصارف عينة البحث للمدة 2006 - 2021									
المتوسط	السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار	مصرف الأهلي	مصرف الخليج	مصرف الشرق الأوسط	مصرف الائتمان	مصرف سومر	مصرف موصل
	2006	18.0%	18.6%	56.0%	29.5%	12.0%	18.0%	59.4%	26.9%
	2007	20.9%	29.7%	54.6%	20.0%	12.4%	20.9%	57.2%	27.2%
	2008	17.2%	29.7%	44.0%	17.1%	12.2%	17.2%	64.2%	18.0%
	2009	13.6%	32.6%	55.0%	22.9%	11.1%	13.6%	62.4%	29.1%
	2010	12.4%	35.9%	49.2%	23.4%	14.5%	12.4%	63.3%	28.0%
	2011	16.0%	35.7%	57.1%	33.4%	20.6%	16.0%	63.1%	34.5%
	2012	15.9%	31.3%	45.9%	17.4%	22.9%	15.9%	58.7%	34.7%

	36.2%	63.3%	16.5%	26.2%	22.7%	31.1%	35.8%	16.5%	2013
	75.5%	61.9%	16.0%	45.0%	42.4%	42.8%	50.8%	16.0%	2014
	71.9%	2.2%	17.3%	41.0%	39.7%	48.6%	51.0%	17.3%	2015
	64.8%	84.6%	23.6%	42.9%	39.6%	49.6%	50.1%	23.6%	2016
	66.1%	68.6%	25.4%	36.2%	53.2%	47.3%	49.3%	25.4%	2017
	64.9%	65.5%	24.0%	33.4%	54.4%	52.5%	46.6%	24.0%	2018
	65.5%	76.9%	24.2%	40.6%	51.6%	40.6%	49.2%	24.2%	2019
	67.8%	78.9%	19.6%	40.9%	60.1%	34.4%	46.4%	19.6%	2020
	35.1%	70.9%	20.1%	41.4%	56.5%	17.3%	40.4%	20.1%	2021
37.1	46.6%	62.6%	18.8%	28.3%	36.5%	45.4%	39.6%	18.8%	Mean
	20.1%	17.8%	3.9%	13.1%	15.2%	10.5%	9.8%	3.9%	STD
	18.0%	2.2%	12.4%	11.1%	17.1%	17.3%	18.6%	12.4%	MIN
	75.5%	84.6%	25.4%	45.0%	60.1%	57.1%	51.0%	25.4%	MAX

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام بيانات الملحق (2)

عند اجراء التحليل العمودي لمصارف عينة البحث نجد المتوسط الحسابي للمصارف كالاتي مصرف بغداد بمعدل (18.8%)، مصرف الاستثمار العراقي بمعدل (39.6%)، مصرف الأهلي العراقي بمعدل (45.4%)، مصرف الخليج التجاري بمعدل (36.5%)، مصرف الشرق الأوسط (28.3%)، مصرف الائتمان العراقي بمعدل (18.8%)، مصرف سومر التجاري (62.6%)، مصرف موصل للتنمية والاستثمار بمعدل (46.6%)، ويرجع ذلك إلى استخدام الأهمية النسبية لاستخراج نسب حقوق المالكين الى إجمالي الموجودات للمصارف عينة البحث عن طريق قسمة مبلغ كل عام على إجمالي المبالغ السنوية لتحويل المبالغ إلى نسب لتسهيل عملية المقارنة وربطها بالنسب المالية، وعليه فإن عملية التقييم في هذا الجانب ستعتمد على تحديد أعلى وأدنى قيمة حققها المصرف في مدة البحث، ونبدأ من المصرف الذي يحقق أعلى نسبة من سنوات البحث نجد أن مصرف سومر التجاري حقق أعلى نسبة خلال مدة البحث كانت في عام 2016 اذ بلغت (84.6%) وأقل نسبة تحققت في عام 2015 اذ بلغت (2.2%)، يليه مباشرة مصرف الموصل للتنمية والاستثمار الذي حقق أعلى نسبة في مدة البحث، والتي كانت في عام 2014، اذ بلغت (75.5%)، وأدنى نسبة تم تحقيقها في العام 2008، عندما بلغت (18.0%)، و تلاه مصرف الخليج التجاري الذي حقق أعلى نسبة في مدة البحث في عام 2020 اذ بلغت (60.1%) وأقل نسبة حققها في عام 2008 عندما بلغت (17.1%)، وتلاه المصرف الأهلي العراقي الذي حقق أعلى نسبة في مدة البحث في عام 2006 اذ بلغت (59.0%)، وأقل نسبة حققها في عام 2021 اذ بلغت (17.3%)، تلاه مصرف الاستثمار

العراقي الذي حقق أعلى نسبة خلال مدة البحث في عام 2015 عندها وصلت (51.0%) وكانت أقل نسبة وصلت إليها في عام 2006 إذ بلغت (18.0%)، وجاء بعده مصرف الشرق الأوسط الذي حقق أعلى نسبة في مدة البحث في عام 2014 وبلغت (45.0%) وأدنى نسبة سجلت في عام 2009 إذ بلغت (11.1%). ومن ثم المصرفين (بغداد والائتمان) جاءت بالمستوى نفسه من حيث اعلى واقل القيم إذ كانت أعلى نسبة في مدة البحث في عام 2017 إذ بلغت (25.4%)، وأدنى نسبة وصلت إليها عام 2010 إذ بلغت (12.4%).



الشكل (14) مقارنة بين المصارف التي تحقق اعلى وأدنى قيمة و(متوسطها) لكل مصرف خلال مدة البحث. المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (8)

وفي حالة "مقارنة المتوسطات التي حققتها المصارف التجارية العراقية" لنسبة حق الملكية الى الموجودات مع المتوسط العام نجده للمصارف بالشكل الآتي: ان المتوسط الذي يحققه مصرف بغداد هو (18.8%)، و المتوسط الذي يحققه مصرف الاستثمار العراقي هو (39.6%)، و المتوسط الذي يحققه مصرف الأهلي العراقي هو (45.4%)، و المتوسط الذي يحققه مصرف الخليج التجاري هو (36.5%)، و المتوسط الذي يحققه مصرف الشرق الاوسط هو (28.3%)، و المتوسط الذي يحققه مصرف الائتمان العراقي هو (18.8%)، و المتوسط الذي يحققه مصرف سومر التجاري هو (62.6%)، و المتوسط الذي يحققه مصرف موصل للتنمية والاستثمار هو (46.6%). وهذه النسبة تحدد نسبة التمويل الداخلي من قبل ملاك المصرف او المساهمين الى الموجودات بالمصرف وكانت النسبة متقلبة زيادة ونقصانا بمعنى كلما زادت النسبة أكثر فان ذلك يدل على مدى اعتماد المصرف بشكل كبير على تمويل اصوله من ملاكه وليس عن طريق الاقتراض الخارجي وهو امر جيد يزيد قدرة المصرف على الحصول على الائتمان في المستقبل لوجود ضمانات كافي له وعلى راسها الموجودات الممولة داخليا وتتحد

هذه النسبة عن طريق حق الملكية الى الموجودات. وكلما كان حجم التقلبات كبيرا في هذه النسبة كلما كان المصرف أكثر قلقا ويعتبر مؤشرا لعدم الثقة في التعامل مع هذا المصرف فزيادة النسبة تعني زيادة حق الملكية نسبتا الى موجودات وانخفاض النسبة تعني انخفاض حق الملكية نسبتا الى الموجودات.

3. تحليل نسبة نمو الودائع في المصارف العراقية عينة البحث:

Deposit growth rate analysis

يُقصد بنمو الودائع متوسط الزيادات في إجمالي ودائع المصرف في نهاية العام المالي كما هو مذكور في الميزانيات العمومية المدرجة في التقارير السنوية للمصرف، اي يعني معدل النمو السنوي للسنة المالية كما في 31 كانون الأول، وهو مقياس اخر لنمو القروض وتم ايجاد هذه النسبة بقسمة مبلغ لكل سنة حالية مطروحا من السنة السابقة على السنة السابقة، وعند متابعة معدل نمو الودائع تظهر نتائج تطبيقه بالجدول رقم (9) نلاحظ وجود اختلاف في المتوسطات على مستوى "المصرف الواحد" ولكل عينة المصارف وهذا الاختلاف والتذبذب هو أحد مؤشرات عدم التوازن الذي أدى إلى تذبذب في مستوى نمو الودائع نتيجة عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية في دولة عينة البحث التي يمكن تحليلها كما يأتي:

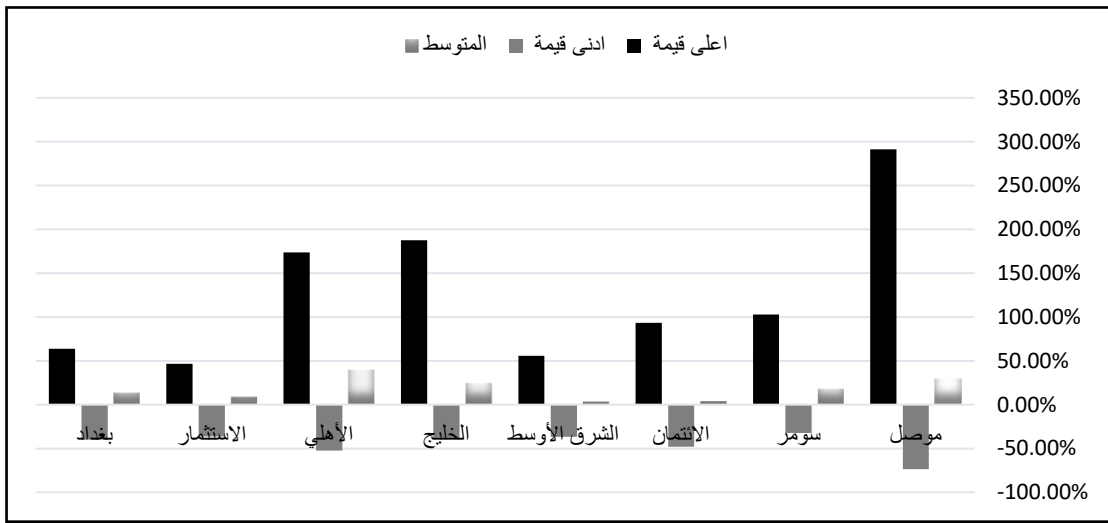
الجدول (9) نسبة نمو الودائع للمصارف عينة البحث للمدة 2006-2021									
	موصل	سومر	الانتمان	الشرق الأوسط	الخليج	الأهلي	الاستثمار	بغداد	السنة
		242,317,153,699	119,522,182,000	13,562,802,206	54,007,593,010	239,348,107,400	305,533,420,405	13,465,081,629	61,457,225,966
	37.2%	23.9%	-17.2%	39.2%	96.5%	60.9%	-36.2%	5.4%	2007
	69.3%	34.8%	-16.6%	-24.8%	56.2%	72.0%	30.9%	58.2%	2008
	17.5%	29.1%	5.5%	55.9%	13.1%	7.4%	19.2%	63.7%	2009
	-9.5%	33.0%	93.2%	18.7%	1.4%	28.3%	16.9%	21.6%	2010
	3.2%	34.2%	-39.3%	9.0%	14.2%	46.4%	34.7%	-13.1%	2011
	54.8%	102.7%	35.9%	21.9%	20.2%	104.5%	3.2%	49.7%	2012
	11.1%	0.3%	7.2%	-10.4%	60.0%	132.7%	46.5%	33.1%	2013
	-73.5%	28.9%	-18.1%	-35.1%	9.1%	-6.1%	-9.4%	7.0%	2014
	21.0%	-32.1%	-48.0%	-7.4%	-10.1%	-20.9%	1.3%	-39.8%	2015
	6.2%	-26.6%	10.4%	-24.1%	4.4%	-44.3%	-2.3%	-12.0%	2016
	9.6%	32.7%	-19.4%	28.9%	-37.8%	23.9%	-3.1%	-9.6%	2017
	15.9%	-10.1%	12.6%	32.3%	-12.4%	2.7%	-3.0%	9.5%	2018
	1.2%	-10.1%	28.3%	-36.8%	-13.5%	32.1%	-11.6%	2.4%	2019
	-14.4%	-22.4%	-23.6%	-1.7%	-10.3%	67.0%	27.5%	33.8%	2020
	291.2%	-11.8%	-26.8%	4.5%	13.4%	173.8%	-8.6%	7.9%	2021
0.159	0.145	0.071	0.454	0.136	0.047	-0.011	0.138	0.294	Mean
	0.289	0.218	0.587	0.341	0.281	0.354	0.349	0.793	STD
	-0.398	-0.362	-0.443	-0.378	-0.368	-0.480	-0.321	-0.735	MIN
	0.637	0.465	1.738	0.965	0.559	0.932	1.027	2.912	MAX

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام بيانات الملحق (2)

عند اجراء التحليل العمودي لمصارف عينة البحث نلاحظ السنة الأولى من المصرف سنة 2006 خالية من النمو لأنها سنة الاساس، اما السنوات الأخرى فهناك نمو واضح في المصرف لذا نجد المتوسط الحسابي للمصارف كالاتي مصرف بغداد بمعدل (0.294)، مصرف الاستثمار العراقي بمعدل (0.138) مصرف الأهلي العراقي بمعدل (-0.011) مصرف الخليج التجاري بمعدل (0.047)، مصرف الشرق الأوسط (0.136)، مصرف الائتمان العراقي بمعدل (0.454)، مصرف سومر التجاري (0.071)، مصرف موصل للتنمية والاستثمار بمعدل (0.145) ، ويرجع ذلك إلى استخدام الأهمية النسبية لاستخراج معدلات النمو في الودائع لمصارف عينة البحث عن طريق قسمة مبلغ كل سنة حالية مطروحًا من العام السابق على المبلغ السنوي للعام السابق ، لتحويل المبالغ إلى نسب لتسهيل عملية المقارنة وربطها بالنسب المالية ، وعليه فإن عملية التقييم في هذا الجانب ستعتمد على تحديد أعلى وأدنى قيمة حققها المصرف في مدة سنوات البحث ، ونبدأ من المصرف الذي حقق أعلى نسبة في سنوات مدة البحث نجد أن مصرف الموصل للتنمية والاستثمار حقق أعلى نسبة خلال مدة البحث وكانت في عام 2021 اذ بلغت (291.2%) وأدنى نسبة تم تحقيقها في عام 2014 عندما بلغت (-73.5%) ، تلاه مباشرة مصرف الخليج التجاري الذي حقق أعلى نسبة خلال مدة البحث في عام 2006 اذ بلغت (187.4%) وأدنى نسبة تم تحقيقها في عام 2017 اذ بلغت (37.8%)، وتلاه المصرف الأهلي العراقي الذي حقق أعلى معدل في مدة البحث والذي كان في عام 2013 اذ بلغ (132.7%)، وأدنى معدل حققه عام 2006 اذ بلغ (-52.2%)، ثم تلاه مصرف الائتمان العراقي الذي حقق أعلى نسبة في مدة البحث في عام 2010 عندما وصلت إلى (93.2%) وكانت أقل نسبة تحققت في عام 2015 اذ بلغت (-48.0%) ، يلحقه مصرف سومر التجاري الذي حقق أعلى نسبة خلال مدة البحث، والتي كانت في عام 2006 اذ بلغت (76.3%)، وكانت أقل نسبة تحققت في عام 2015 اذ بلغت (-32.1%)، يليه مصرف بغداد الذي حقق أعلى نسبة خلال البحث كانت في عام 2009، اذ بلغت (63.7%)، وأدنى نسبة تم تحقيقها في عام 2015، اذ بلغت (-39.8%)، وجاء بعده مصرف الشرق الأوسط الذي حقق أعلى نسبة في مدة البحث التي كانت في عام 2009 اذ بلغت (63.7%)، وهي أدنى نسبة وصلت إليها في عام 2008 اذ بلغت (-24.8%)، تلاه مصرف الاستثمار حقق أعلى نسبة

خلال مدة البحث والتي كانت في عام 2013 اذ بلغت (46.5)%. وأقل نسبة تحققت عام 2007 عندما بلغت (-36.2%).

يتضح من الجدول ان ارتفاع معدل النمو في الودائع مؤشر جيد لكن ينبغي استثماره لان عند احتفاظ المصرف بنسبة سيولة عالية دون استثمارها لها اثار سلبية على النشاط المصرفي لان السيولة العاطلة والفائضة وعدم استخدامها في تمويل النشاطات التجارية تؤثر سلبا على أرباح المصرف وضعف عملياته وانخفاض نشاطه وبالتالي اثاره سلبية على الاقتصاد، ارتفاع الودائع يعني ارتفاع حجم الاستثمارات وانخفاض معدل نمو الودائع يعني انخفاض حجم الاستثمارات.



الشكل (15) مقارنة بين المصارف التي تحقق أعلى وأدنى قيمة و(متوسطها) لكل مصرف خلال مدة البحث. المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (9)

وفي حالة "مقارنة المتوسطات التي حققتها المصارف التجارية العراقية" لنسب معدل النمو مع المتوسط العام و الذي يساوي (0.159) نجده للمصارف بالشكل الاتي: ان المتوسط الذي يحققه مصرف بغداد هو (0.294)، و المتوسط الذي يحققه مصرف الاستثمار العراقي هو (0.138)، و المتوسط الذي يحققه مصرف الأهلي العراقي هو (-0.011)، و المتوسط الذي يحققه مصرف الخليج التجاري هو (0.047)، و المتوسط الذي يحققه مصرف الشرق الاوسط هو (0.136)، و المتوسط الذي يحققه مصرف الائتمان العراقي هو (0.454)، و المتوسط الذي يحققه مصرف سومر التجاري هو (0.071)، و المتوسط الذي يحققه مصرف موصل للتنمية والاستثمار هو (0.145).

ثانياً: تحليل مؤشرات المتانة المالية للمصارف التجارية عينة البحث

Analysis of indicators of financial strength

1- العائد على الموجودات (ROA):

تعد هذه نسبة من اهم نسب الربحية واكثرها استخداما في التحليل المالي، وتشير الى معدل العائد المتحقق عند استثمار موجوداتها في أنشطة المصرف، وهذه النسبة تقيس مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح لمقدمي رأس المال جراء استخدام موجوداتها، ويتم ايجاد هذه النسبة بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على اجمالي الموجودات، وتعد مؤشرا جيدا لتقييم الاداء المالي وكفاءة سياسات المصرف، وان ارتفاعها يدل على كفاءة المصرف في استغلال موجوداتها بشكل الصحيح، واما انخفاضها فيشير الى ضعف تلك كفاءة — فعند متابعة نسبة العائد على الموجودات (ROA) والتي تظهر نتائج تطبيقها على بنود القوائم المالية لمصارف عينة البحث في جدول (10) نلاحظ ان هنالك تباين كبير في نسبة العائد على مستوى المصرف الواحد ولمصارف العينة جميعها، وهذا التباين والتذبذب احد الدلائل على وجود مشكلة ادت الى تذبذب مستوى الاداء المالي، والتي يمكن تحليلها كما يأتي:

الجدول (10) العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث للمدة 2006 - 2021								
السنة	بغداد	الاستثمار	الاهلي	الخليج	الشرق الأوسط	الانتمان	سومر	موصل
2006	2.93%	2.97%	-1.58%	3.31%	1.90%	3.99%	3.32%	3.02%
2007	6.19%	7.38%	3.62%	0.36%	3.98%	6.12%	3.42%	4.46%
2008	4.04%	5.82%	4.98%	0.50%	0.62%	5.46%	1.31%	3.68%
2009	2.32%	2.83%	7.41%	3.10%	3.38%	2.46%	5.44%	3.93%
2010	1.69%	4.25%	1.26%	2.27%	1.74%	1.63%	4.74%	5.22%
2011	2.85%	3.56%	1.57%	3.52%	3.24%	4.17%	1.68%	4.86%
2012	2.28%	0.90%	5.40%	4.24%	3.49%	4.50%	0.51%	2.98%
2013	2.20%	6.06%	3.06%	4.18%	3.16%	2.28%	0.89%	6.30%
2014	1.80%	6.24%	1.45%	5.24%	0.63%	2.15%	0.65%	0.62%
2015	0.86%	3.78%	0.78%	1.72%	0.98%	1.88%	1.15%	-0.88%
2016	1.69%	1.76%	4.06%	0.73%	-1.85%	0.97%	1.19%	0.86%
2017	2.52%	0.70%	0.49%	0.70%	-7.77%	1.41%	1.03%	1.20%
2018	0.37%	0.56%	-1.50%	1.02%	-2.87%	1.12%	2.21%	6.31%
2019	0.64%	3.25%	1.45%	-0.66%	0.01%	-1.17%	0.29%	0.83%
2020	1.42%	0.82%	1.10%	-0.29%	-3.23%	-0.65%	0.32%	0.37%
2021	1.95%	1.42%	1.43%	-0.94%	4.53%	-1.06%	0.31%	0.48%

2.12	2.77%	1.78%	2.20%	0.75%	1.81%	2.19%	3.27%	2.23%	Mean
	2.30%	1.62%	2.20%	3.29%	1.92%	2.43%	2.20%	1.40%	STD
	-0.88%	0.29%	-1.17%	-7.77%	-0.94%	-1.58%	0.56%	0.37%	MIN
	6.31%	5.44%	6.12%	4.53%	5.24%	7.41%	7.38%	6.19%	MAX

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام بيانات الملحق (2)

تم قياس معدل العائد على الموجودات في البحوث المصرفية وذلك لقياس ربحية المصارف، وقياس هذا المعدل مقدار الأرباح المكتسبة لكل وحدة نقدية (الدينار كوحدة نقدية في العراق) أو أي عملة أخرى من الموجودات وفي الوقت نفسه يعكس هذا المعدل كيف يمكن لإدارة المصرف أن تستخدم مواردها الاستثمارية الحقيقية بشكل جيد وتوليد الأرباح بكفاءة، لذا يوضح الجدول (10) حركة واتجاه معدل العائد على الموجودات لثمانية مصارف عينة البحث ولمدة (16) سنة من (2006-2021) وبما يعادل 128 مشاهدة)، لذا يتضح ما يلي:

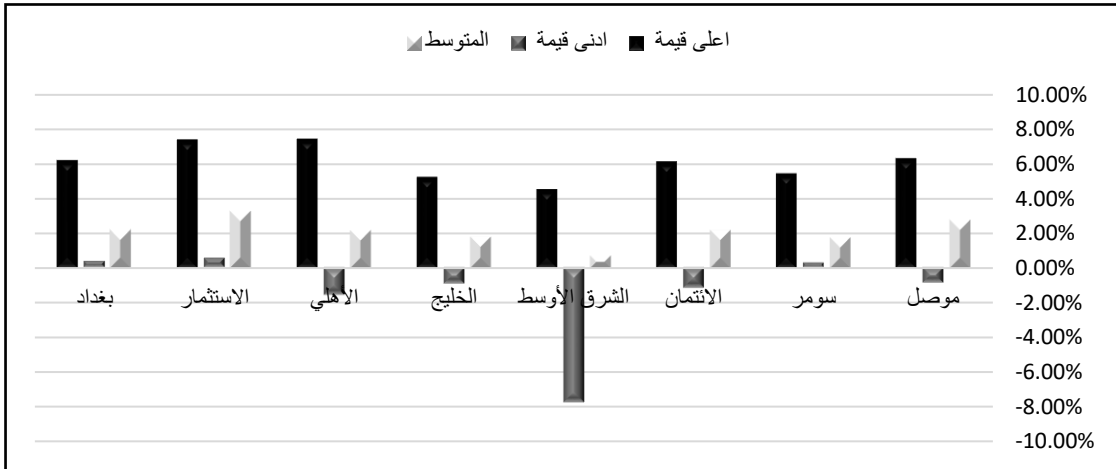
عند التحليل العمودي بين المصارف عينة البحث نجد ان مصرف الاستثمار العراقي حقق أعلى مستوى من المعدل العائد على الموجودات بلغ (3.27%) وهذا يدل على ان مصرف الاستثمار العراقي هو أكثر المصارف قدرة على توليد الأرباح عبر استخدام موجوداته المتاحة امامه خلال سنوات التحليل المعتمدة، وان اعلى نسبة حققها المصرف خلال مدة البحث في سنة 2007 اذ بلغت (7.38%) واقل نسبة حققها في سنة 2018 اذ بلغت (0.56%) كما هو مبين في الشكل (10)، يليه مباشرة مصرف بغداد بنسبة (2.23%)، وكانت أعلى نسبة حققها المصرف في مدة البحث في عام 2007 اذ بلغت (6.19%)، وأقل نسبة حققها في عام 2018 اذ بلغ (0.37%)، فيما جاء مصرف الموصل للتنمية والاستثمار في المرتبة الثالثة بنسبة (2.77%)، وكانت أعلى نسبة حققها المصرف في مدة البحث في عام 2013 اذ بلغت (6.30%) وهي أقل نسبة حققتها عام 2015 اذ بلغت (-0.88%) وجاء مصرف الائتمان العراقي في المرتبة الرابعة بنسبة (2.20%)، وأن أعلى نسبة حققها المصرف في مدة البحث كانت في عام 2007 اذ بلغت (6.12%)، وأقل نسبة تم تحقيقها في عام 2021 اذ بلغت (-1.06%)، و نجد أن المصرف الأهلي العراقي هو أقل المصارف التي حققت أدنى مستوى من معدل العائد العام على الموجودات، وهو من المصارف الأقل قدرة على توليد الأرباح عبر استخدام موجوداته اذ بلغت نسبة (2.19%)، وكانت أعلى نسبة حققها المصرف في مدة البحث في عام 2007، اذ بلغت (7.38%)، وأدنى نسبة تم تحقيقها في عام 2018، اذ بلغت (0.37%)، ويليه مباشرة مصرف

الخليج التجاري بنسبة (1.81%)، وكانت أعلى نسبة حققها المصرف في مدة البحث في عام 2007 اذ بلغت (6.19%)، وأدنى نسبة تم تحقيقها في عام 2014 عندما بلغت (5.40%)، و تلاه مباشرة مصرف سومر التجاري بنسبة (1.78%)، وأن أعلى نسبة حققها المصرف في مدة البحث كانت في عام 2009 اذ بلغت (5.22%) وأقل نسبة حققها في عام 2019 اذ بلغت (0.29%)، وجاء بعده مصرف الشرق الأوسط بنسبة (0.75%)، وكانت أعلى نسبة حققها المصرف خلال مدة البحث في عام 2007 اذ بلغت (3.98%)، وأدنى نسبة تم تحقيقها في عام 2017 اذ بلغت (-7.77%). وعند اجراء المقارنة بين المصارف عينة البحث مع المعدل العام المتحقق للمصارف جميعها خلال مدة البحث والذي بلغ (2.12)، اذ تبين النتائج ان خمسة مصارف حققت معدلات فاقت المتوسط العام وهي (مصرف بغداد، مصرف الاستثمار العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار)، والمصارف الأخرى لم تحقق المقدار الذي حققه المعدل العام وهي (مصرف الخليج التجاري، ومصرف الشرق الاوسط، ومصرف سومر التجاري).

بمعنى ان المصرف الذي يحقق اعلى متوسط يعد من أفضل المصارف من ناحية معدل العائد على الموجودات، اما المصرف الذي يحقق أدنى متوسط يعد من أقل المصارف عائداً على موجوداته، مما يدل ذلك على أن المصارف ذات المعدل المرتفع لها أفضلية وقابلية على توليد الأرباح من استثمارها الحقيقي في موجودات المصرف، فضلا عن السنة الذي تحقق اعلى عائد هي من أفضل السنوات والسنة الذي تحقق اقل عائد هي أدنى السنوات، ومن جانب آخر يبين الجدول (10) أن المصارف خلال سنوات البحث كانت في مرحلة تفاوت قليل ونسبي مما أثر ذلك على المصرف.

واستنادا الى ما سبق نجد ان المصارف عينة البحث تتفاوت من سنة الى اخرى على وفق النتائج الذي ظهرت في نسبة العائد على الموجودات للمصارف كافة خلال سنوات التحليل المالي والذي اظهر ايضا تفاوت وتباين المصارف عينة البحث في قدرتها على توليد الارباح عبر استخدام الموجودات المصرف، كما ان توليد الارباح والحصول عليها يعد من الاهداف الاستراتيجية في المصارف التجارية العراقية كافة، ويتم تقديم هذا المعدل في شكل نسبة مئوية، وكلما ارتفعت نسبة هذا المعدل دل ذلك بشكل عام على كفاءة إدارة واستثمار المصرف لأصولها. ارتفاع هذه النسبة يعني ان المصرف تمكن من استغلال مناسب للموجودات لتحقيق

عائد عالي وانخفاضه يعني المصرف لم يتمكن من استغلال مناسب للموجودات لتحقيق عائد عليها.



الشكل (16) المصارف التي تحقق اعلى وأقل قيمة و(متوسطها) لكل مصرف لمدة البحث.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (10)

وفي حالة "مقارنة المتوسطات التي حققتها المصارف التجارية العراقية" لنسب العائد على الموجودات مع المتوسط العام نجده للمصارف بالشكل الآتي: ان المتوسط الذي يحققه مصرف بغداد هو (2.23%)، و المتوسط الذي يحققه مصرف الاستثمار العراقي هو (3.27%)، و المتوسط الذي يحققه مصرف الأهلي العراقي هو (2.19%)، و المتوسط الذي يحققه مصرف الخليج التجاري هو (1.81%)، و المتوسط الذي يحققه مصرف الشرق الأوسط هو (0.75%)، و المتوسط الذي يحققه مصرف الائتمان العراقي هو (2.20%)، و المتوسط الذي يحققه مصرف سومر التجاري هو (1.78%)، و المتوسط الذي يحققه مصرف موصل للتنمية والاستثمار هو (2.77%).

2. العائد على حق الملكية (ROE): Return on Equity

تشير هذه النسبة إلى قدرة صافي الربح الذي تم تحقيقه مقابل كل دينار ساهم به المالكون، والهدف منه هو زيادة وتعظيم قيمة المساهمين، وتشير هذه النسبة إلى مدى قدرة المصرف على توظيف أموال المساهمين بكفاءة وفاعلية من أجل تحقيق الأرباح خلال فترة زمنية محددة، ويتم احتساب هذه النسبة وفقاً لمؤشرات السلامة المالية المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي ويمكن توضيح نتائج التحليل في جدول رقم (11) لمتابعة نسبة العائد على حق الملكية والذي يوضح نتائج تطبيقه على عناصر القوائم المالية للمصارف عينة البحث.

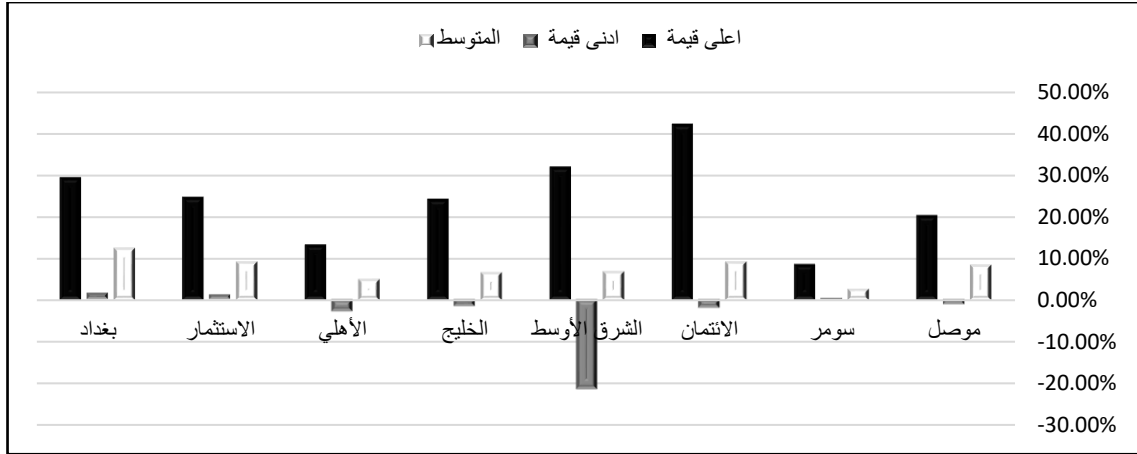
في الجدول رقم (11) نلاحظ ان هنالك اختلاف في هذه النسبة على مستوى المصرف الواحد ولمصارف العينة جميعها، وهذا الاختلاف والتقلب أحد البراهين على وجود مشكلة ادت الى تذبذب مستوى الاداء المالي وكذلك بسبب الظروف السياسية والاقتصادية، والتي يمكن تحليلها على النحو يأتي:

الجدول (11) العائد على حق الملكية للمصارف عينة البحث للمدة 2006-2021								
السنة	بغداد	الاستثمار	الاهلي	الخليج	الشرق الأوسط	الائتمان	سومر	موصل
2006	16.3%	16.0%	-2.8%	11.2%	15.9%	42.3%	5.6%	11.2%
2007	29.6%	24.9%	6.6%	0.7%	32.1%	28.2%	6.0%	16.4%
2008	23.5%	19.6%	11.3%	1.1%	5.1%	19.8%	2.0%	20.4%
2009	17.1%	8.7%	13.5%	13.5%	30.4%	8.0%	8.7%	13.5%
2010	13.6%	11.8%	2.6%	9.7%	12.0%	7.2%	7.5%	18.7%
2011	17.9%	10.0%	2.8%	10.6%	15.7%	12.2%	2.7%	14.1%
2012	14.3%	2.9%	11.8%	24.4%	15.2%	14.4%	0.9%	8.6%
2013	13.3%	16.9%	9.9%	18.4%	12.1%	7.0%	1.4%	17.4%
2014	11.2%	12.3%	3.4%	12.4%	1.4%	4.6%	1.0%	0.8%
2015	4.9%	7.4%	1.6%	4.3%	2.4%	3.9%	1.6%	-1.2%
2016	7.2%	3.5%	8.2%	1.8%	-4.3%	1.6%	1.4%	1.3%
2017	9.9%	1.4%	1.0%	1.3%	-21.5%	2.1%	1.5%	1.8%
2018	1.6%	1.2%	-2.9%	1.9%	-8.6%	1.8%	3.4%	9.7%
2019	2.7%	6.6%	3.6%	-1.3%	0.0%	-2.1%	0.4%	1.3%
2020	7.3%	1.8%	3.2%	-0.5%	-7.9%	-1.2%	0.4%	0.5%
2021	9.7%	3.5%	8.3%	-1.7%	10.9%	-1.7%	0.4%	1.4%
Mean	12.50%	9.27%	5.12%	6.75%	6.93%	9.26%	2.81%	8.50%
STD	7.43%	7.16%	4.99%	7.78%	14.08%	12.07%	2.67%	7.61%
MIN	1.56%	1.20%	-2.87%	-1.66%	-21.47%	-2.06%	0.37%	-1.23%
MAX	29.56%	24.85%	13.45%	24.38%	32.10%	42.35%	8.72%	20.42%

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام بيانات الملحق (2)

يعد معدل العائد على حق الملكية من أكثر النسب استعمالاً وشيوعاً في تقييم الأداء المالي، ويعكس معدل العائد على حق الملكية معدل العائد المتوقع عن استثمار أموال المالكين، ويكشف عن أداء إدارة المصارف، ولذلك فإن ارتفاع هذا المعدل هو مؤشر إيجابي إذ يقوم بتشجيع المالكين على بقاء استثماراتهم وزيادتها، أما في حالة انخفاض هذا المعدل يدل ذلك على أن المؤشر سلبي تجاه المالكين ولا يشجعهم على البقاء في استثماراتهم. لذا يتضح ما يأتي:

عند اجراء التحليل العمودي لعمل مقارنة بين مصارف عينة البحث بعضها مع البعض الاخر عبر سنوات البحث لمعدل العائد على حقوق المساهمين نجد ان مصرف بغداد هو المصرف الاكثر قدرة على توليد الارباح وهو ما حقق أعلى متوسط لهذه النسبة من المصارف الأخرى، اذ حقق متوسط نسبة العائد على حق الملكية بلغ (12.50%)، وأن أعلى نسبة حققها المصرف في مدة البحث كانت في عام 2007 اذ بلغت (29.6) %، وأدنى نسبة محققة في عام 2018، اذ بلغت (1.6%)، وتلاه مصرف الاستثمار العراقي، اذ بلغت النسبة (9.27%)، وان اعلى نسبة حققها المصرف خلال مدة البحث كانت في سنة 2007 اذ بلغت (24.9%) واقل نسبة حققها في سنة 2018 اذ بلغت (1.2%)، فيما جاء مصرف الائتمان العراقي في المرتبة الثالثة بمتوسط (9.26%)، وأعلى نسبة حققها المصرف في مدة البحث كانت في عام 2007 اذ بلغت (28.2%)، وأدنى نسبة تم تحقيقها في عام 2019 اذا وصلت (2.1%)، وجاء مصرف الموصل للتنمية والاستثمار في المرتبة الرابعة بنسبة (8.50%)، وكانت أعلى نسبة حققها المصرف في مدة البحث في عام 2008 اذ بلغت (20.4%)، وأقل نسبة تم تحقيقها في عام 2015، اذ بلغت (1.2-)%، حتى جاء مصرف الشرق الأوسط بعده، اذ بلغت النسبة (6.93%)، وكانت أعلى نسبة حققها المصرف في مدة البحث هي في عام 2007 بلغت (32.1%)، وأدنى نسبة تحققت عام 2017 اذ بلغت (-21.5%) . وجاء المصرف الخليج التجاري في المرتبة السادسة بنسبة (6.75%)، وكانت أعلى نسبة حققها المصرف خلال مدة البحث في عام 2012، اذ بلغت (24.4%)، وأقل نسبة حققها في عام 2021 اذ بلغت (1.7-)%، وجاء المصرف الأهلي العراقي في المركز السابع بنسبة (5.12%)، وكانت أعلى نسبة حققها المصرف في مدة البحث في عام 2009، اذ بلغت (13.5%) و أقل نسبة حققها في عام 2018 اذ بلغت (-2.9%)، وحل مصرف سومر التجاري في المرتبة الأخيرة بنسبة (2.81%)، وذلك من خلال أعلى نسبة حققها المصرف خلال مدة البحث كانت في عام 2009 اذ بلغت (8.7%)، وأدنى نسبة تم تحقيقها في الأعوام 2019 و 2020 و 2021 وبالتساوي إذا بلغ المتوسط السنوي (0.4).



الشكل (17) مقارنة بين المصارف التي تحقق أعلى وأدنى قيمة و(متوسطها) لكل مصرف خلال مدة البحث.
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (11)

في حالة مقارنة المتوسطات التي حققتها المصارف في عينة البحث لنسبة العائد على حق الملكية مع المتوسط العام والتي بلغت (7.64%) نجد أن هناك أربعة مصارف حققت معدلا حسابيا لمعدل العائد على حقوق الملكية أعلى من المتوسط العام، وأن هذه المصارف هي (مصرف بغداد، ومصرف الاستثمار العراقي، ومصرف الائتمان العراقي، ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار)، ونجد أن المصارف (الأهلي والخليج والشرق الأوسط وسومر) كانت نسبة العائد على حق الملكية بالنسبة لهم أقل من المتوسط العام.

ويتضح من الجدول (11) أن المصرف الذي يحقق أعلى متوسطا يعد من أفضل المصارف من ناحية العائد على حق ملكيه، اما المصرف الذي يحقق أدنى متوسط فيعد من أقل المصارف عائداً على حقوق مالكيه.

ومما سبق يمكننا معرفة التباين الحاصل في نتائج نسبة العائد على حق الملكية التي تم التوصل اليها لكل مصرف من المصارف التجاري العراقية عينة البحث لكافة السنوات التحليل والذي أظهر ايضا تفاوت المصارف عينة البحث، إذ تعد نسبة العائد على حق الملكية واحدة من الاهداف الاستراتيجية في المصارف التجاري العراقية لكونها أهم المصدر من مصادر مواجهة المخاطر، و يوفر ROE أيضاً نظرة ثاقبة حول كيفية استخدام إدارة المصرف للتمويل من حقوق الملكية لتنمية الأعمال و يمكن أن يعني عائد حقوق الملكية المستدام والمتزايد بمرور الوقت أن المصرف جيد في توليد قيمة للمساهمين و ارتفاع هذه النسبة معنى ذلك استخدام امثل لحقوق الملكية أدى الى تحقيق أرباح عالية و انخفاض النسبة تعني لم يتمكن المصرف من استغلال حق الملكية بشكل مناسب وتحقيق عائد مطلوب عليها .

3. نسبة المصروفات التشغيلية الى اجمالي الموجودات: **The ratio of operating expenses to total assets**

هي نسبة كفاءة تقيس نفقات التشغيل، أي المصروفات غير المرتبطة بالفائدة للمصرف فيما يتعلق بحجمه أو قاعدة الموجودات، لا تتأثر النسبة بالتغيرات في سعر الفائدة وبالتالي تقدم صورة أفضل لكفاءة المصرف، من حيث كفاءة إدارته لمصروفاته مقارنة بأصوله. وبذلك، فإن النسبة تساعد في قياس كفاءة المصرف في الأوقات التي يكون هناك تغيير كبير في أسعار الفائدة أو فروق الأسعار.

تبين نتائج تحليل المتغير المصروفات التشغيلية الى الموجودات الموضحة في الجدول التالي رقم (12)، فعند متابعة هذه نسبة التي تظهر نتائج تطبيقها على عناصر القوائم المالية لمصارف عينة البحث:

الجدول (12) المصروفات التشغيلية الى الموجودات للمصارف عينة البحث للمدة 2006- 2021								
السنة	بغداد	الاستثمار	الأهلي	الخليج	الشرق الأوسط	الائتمان	سومر	موصل
2006	1.1%	1.3%	1.3%	1.3%	2.0%	3.9%	0.3%	0.9%
2007	1.2%	3.0%	2.1%	2.5%	1.9%	2.5%	0.6%	0.8%
2008	1.9%	2.6%	2.6%	2.8%	4.5%	3.7%	0.8%	0.8%
2009	1.0%	2.1%	2.1%	2.3%	2.5%	2.2%	1.1%	0.6%
2010	0.7%	1.2%	1.2%	2.4%	1.9%	0.6%	3.1%	0.6%
2011	1.0%	1.3%	1.1%	1.8%	1.8%	2.7%	2.8%	1.1%
2012	0.7%	1.6%	0.9%	1.2%	1.7%	1.9%	0.6%	0.2%
2013	0.7%	1.8%	1.1%	1.3%	2.1%	1.6%	1.2%	0.8%
2014	0.7%	1.9%	1.6%	2.7%	1.9%	0.5%	1.9%	1.0%
2015	0.8%	1.8%	1.6%	3.6%	2.7%	0.3%	0.9%	0.1%
2016	3.0%	1.4%	2.9%	2.1%	2.5%	1.9%	1.3%	1.0%
2017	3.3%	1.4%	3.1%	2.6%	2.2%	1.4%	2.3%	1.1%
2018	2.4%	1.1%	4.1%	2.7%	1.8%	0.8%	0.6%	1.5%
2019	2.3%	1.1%	3.6%	2.5%	2.0%	0.8%	0.6%	1.1%
2020	1.7%	0.9%	2.8%	2.4%	2.3%	0.6%	1.1%	1.1%
2021	0.9%	0.8%	2.6%	2.6%	2.1%	1.0%	0.5%	0.7%
Mean	1.5%	1.6%	2.2%	2.3%	2.2%	1.6%	1.2%	0.8%
STD	0.9%	0.6%	1.0%	0.6%	0.7%	1.1%	0.8%	0.4%
MIN	0.7%	0.8%	0.9%	1.2%	1.7%	0.3%	0.3%	0.1%

المتوسط

1.7

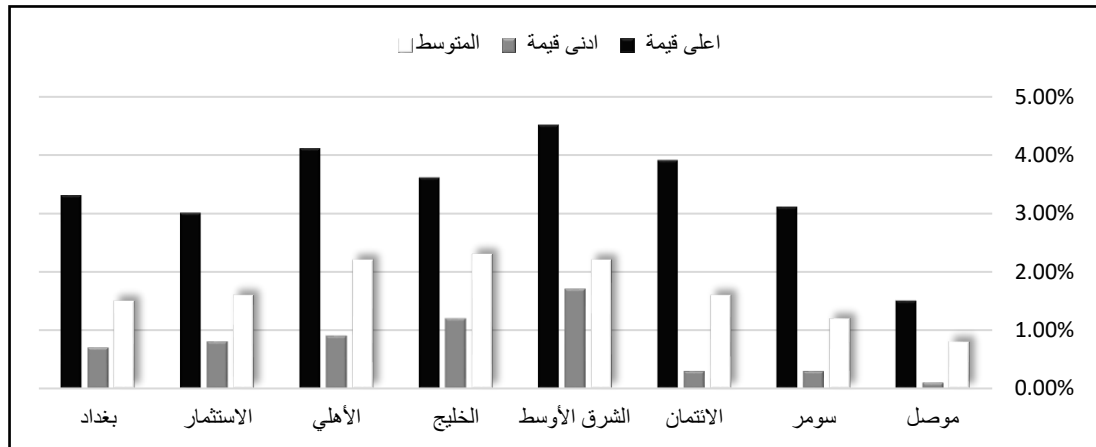
1.5%	3.1%	3.9%	4.5%	3.6%	4.1%	3.0%	3.3%	MAX
------	------	------	------	------	------	------	------	-----

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام بيانات ملحق (2)

تعد هذه النسبة مؤشر مهم لقياس الكفاءة المصرفية، وتشير هذه النسبة إلى نجاح إدارة المصرف وقدرة وكفاءة الموظفين، لذا يوضح الجدول (12) حركة واتجاه المصروفات التشغيلية الى الموجودات للمصارف عينة البحث، ومن خلال ذلك يتضح ما يأتي:

عند تحليل المصارف عينة البحث مع بعضها بشكل عامودي من حيث المعدل الذي تم تحقيقه من قبل كل مصرف لستة عشر سنة نجد ان مصرف الخليج التجاري هو من حقق أعلى معدل من بين المصارف عينة البحث والذي بلغ المعدل له (2.3%) أي ان المصرف لديه قدرة على كفاءة إدارة الموجودات اكثر من المصارف الاخرى عينة البحث ، وان اعلى نسبة حققها خلال مدة البحث كانت في سنة 2015 اذ بلغت (3.6%) واقل نسبة حققها في سنة 2012 اذ بلغت (1.2%) ، ونجد مصرف الأهلي العراقي ومصرف الشرق الاوسط في المرتبة الثانية في سنة 2018 للمصرف الأهلي العراقي اذ بلغت (4.1%)، وفي سنة 2008 لمصرف الشرق الأوسط اذ بلغت (4.5%) واقل نسبة حققها المصرفان في سنة 2021 للمصرف الأهلي العراقي اذ بلغت (0.9%)، ولمصرف الشرق الأوسط في سنة 2012 اذ بلغت (1.9%) ، اما في المرتبة الثالثة كانا مصرف الاستثمار العراقي و مصرف الائتمان التجاري بمتوسط بلغ (1.6%) ، وان اعلى نسبة حققها المصرفان خلال مدة البحث كانت في سنة 2007 لمصرف الاستثمار العراقي اذ بلغت (3.0%) و (3.9%) خلال سنة 2006 لمصرف الائتمان التجاري، واقل نسبة حققها المصرفان في سنة 2021 لمصرف الاستثمار العراقي اذ بلغت (0.8%) ، بينما مصرف الائتمان بلغت نسبته (0.3%) خلال سنة 2015، اما المصرف بغداد فجاء في المرتبة من الرابعة وكان المتوسط فيها (1.5%) ، وان اعلى نسبة حققها المصرف خلال مدة البحث كانت في سنة 2017 اذ بلغت (3.3%) واقل نسبة حققها في سنوات 2012 و2013 و2014 اذ بلغت (0.7%) ، اما في المرتبة الخامسة كان مصرف سومر التجاري بمتوسط بلغ (1.2%) ، وان اعلى نسبة حققها المصرف خلال مدة البحث كانت في سنة 2010 اذ بلغت (3.1%) واقل نسبة حققها المصرف في سنة 2006 اذ بلغت (0.3%) ، وان أدنى معدل تم تحقيقه للنسبة كان في مصرف موصل للتنمية والاستثمار والذي بلغ متوسطه (0.8%) ، وان اعلى نسبة حققها المصرف خلال مدة البحث

كانت في سنة 2018 اذ بلغت (1.5%) واقل نسبة حققها في سنة 2015 اذ بلغت (0.1%) ، وبينما عند مقارنة المعدلات التي حققتها المصارف التجارية العراقية خلال مدة البحث مع المعدل العام المحسوب والذي بلغ (1.7%) نجد ان ثلاث مصارف حققوا متوسطاً حسابياً أكثر من المعدل العام وهما (مصرف الأهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري، ومصرف الشرق الاوسط) في حين نجد خمس مصارف اخرى حققت متوسطاً حسابياً كان أقل من المعدل العام وهي (مصرف بغداد، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الائتمان التجاري، مصرف سومر التجاري، مصرف موصل للتنمية والاستثمار). ومما سبق ومن الجدول رقم (13) نجد ان المصارف عينة البحث تفاوتت في تحقيقها لنسبة المصروفات التشغيلية الى الموجودات وخصوصا مصرف موصل للتنمية والاستثمار إذ ابتعدا كثيراً عن المعدل العام الذي تم اعتماده في البحث، اما مصرف الخليج التجاري تكون نسبته اعلى بقليل، وبالنسبة للمصارف التي حققت معدلات أعلى من المعدل العام بكثير فهو مصرف الشرق الأوسط، كما موضح في الشكل:



الشكل (18) مقارنة بين المصارف التي تحقق أعلى وأدنى قيمة (متوسطها) لكل مصرف خلال مدة البحث.
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (12)

يتضح مما سبق ان خفض النسبة يكون أفضل للمصارف لأنه يشير إلى كفاءة أفضل علاوة على ذلك، تعني النسبة المتدنية أيضاً أن قاعدة أصول المصرف كافية لتغطية تكاليفه التشغيلية أي مستوى أعلى من الموجودات مرغوب فيه، ولكن ليس تكاليف تشغيلية أعلى. وعليه، فإن المصرف الذي يحقق نسبة تكاليف تشغيل أقل إلى نسبة الموجودات على أساس ثابت أفضل من حيث كفاءة التشغيل والعكس صحيح. وتعتبر نسبة تكلفة التشغيل إلى الموجودات نسبة كفاءة مهمة لحقيقة أننا قادرون على تتبع التغييرات في تكلفة التشغيل فيما يتعلق بالتغيرات في الموجودات

وأيضًا مؤشر على مزيج أعمال المصرف يمكن مقارنتها في الوقت المناسب ومع الشركات الأخرى لفهم كفاءة المصارف

4. مؤشر كفاية رأس المال : Capital adequacy indicator

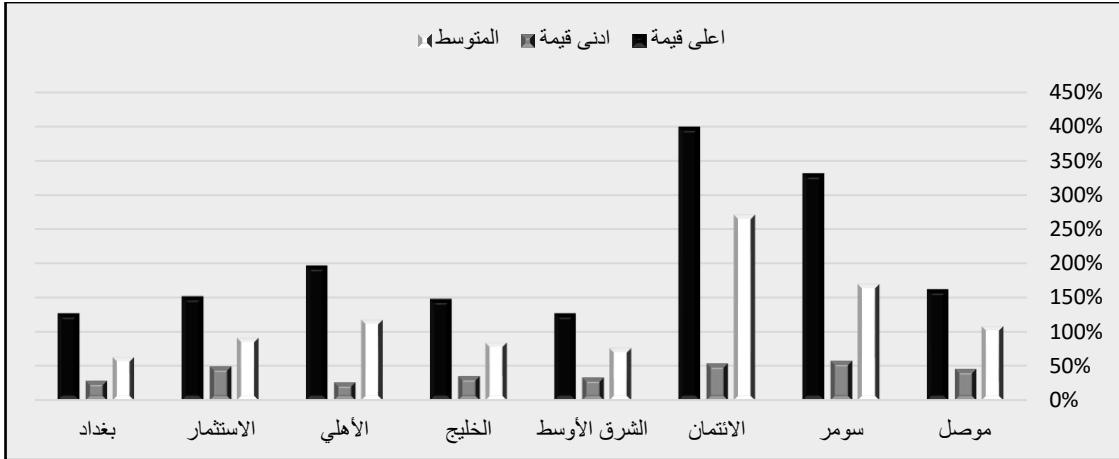
تعد مؤشرات كفاية رأس المال وفقا لبازل (1) و(2) و(3) من أهم مؤشرات الأمان المالي والتي تبرز طبيعة القطاع المالي والمصرفي ومدى استقراره وتعرضه للأزمات المالية والاقتصادية، إذ تعمل كأداة إنذار مبكر عند تعرض القطاع المصرفي لأية مخاطر قد يواجهها. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر مؤشرات الأمان المالي من بين المعايير التي تسمح بمقارنة المواقف لكشف الأزمات المالية والحد منها، لأنها أداة فعالة لقياس سلامة القطاع المصرفي، إذ تقوم على أسس موضوعية ومعايير دولية صادرة من صندوق النقد الدولي.

الجدول (13) كفاية رأس المال للمصارف عينة البحث للمدة 2006-2021								
السنة	بغداد	الاستثمار	الأهلي	الخليج	الشرق الأوسط	الانتمان	سومر	موصل
2006	58%	51%	151%	65%	44%	53%	57%	89%
2007	59%	78%	165%	42%	54%	145%	57%	102%
2008	73%	59%	164%	35%	39%	174%	64%	45%
2009	49%	78%	197%	59%	39%	218%	57%	58%
2010	60%	49%	124%	49%	33%	218%	57%	65%
2011	37%	63%	196%	60%	49%	250%	125%	69%
2012	55%	76%	133%	51%	53%	314%	207%	120%
2013	59%	63%	104%	78%	73%	314%	185%	136%
2014	58%	93%	111%	73%	109%	286%	186%	149%
2015	64%	152%	116%	75%	104%	302%	217%	120%
2016	86%	130%	103%	89%	99%	374%	243%	142%
2017	103%	139%	106%	125%	127%	399%	263%	162%
2018	127%	122%	83%	131%	106%	370%	309%	139%
2019	64%	102%	58%	148%	110%	374%	331%	123%
2020	28%	105%	39%	121%	92%	264%	171%	125%
2021	33%	103%	26%	148%	78%	265%	179%	83%
Mean	63%	91%	117%	84%	76%	270%	169%	108%
STD	25%	32%	50%	38%	31%	94%	92%	36%

45%	57%	53%	33%	35%	26%	49%	28%	MIN
162%	331%	399%	127%	148%	197%	152%	127%	MAX

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام بيانات الملحق (2)

عند اجراء التحليل العمودي للمصارف عينة البحث نجد متوسطات الحسابية لجميع المصارف بمعدلات مختلفة وذلك من اجل استخراج النسب الخاصة بكفاية رأس المال للمصارف عينة البحث من خلال قسمة الجزء على الكل، للتحويل المبالغ الى النسب من اجل تسهيل عملية المقارنة وربطها مع النسب المالية، وعلية فانة عملية التقييم في هذا الجانب سيعتمد على تحديد اعلى وأدنى قيمة يحققها المصرف خلال مدة سنوات البحث. و نبدأ من المصرف الذي يحقق اعلى نسبة من سنوات مدة البحث، نجد ان مصرف الائتمان التجاري حقق اعلى نسبة خلال مدة البحث كانت في سنة 2017 اذ بلغت (399%) واقل نسبة حققها في سنة 2006 اذ بلغت (53%)، ويليه مباشرة مصرف سومر التجاري الذي حقق اعلى نسبة خلال مدة البحث كانت في سنة 2019 اذ بلغت (331%) واقل نسبة حققها في سنوات 2006 ، 2007 اذ بلغت (57%) في السنتين، وجاء بعده مصرف الأهلي العراقي والذي حقق اعلى نسبة خلال مدة البحث كانت في سنة 2009 اذ بلغت (197%) واقل نسبة حققها في سنة 2021 اذ بلغت (26%) ، ومن ثم جاء مصرف موصل للتنمية والاستثمار والذي حقق اعلى نسبة خلال مدة البحث كانت في سنة 2017 اذ بلغت (162%) واقل نسبة حققها في سنة 2008 اذ بلغت (45%) ، ومن ثم جاء مصرف الاستثمار العراقي والذي حقق اعلى نسبة خلال مدة البحث كانت في سنة 2015 اذ بلغت (152%) واقل نسبة حققها في سنة 2010 اذ بلغت (49%) ، ومن ثم جاء مصرف الخليج التجاري والذي حقق اعلى نسبة خلال مدة البحث كانت في سنة 2019 اذ بلغت (148%) واقل نسبة حققها في سنة 2008 اذ بلغت (35%) ، ومن ثم جاء بعدها بالمرتبة الأخيرة مصرفي بغداد والشرق الأوسط والذي حقق اعلى نسبة خلال مدة البحث كانت في سنة 2018 اذ بلغت (127%) ، واقل نسبة حققها في سنة 2020 اذ بلغت (28%) ، و اعلى نسبة حققها مصرف الشرق الأوسط اذ بلغت (127%) واقل نسبة حققها في سنة 2010 اذ بلغت (33%) ، وفي حالة مقارنة المتوسطات التي حققتها المصارف التجاري العراقية لنسبة كفاية رأس المال مع المعدل العام نجده نفس المعدل هو (122%).



الشكل (19) مقارنة بين المصارف التي تحقق أعلى وأدنى قيمة و (متوسطها) لكل مصرف خلال مدة البحث.
المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (13)

يتضح مما سبق ان ارتفاع نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة المصرف أي قدرة المصرف على تسديد التزاماته ومواجهة أي خسائر قد تحدث في المستقبل اما انخفاضها فهي ضعف قدرة المصرف على تسديد التزاماته ومواجهته لاي خسائر قد تحدث في المستقبل.

5. مؤشر الرافعة المالية: Leverage indicator

تُعرّف الرافعة المالية بأنها "مزيج من أموال المالكين والدائنين، والتي تعبر عن نسبة الديون إلى مجموع الموجودات. ويعرف الرفع المالي بأنه درجة تعتمد عليها المؤسسات على مصادر التمويل الثابتة لتمويل أنشطتها، سواء الدخل (القروض أو الأسهم الممتازة)، وينبغي أن تلتزم المؤسسة بدفع هذه الإيرادات، مما يؤثر على الأرباح التي يجنيها الملاك ودرجة المخاطر التي يواجهونها، ويشير مصطلح تأثير الرافعة المالية إلى تأثير الاقتراض على صناديق الأسهم الخاصة، ويعتمد دور الرافعة المالية على الهياكل المالية للمؤسسات، كما ان الرافعة المالية هي قدرة المقترض على تحقيق عوائد متزايدة على الملكية، وهناك ممولون يشيرون إلى أن مصطلح الرافعة المالية هو أحد المصطلحات التي تم إنشاؤها للتعبير عن الأشياء السلبية غير المرحب بها وتقديمها بشكل أفضل من استخدام مصطلحات مثل: الدين أو الديون، مما يشير إلى ضعف خطير، ونقول إن الرافعة المالية هي مصطلح يشير إلى الثقة والقوة، ومن نتائج تحليل المتغير الموضحة في الجدول الاتي رقم (14)، فعند متابعة نسبة الرافعة المالية تظهر نتائج تطبيقه على مصارف عينة البحث في الجدول، فعند متابعة نسبة الرافعة المالية والتي تظهر نتائج تطبيقها على المصارف عينة البحث في الجدول نلاحظ ان هنالك تباين كبير في نسبة الرافع

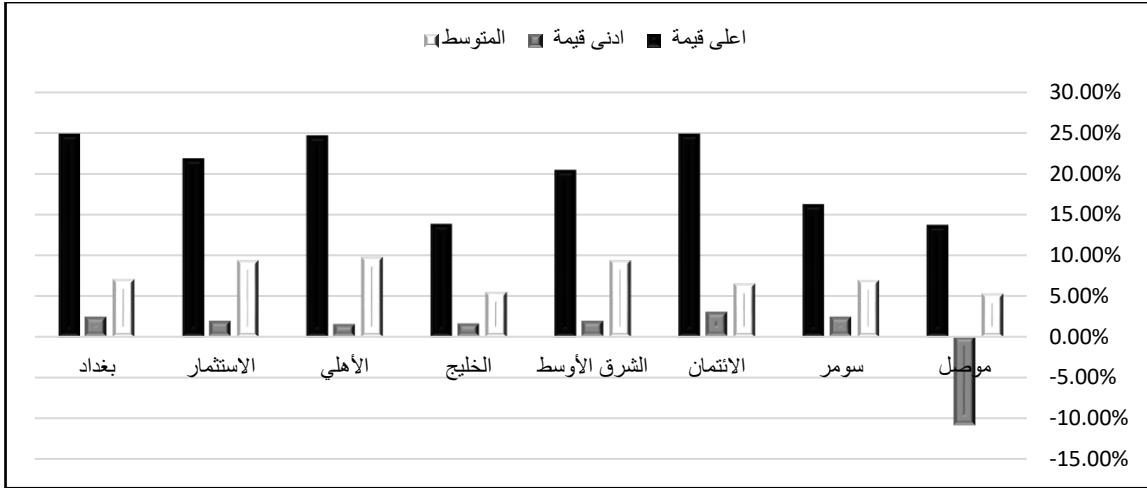
المالي على مستوى المصرف الواحد ولمصارف العينة جميعها، وهذا التباين والتذبذب أحد الدلائل على وجود مشكلة ادت الى تذبذب مستوى الاداء المالي، والتي يمكن تحليلها كما يأتي:

الجدول (14) نسبة الرافعة المالية للمصارف عينة البحث للمدة 2006-2021								
السنة	بغداد	الاستثمار	الأهلي	الخليج	الشرق الأوسط	الانتمان	سومر	موصل
2006	8.9%	10.1%	8.5%	4.5%	8.1%	5.1%	8.7%	5.1%
2007	8.8%	12.1%	2.8%	5.2%	3.5%	8.0%	7.2%	-1.8%
2008	8.4%	7.1%	2.8%	13.8%	3.4%	10.0%	6.8%	12.7%
2009	3.9%	5.3%	2.1%	4.2%	5.5%	8.1%	7.1%	-10.8%
2010	3.9%	7.6%	2.7%	6.4%	5.6%	5.0%	4.6%	6.1%
2011	4.1%	7.1%	1.9%	5.0%	3.7%	7.0%	6.1%	5.0%
2012	3.6%	17.6%	8.2%	1.6%	1.9%	5.5%	2.4%	1.3%
2013	4.5%	9.8%	2.5%	4.4%	2.5%	4.2%	2.9%	4.2%
2014	2.4%	3.3%	2.3%	1.7%	2.6%	3.7%	5.8%	3.9%
2015	24.8%	1.9%	1.5%	9.7%	9.8%	24.8%	3.7%	4.5%
2016	10.6%	5.9%	24.6%	7.1%	17.3%	4.3%	5.4%	12.8%
2017	8.0%	7.8%	22.1%	2.8%	20.4%	3.6%	8.4%	9.3%
2018	5.8%	14.1%	14.9%	5.3%	13.0%	4.4%	14.7%	6.7%
2019	5.1%	11.0%	19.9%	6.9%	18.2%	3.3%	5.0%	5.6%
2020	4.8%	6.5%	18.8%	4.5%	18.0%	3.0%	4.7%	6.7%
2021	4.8%	21.8%	19.2%	5.4%	15.2%	4.0%	16.2%	13.7%
Mean	7.0%	9.3%	9.7%	5.5%	9.3%	6.5%	6.9%	5.3%
STD	5.3%	5.2%	8.6%	3.0%	6.7%	5.3%	3.8%	5.9%
MIN	2.4%	1.9%	1.5%	1.6%	1.9%	3.0%	2.4%	-10.8%
MAX	24.8%	21.8%	24.6%	13.8%	20.4%	24.8%	16.2%	13.7%

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام بيانات الملحق (2)

عند اجراء التحليل العمودي بين المصارف التجاري العراقية عينة البحث فهذه المرة تتم المقارنة بين المتوسط لكل مصرف الذي تم احتسابه لكل السنوات التي تم دراستها، إذ كان مصرف الأهلي العراقي هو أعلى المصارف تحقيقاً لمعدل نسبة الرافعة المالية والذي بلغ (9.7%) وهذا يدل على أن مصرف الأهلي العراقي هو المصرف الأكثر يتم توفير حماية لأموال المودعين ، وان اعلى نسبة حققها المصرف خلال مدة البحث كانت في سنة 2016 اذ بلغت (24.6%) و اقل نسبة حققها في سنة 2011 اذ بلغت (1.9%) ، في حين جاء مصرفي الاستثمار العراقي والشرق

الأوسط في المرتبة الثانية من حيث توفير حماية لأموال المودعين وحقق متوسط (9.3%) ، وان أعلى نسبة حققها المصرف خلال مدة البحث كانت في سنة 2021 اذ بلغت (21.8%) واقل نسبة حققها في سنة 2015 اذ بلغت (1.9%) ، بالنسبة لمصرف الشرق الأوسط فأعلى نسبة حققها في سنة 2017 اذ بلغت (20.4%) و اقل نسبة حققها 2012 اذ بلغت (1.9%) ، وجاء مصرف بغداد في المرتبة الرابعة وحقق نسبة (7.0%) ، وان أعلى نسبة حققها المصرف خلال مدة البحث كانت في سنة 2015 اذ بلغت (24.8%) واقل نسبة حققها في سنة 2014 اذ بلغت (2.4%)، وجاء مصرف سومر التجاري بالمرتبة الخامسة بمتوسط (6.9%) ، وان أعلى نسبة حققها المصرف خلال مدة البحث كانت في سنة 2021 اذ بلغت (16.2%) واقل نسبة حققها في سنة 2012 اذ بلغت (2.4%) ، وجاء مصرف الائتمان التجاري بالمرتبة السادسة بمتوسط (6.5%) ، وان أعلى نسبة حققها المصرف خلال مدة البحث كانت في سنة 2015 اذ بلغت (24.8%) واقل نسبة حققها في سنة 2020 اذ بلغت (3.0%) ، وجاء مصرف الخليج التجاري بالمرتبة السابعة بمتوسط (5.5%) ، وان أعلى نسبة حققها المصرف خلال مدة البحث كانت في سنة 2008 اذ بلغت (13.8%) واقل نسبة حققها في سنة 2020 اذ بلغت (3.0%) ، وان مصرف موصل للتتمية والاستثمار هو أدنى المصارف تحقيقاً لمعدل نسبة الرافعة المالية وحل في المرتبة الأخيرة من بين المصارف عينة البحث بمتوسط بلغ (5.3%) وهذا يعني ان مصرف موصل هو اقل المصارف يوفر حماية لأموال المودعين وتسديد الودائع من الاموال المملوكة له ، وان أعلى نسبة حققها المصرف خلال مدة البحث كانت في سنة 2021 اذ بلغت (13.7%) واقل نسبة حققها في سنة 2009 اذ بلغت (10.8-%)، أما المعدل العام المحسوب لكل المصارف خلال السنوات جميعها الذي تم اعتماده معدلاً معيارياً لمقارنة النتائج البحث فقد بلغ (7.4%) فعند مقارنته لكل مصرف فنجد أنّ ثلاثة مصارف تجاوز هذا المعدل وهي (مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الأهلي العراقي، مصرف الشرق الأوسط)، بينما خمسة مصارف كانت أقل من هذا المعدل وهي (مصرف بغداد، مصرف الخليج التجاري، مصرف الائتمان، مصرف سومر، مصرف موصل للتتمية والاستثمار).



الشكل (20) مقارنة بين المصارف التي تحقق أعلى وأدنى قيمة و (متوسطها) لكل مصرف خلال مدة البحث.
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (14)

يتضح مما سبق ان باستخدام هذا المقياس، يمكن مقارنة نفوذ مصرف ما مع نفوذ المصارف الأخرى في نفس العمل، يمكن أن يعكس هذه المعلومات مدى الاستقرار المالي للمصرف، كلما ارتفعت النسبة، زادت درجة الرافعة المالية، وعليه، زادت مخاطر الاستثمار في تلك المصرف، وان الجانب السلبي لوجود نسبة عالية من إجمالي الدين إلى إجمالي الموجودات هو أن تحمل ديون إضافية قد يصبح مكلفاً للغاية من المحتمل أن يدفع المصرف بالفعل مدفوعات رأس المال والفائدة، مستنزفة أرباح المصرف بدلاً من إعادة استثمارها في المصرف وإن "انخفاض نسبة مجموع الديون إلى مجموع الموجودات" ليس بالضرورة جيداً أو سيئاً هذا يعني ببساطة أن المصرف قرر إعطاء الأولوية لجمع الأموال عن طريق إصدار أسهم للمستثمرين بدلاً من الحصول على قروض من أحد المصارف في حين أن الحساب الأقل يعني أن المصرف يتجنب دفع نفس القدر من الفائدة، فهذا يعني أيضاً أن المالكين يحتفظون بأرباح متبقية أقل، لأن المساهمين قد يحق لهم الحصول على جزء من أرباح المصرف.

ثالثاً: متغير القيمة السوقية المضافة (MVA): Market value added variable

هو الفرق بين القيمة السوقية المضافة الحالية للمصرف ورأس المال الذي يساهم به المستثمرون (القيمة الدفترية). إذا كان القيمة السوقية المضافة موجبة، فهذا يعني أن المصارف قد أضافت قيمة، ولكن إذا كانت سلبية، فإن المصارف قد اتلفت القيمة. وتظهر نتائج تحليل المتغير في جدول رقم (16) القيمة السوقية المضافة لمصارف عينة البحث والسنوات المعتمدة، عند متابعة القيمة السوقية المضافة للمصارف والتي تظهر نتائجها. معدل النمو (العام الحالي - العام السابق ÷ العام السابق) في السوق المالية لعينة البحث للمصارف في الجدول (16)، نلاحظ أن

هناك تبايناً كبيراً في القيمة السوقية المضافة على مستوى المصرف الواحد ولجميع عينة المصارف وهذا التباين والتقلب هو أحد المؤشرات على وجود مشكلة أدت إلى تقلب في مستوى الأداء المالي والتي يمكن تحليل ذلك من خلال عرض جداول القيمة السوقية المضافة ومعدل نمو القيمة السوقية المضافة على النحو الآتي كما في الجداول (15 و16) ، وان تفسير نتائج التحليل المالي (القيمة السوقية المضافة المضافة) بخصوص القيمة السوقية المضافة المبالغ اغلبها سالبة وهذا يبرر بأنه وقت الاكتتاب يصبح هناك تقدير للأموال على الموجودات يعتبر من ضمن رأس المال والموجود حتى يضخم فيتم اعطاءه قيم تقديرية مثلا الموجود 4 مليار يقيم على انه 6 مليار او 8 مليار او 7 مليار أي أكثر من قيمته الحقيقية حتى يصبح رأس المال مطابق لشروط البنك المركزي وهذا مخالف في الدولة العراقية عن باقي الدول.

جدول (15) القيمة السوقية المضافة (MVA)

السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار	المصرف الأهلي	مصرف الخليج	مصرف الشرق الأوسط	مصرف الائتمان	مصرف سومر	مصرف الموصل
2006	46456745992.0000	7490346000.0000	-111121841.0000	6006411629.0000	12817189258.0000	228790620416.0000	8081402601.0000	15660183033.0000
2007	88109297957.0000	-275358000.0000	-1695512000.0000	5084338770.0000	27050976293.0000	102124244413.0000	-7971025312.0000	-4453129542.0000
2008	70874062002.0000	-7671438000.0000	-8580598000.0000	-4800279006.0000	47686900949.0000	106430136325.0000	-9251753897.0000	-10907012335.0000
2009	44830428000.0000	18117557000.0000	-8271970000.0000	30799042895.0000	83146133802.0000	177087363613.0000	-14248650910.0000	17826042118.0000
2010	44412085000.0000	4569804000.0000	-12413474000.0000	17742717547.0000	-11498352240.0000	109906540381.0000	-19538956112.0000	-18890285044.0000
2011	39380160000.0000	-22107674000.0000	-20416986000.0000	-60623956284.0000	54100620849.0000	208034513000.0000	-23976397000.0000	-21655174986.0000
2012	185639152000.0000	31792333000.0000	-30023993882.0000	-35781509846.0000	31253807672.0000	59452517000.0000	-40367372000.0000	-50729938707.0000
2013	69237586000.0000	63643342000.0000	56458832034.0000	-16484100291.0000	37220404791.0000	164420633000.0000	-9500541000.0000	-85379124294.0000
2014	95080802000.0000	-113749256000.0000	-125886979914.0000	-75974012631.0000	-157074411660.0000	-27671143000.0000	-10507823000.0000	-115479792605.0000
2015	24011627000.0000	-131262187000.0000	-157896326552.0000	-168625505884.0000	-149467572232.0000	-154309851000.0000	-26210198000.0000	-199482687938.0000
2016	-55321705000.0000	-139792736000.0000	-185232592000.0000	-182733784273.0000	-164593538000.0000	-119398511000.0000	-42139192000.0000	-124237948687.0000
2017	-124442042000.0000	-178082676000.0000	-168219322000.0000	-203887340766.0000	-183397703000.0000	-145456738000.0000	-42513283000.0000	-189842860433.0000
2018	-194242720000.0000	-213101916367.0000	-190849745000.0000	-257472925906.0000	-234967532000.0000	-213694366000.0000	-4338260000.0000	-225374159459.0000
2019	-198641424000.0000	-193126478492.0000	-104141507000.0000	-264709058201.0000	-242290296000.0000	-189626650000.0000	-141920267000.0000	-228060944044.0000
2020	-175935852000.0000	-207774459718.0000	-77294926000.0000	-265172111451.0000	-234891189000.0000	-191199445000.0000	-16287459000.0000	-236764136165.0000
2021	-124629878000.0000	-188138358446.0000	-8362149000.0000	-259325776837.0000	-215181362000.0000	-193761016000.0000	-14092957000.0000	-233619336262.0000
المجموع	-199,947,479,000	-1,269,469,156,023	-1,042,938,371,155	-1,735,957,850,535	-1,300,085,922,518	-78,871,151,852	-600,414,203,630	-1,711,390,305,350

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام بيانات الملحق (1)

الجدول (16) معدل نمو القيمة السوقية المضافة للمصارف التجارية عينة البحث للمدة 2006-2021

السنة	بغداد	الاستثمار العراقي	الأهلي	الخليج	الشرق الاوسط	الانتمان	سومر	موصل
2006	-0.2812	-0.0059	0.0001	-0.0035	-0.0099	-2.9008	-0.0135	-0.0092
2007	0.8966	-1.0368	14.2581	-0.1535	1.1105	-0.5536	-1.9863	-1.2844
2008	-0.1956	26.8599	4.0608	-1.9441	0.7629	0.0422	0.1607	1.4493
2009	-0.3675	-3.3617	-0.0360	-7.4161	0.7436	0.6639	0.5401	-2.6344
2010	-0.0093	-0.7478	0.5007	-0.4239	-1.1383	-0.3794	0.3713	-2.0597
2011	-0.1133	-5.8378	0.6447	-4.4168	-5.7051	0.8928	0.2271	0.1464
2012	3.7140	-2.4381	0.4705	-0.4098	-0.4223	-0.7142	0.6836	1.3426
2013	-0.6270	1.0018	-2.8805	-0.5393	0.1909	1.7656	-0.7646	0.6830
2014	0.3733	-2.7873	-3.2297	3.6089	-5.2201	-1.1683	0.1060	0.3526
2015	-0.7475	0.1540	0.2543	1.2195	-0.0484	4.5766	1.4944	0.7274
2016	-3.3040	0.0650	0.1731	0.0837	0.1012	-0.2262	0.6077	-0.3772
2017	1.2494	0.2739	-0.0918	0.1158	0.1142	0.2182	0.0089	0.5281
2018	0.5609	0.1966	0.1345	0.2628	0.2812	0.4691	0.0204	0.1872
2019	0.0226	-0.0937	-0.4543	0.0281	0.0312	-0.1126	2.2714	0.0119
2020	-0.1143	0.0758	-0.2578	0.0017	-0.0305	0.0083	0.1476	0.0382

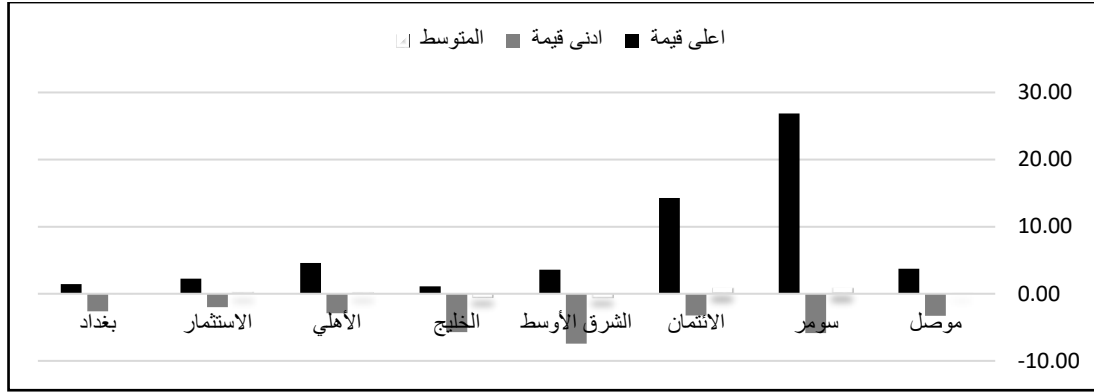
المتوسط

	-0.0133	-0.9135	0.0134	-0.0839	-0.0220	-0.8918	-0.0945	-0.2916	2021
0.0856	-0.0570	0.1851	0.1622	-0.5827	-0.6255	0.7909	0.7640	0.0478	mean
	1.1040	0.9517	1.5482	1.9724	2.4123	3.9207	7.1834	1.3858	std
	-2.6344	-1.9863	-2.9008	-5.7051	-7.4161	-3.2297	-5.8378	-3.304	min
	1.4493	2.2714	4.5766	1.1105	3.6089	14.2581	26.8599	3.714	max

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام بيانات الملحق (2)

عند إجراء التحليل العمودي لمصارف عينة البحث نجد المتوسطات الحسابية لمصارف عينة البحث بقسمة مبلغ كل سنة على إجمالي المبالغ السنوية كما هو موضح بالجدول وتحويل المبالغ إلى نسب في لتسهيل عملية المقارنة وربطها بالنسب المالية، وعليه فإن عملية التقييم في هذا الجانب ستعتمد على تحديد أعلى وأدنى قيمة حققها المصرف خلال مدة سنوات البحث، ونبدأ من مصرف الاستثمار الذي حقق أعلى نسبة من سنوات مدة البحث في عام 2008 وصلت إلى (26.8599%) وأقل نسبة في عام 2011 اذ بلغت نسبته (-5.8378%)، تلاه مباشرة مصرف الاهلي الذي حقق أعلى نسبة في مدة البحث والتي كانت في عام 2007 اذ بلغت (14.2581%) وأقل نسبة في عام 2014 اذ بلغت نسبته (-3.2297%)، تلاه مصرف الائتمان التجاري والذي حقق أعلى نسبة في مدة البحث في عام 2015 اذ بلغت (4.5766%) وكانت أقل نسبة في عام 2006 اذ بلغت (-2.9008%) يليه مصرف بغداد الذي حقق أعلى نسبة في مدة البحث والذي كان في عام 2012 اذ بلغ (3.714%) وأدنى نسبة تحققت عام 2016 اذ بلغت (-3.304%)، يليه مصرف الخليج الذي حقق أعلى نسبة في مدة البحث عام 2014 اذ بلغت (3.6089%) وأقل نسبة تم تحقيقها عام 2009 اذ بلغت (-7.4161%)، يأتي بعده مصرف سومر الذي حقق أعلى نسبة مئوية في مدة البحث التي كانت في عام 2019 اذ بلغت (2.2714%)، وأدنى نسبة محققة في عام 2007 اذ بلغت (-1.9863%)، ثم جاء بعده مصرف (موصل) الذي حقق أعلى نسبة مئوية في مدة البحث التي كانت في عام 2008 اذ بلغت (1.4493%)، وأدنى نسبة محققة في عام 2009 اذ بلغت (-2.6344%)، ثم جاء بعده مصرف (الشرق الاوسط) الذي حقق أعلى نسبة مئوية في مدة البحث التي كانت في عام 2007 اذ بلغت (1.1105%)، وأدنى نسبة محققة في عام 2011 اذ بلغت (-5.7051%).

يتضح مما سبق ان ارتفاع القيمة السوقية المضافة يمثل دليل على الإدارة الفعالة والقدرات التشغيلية القوية والعكس صحيح، ويمكن تفسيرها على أنها مقدار الثروة التي أوجدتها الإدارة للمستثمرين فضلا عن استثماراتهم في المصرف، وإن استمرار الإدارة الفعالة والتشغيل القوي يعزز من قيمة المصرف، مما يؤدي إلى اضافة قيمة مضافة موجبة للمصرف.



الشكل (21) مقارنة بين المصارف التي تحقق أعلى وأدنى قيمة لكل مصرف خلال مدة البحث.
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (16)

وفي حالة مقارنة المتوسطات التي حققتها المصارف التجارية العراقية للنسبة (القيمة السوقية المضافة المضافة) مع المتوسط العام نجد المتوسط الذي يحققه كل مصرف هو (0.0478%) لمصرف بغداد التجاري، و(0.7644%) لمصرف الاستثمار العراقي، و (0.7909%) لمصرف الأهلي العراقي، و(0.6255%) لمصرف الخليج التجاري (-0.5827%) لمصرف الشرق الأوسط، و(-0.1622%) لمصرف الائتمان التجاري، و(-0.1851%) لمصرف سومر التجاري، و(-0.0570%) لمصرف موصل للتنمية والاستثمار. نلاحظ هناك اختلاف واضح في معدل النمو للقيمة السوقية للمصارف التجارية "العينة المختارة" خلال المدة (2006-2021)، أي أربعة مصارف تحقق معدل أعلى من المتوسط العام هي (مصرف الاستثمار ومصرف الأهلي ومصرف الائتمان ومصرف سومر)، بينما أربعة مصارف تحقق معدل أدنى من المتوسط العام هي (مصرف بغداد ومصرف الخليج ومصرف الشرق الأوسط ومصرف موصل) وبناءً على ما تقدم، نجد أن مصارف عينة البحث تختلف من سنة إلى أخرى حسب النتائج التي ظهرت بهذه النسبة لجميع المصارف وإذا كانت هذه النسب ترتفع وتتنخفض، فإن السبب في ذلك يعود إلى التغير في النشاط المصرفي والمالي للمصارف، وبسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها دولة عينة البحث، خاصة في السنوات الأخيرة. وبناءً على ما تقدم ومن جدول رقم (15) يمكننا معرفة التباين في نتائج نسب القيمة السوقية المضافة لمجموع المبالغ التي تم الوصول إليها عبر سنوات التحليل لكل مصرف من المصارف في عينة البحث، إذ أن ارتبطت القيمة السوقية المضافة للمبالغ الإجمالية ارتباطاً وثيقاً بنشاط عمل المصرف ومستوى الربحية، الأمر الذي يدفع التجار إلى زيادة تعاملاتهم معهم لتقليل مخاطر نمو القروض. إذا كانت هذه النسب ترتفع وتتنخفض، فإن السبب في ذلك يعود إلى عدم استقرار

مبالغ الودائع المحققة في كل مدة، حسب النشاط المصرفي والمالي عبر السلسلة الزمنية المدروسة، وبناءً على ما سبق ومن جدول رقم (16) يمكن معرفة الفرق ما هو موجود في نتائج نسبة القيمة السوقية المضافة التي تم التوصل إليها عبر سنوات التحليل لكل مصرف من مصارف عينة البحث ، من أن القيمة السوقية المضافة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنشاط عمل المصرف و مستوى الربحية الذي يؤدي بالمستثمرين إلى زيادة الطلب على أسهمهم من عدمه مما يعكس تباين عينة البحث من المصارف في تحقيق نصيب حصة الأرباح المحققة ، وإذا كانت هذه النسب في صعود وهبوط ، و يعود السبب في ذلك إلى عدم استقرار حجم الأرباح المحققة حسب النشاط المصرفي والمالي في سنوات البحث وبسبب الظروف الاقتصادية التي مر بها العراق خاصة في السنوات الأخيرة. تعد القيمة المضافة العالية في السوق دليلاً على الإدارة الفعالة والقدرات التشغيلية القوية. قد تعني القيمة المنخفضة لقيمة السوق المضافة المنخفضة أن قيمة إجراءات الإدارة والاستثمارات أقل من قيمة رأس المال الذي يساهم به المساهمون. تعني القيمة المضافة الافتراضية السلبية أن إجراءات الإدارة والاستثمارات تقلصت وانعكست، أي لا ينبغي اعتبار مبلغ رأس المال الذي يساهم به المساهمون، وهو تمثيل للقيمة الناتجة عن إجراءات واستثمارات إدارة الشركة، و MVAs مؤشراً موثقاً لأداء الإدارة عبر الأسواق الصاعدة القوية عندما ترتفع أسعار الأسهم بشكل عام. كما لاحظنا في القيمة السوقية المضافة، فإن المبالغ في الغالب سلبية، وهذا يبرر أنه في وقت الاكتتاب هناك تقدير للأموال على الموجودات التي تعتبر ضمن رأس المال والأصل حتى يتم تضخيمها ويكون إعطاء قيم تقديرية أعلى مما هو موجود أكثر من قيمته الحقيقية حتى يصبح رأس المال مطابقاً لأوضاع البنك المركزي العراقي، وهذا مخالف لبلد عينة البحث من باقي الدول، بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية للعراق واختلافه من دول العالم. وبالتالي، قد تكون هناك ظروف اقتصادية وسياسية تمنع ذلك وتمنع هذه المؤسسات من تحقيق أهدافها وخططها التي ترغب في تحقيقها. من المعروف ان المدة من 2006 الى 2021 كانت صعبة اقتصاديا على العراق اذ رافقها هبوط في اسعار النفط ودخول العراق في صراع مع العصابات التكفيرية مما ادى الى استنزاف موارده الاقتصادية والمصارف. كما أن العوامل السياسية في الدولة تتحكم أحياناً في الوضع الاقتصادي. ويتضح مما تقدم عن طريق المؤشرات السابقة للمتغيرات (محددات نمو القروض،

المتانة المالية، نمو القيمة السوقية المضافة المضافة) يوضح الجدول (17) تسلسل المصارف عينة البحث من حيث المؤشرات الفرعية وكما موضح في ادناه.

جدول (17) تسلسل المصارف الثلاثة الأعلى متوسطا من بين المصارف عينة البحث

المتغيرات	المؤشرات	المصرف (1)	المصرف (2)	المصرف (3)
محددات نمو القروض	الودائع الى الموجودات	بغداد % 74.1	الشرق الأوسط %60.8	الائتمان %51.6
	حق الملكية الى الموجودات	سومر %62.16	موصل %46.6	الأهلي %45.4
	نمو الودائع	الأهلي % 39.3	موصل %29.1	الخليج % 24.5
مؤشرات المتانة المالية	العائد على الموجودات	الاستثمار %3.27	الموصل %2.77	بغداد %2.23
	العائد على حق الملكية	بغداد % 12.50	الاستثمار %9.27	الائتمان % 9.26
	الرافعة المالية	الأهلي %9.7	الاستثمار، الشرق الأوسط % 9.3	بغداد % 7.0
	المصرفيات التشغيلية الى الموجودات	الخليج %2.3	الأهلي، الشرق الأوسط %2.2	الاستثمار، الائتمان %1.6
	كفاية رأس المال	الائتمان %270	سومر %169	الأهلي %117
	القيمة السوقية المضافة	الأهلي %0.790	الاستثمار %0.764	سومر %0.1851

المصدر: من اعداد الباحث وفق النتائج السابقة

الفصل الثالث

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

نُظْمَة:

يتناول هذا المبحث محوراً أساسياً يُشكل النتيجة النهائية التي سعى لها الباحث من خلال بحثه وهو التحقق من فرضيات الدراسة وما طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة على مستوى علاقات التأثير للتوصل الى قناعة بانسجام النتائج مع نموذج الدراسة الفرضي المقترح في المنهجية، وهل هذه النتائج تدعمه ام تختلف معه، تركز هذه الدراسة من خلال النموذج المراد اختباره على ثلاثة متغيرات اساسية هي متغير محددات نمو القروض متغيراً مُستقلاً ومتغير مؤشرات المتانة المالية متغيراً مستقلاً ومتغير القيمة السوقية المضافة متغير مُعتمداً وأن التحقق من طبيعة التأثير بينهم يستلزم إجراء الاختبارات للتحقق من حجم التأثير على مستوى عينة الدراسة. تم ترميز متغيرات الدراسة المستقلة والمعتمدة في الجدول رقم (18) بهدف تعرّف البرامج الإحصائية على المتغيرات وقيمها بسهولة ويسر. وارتأى الباحث ان يكون رمز المتغير هو الحروف الأولى من المصطلح الإنجليزي المقابل له.

جدول (18) ترميز متغيرات الدراسة				
الرمز	المصطلح الإنجليزي	نوعه المتغير	المتغير	ت
DLG	Determinants Of Loan Growth	مستقل	محددات نمو القروض	1
D/A	Deposits To Assets		الودائع الى الموجودات	1-1
E/A	Ownership Right to Assets		حق الملكية الى الموجودات	2-1
G-D	Deposit Growth		نمو الودائع	3-1
IFR	Indicators Of Financial Robustness	مستقل	مؤشرات المتانة المالية	2

CAR	Capital Adequacy Ratio		نسبة كفاية رأس المال	1-2
LF	Financial Leverage		الرافعة المالية	2-2
ROA	The Rate of Return on Assets		معدل العائد على الموجودات	3-2
ROE	The Rate of Return on Equity		معدل العائد على حق الملكية	4-2
OE/A	Operating Expenses to Assets		المصروفات التشغيلية الى الموجودات	5-2
MVA	market value added	معتمد	مؤشر القيمة السوقية المضافة	3

المصدر: من اعداد الباحث

تم اختبار الفرضيات من خلال تحليل الانحدار وكما في المعادلة الاتية:

$$Y=B_0+B_1X_1+B_2X_2+B_3X_3+e-----(13)$$

Y =المتغير التابع

B_0 =الحد الثابت

B =الميل الحدي

X =المتغير المستقل

E =حد الخطأ

أولاً: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى للمصارف عينة الدراسة

"الفرضية الأولى": (H_0) عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو

القروض في مؤشرات المتانة المالية 5% والتي تنفرع الى الفرضيات الاتية:

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى للمصارف عينة الدراسة:

أ- مصرف بغداد: الفرضية الفرعية الاولى H_{01A} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة

احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر العائد على الموجودات)، تم تلخيص نتائج تقدير

نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى

الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر ROA لمصرف (بغداد) الى جانب

مستوى المعنوية لاختبار Sig في الجدول (19)

الجدول (19) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر العائد على الموجودات لمصرف بغداد

التقدير	Sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\widehat{\beta}_0$	0.046	0.045	- 0.20	0.18	0.90	قبول الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	-0.024					
$\widehat{\beta}_2$	0.041					
$\widehat{\beta}_3$	0.011					

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (19) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغ (0.045)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 4% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 96% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنويا اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية (Sig=0.90) التابع لاختبار F، قيمته أكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الاولى H_{01A} والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير العائد على الموجودات.

ب- مصرف الاستثمار: الفرضية الفرعية الاولى H_{01A} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر العائد على الموجودات)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر ROA لمصرف (الاستثمار) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار Sig في الجدول (20) ادناه.

الجدول (20) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر ROA لمصرف الاستثمار

التقدير	Sig	R2	Adjusted R2	F	Sig	القرار
$\widehat{\beta}_0$	-0.138	0.365	0.207	2.301	0.129	قبول الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	0.253					
$\widehat{\beta}_2$	0.114					
$\widehat{\beta}_3$	-0.040					

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (20) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت (0.365)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 36% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 64% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية (Sig=0.129) التابع لاختبار F، قيمته أكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الاولى H_{01A} والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير ROA.

ج- مصرف الأهلي التجاري: الفرضية الفرعية الاولى H_{01A} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر العائد على الموجودات)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محدّدات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر ROA لمصرف (الأهلي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار Sig في الجدول (21) ادناه.

الجدول (21) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محدّدات نمو القروض في مؤشر العائد على الموجودات لمصرف الأهلي

التقدير	Sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\widehat{\beta}_0$	-0.043	0.208	0.010	1.051	0.406	قبول الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	0.034					
$\widehat{\beta}_2$	0.094					
$\widehat{\beta}_3$	0.022					

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (21) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغ (0.208)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 20% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 80% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية (Sig=406) التابع لاختبار F، قيمته أكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الاولى H_{01A} والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير ROA.

د- مصرف الخليج التجاري: الفرضية الفرعية الاولى H_{01A} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر العائد على الموجودات)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محدثات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر ROA لمصرف (الخليج) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار Sig في الجدول (22).

جدول (22) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محدثات نمو القروض في مؤشر ROA

لمصرف الخليج

التقدير	Sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\hat{\beta}_0$	0.046	0.149	-0.064	0.701	0.569	قبول الفرضية العدمية
$\hat{\beta}_1$	-0.013					
$\hat{\beta}_2$	-0.055					
$\hat{\beta}_3$	0.006					

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (22) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت (0.149)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 14% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 86% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنويًا اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية (Sig=0.569) التابع لاختبار F، قيمته أكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الاولى H_{01A} والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير ROA.

هـ- مصرف الشرق الأوسط: الفرضية الفرعية الاولى H_{01A} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر العائد على الموجودات)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محدثات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر ROA لمصرف (مصرف الشرق الأوسط) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار Sig في الجدول (23)

جدول (23) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر العائد على الموجودات لمصرف الشرق الاوسط

التقدير	Sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\widehat{\beta}_0$	-0.189	0.108	0.456	3.349	0.056	قبول الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	0.249	0.049				
$\widehat{\beta}_2$	0.162	0.296				
$\widehat{\beta}_3$	-0.012	0.693				

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (23) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت (0.456)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 45% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 55% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنويًا اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية (Sig=0.05) التابع لاختبار F، قيمته أكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الاولى H_{01A} والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير ROA.

و- مصرف الائتمان: الفرضية الفرعية الاولى H_{01A} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر العائد على الموجودات)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر ROA لمصرف (مصرف الائتمان) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار Sig في الجدول (24) ادناه.

جدول (24) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر العائد على الموجودات لمصرف الائتمان

التقدير	Sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\widehat{\beta}_0$	0.066	0.352	0.696	9.179	0.002	رفض الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	0.007	0.932				
$\widehat{\beta}_2$	-0.111	0.144				
$\widehat{\beta}_3$	-0.023	0.066				

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (24) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت (0.696)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 69% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 31% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية (Sig=0.002) التابع لاختبار F ، قيمته اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الاولى H_{01A} والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير ROA.

ز- مصرف سومر: الفرضية الفرعية الاولى H_{01A} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر العائد على الموجودات)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر ROA لمصرف (مصرف سومر) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار Sig في الجدول (25).

جدول (25) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر العائد على

الموجودات لمصرف سومر

التقدير	Sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\widehat{\beta}_0$	0.675	0.188	-0.015	0.925	0.459	قبول الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	0.249					
$\widehat{\beta}_2$	0.867					
$\widehat{\beta}_3$	0.763					

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (25) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت (0.188)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 18% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 82% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية (Sig=0.0459) التابع لاختبار F ، قيمتها أكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نقبل

الفرضية الفرعية العدمية الاولى H_{01A} والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير **ROA**.

ح- مصرف موصل للتنمية والاستثمار: الفرضية الفرعية الاولى H_{01A} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر العائد على الموجودات)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محدثات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر **ROA** لمصرف (موصل للتنمية والاستثمار) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار Sig في الجدول (26) ادناه. جدول (26) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محدثات نمو القروض في مؤشر العائد على الموجودات لمصرف موصل للتنمية

التقدير	Sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\hat{\beta}_0$	0.103	0.061	0.389	4.183	0.035	رفض الفرضية العدمية
$\hat{\beta}_1$	-0.034	0.521				
$\hat{\beta}_2$	-0.120	0.061				
$\hat{\beta}_3$	-0.013	0.071				

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (26) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت (0.511)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 51% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 49% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية (**Sig=0.035**) التابع لاختبار **F**، قيمته أقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الاولى H_{01A} والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير **ROA**. مما سبق يتضح ان المصارف فقط من عينة الدراسة (مصرف الائتمان ومصرف موصل للتنمية والاستثمار) كانوا لهم تأثير المتغيرات المستقلة في متغير **ROA**.

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية للمصارف عينة الدراسة:

أ- مصرف بغداد: الفرضية الفرعية الثانية H_{01B} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر العائد على حق الملكية)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محدثات نمو القروض (الودائع الى

الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر ROE لمصرف (بغداد) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار Sig في الجدول (27) ادناه.

جدول (27) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر العائد على حق الملكية لمصرف بغداد

التقدير	sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\hat{\beta}_0$	0.249	0.486	-0.019	1.096	0.389	قبول الفرضية العدمية
$\hat{\beta}_1$	-0.069	0.879				
$\hat{\beta}_2$	-0.672	0.330				
$\hat{\beta}_3$	-0.065	0.482				

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (27) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.04$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 4% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 96% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.389$) التابع لاختبار F، قيمته أكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الثانية H_{02B} والتي تنص على (لا يوجد تأثيراً لجميع المتغيرات المستقلة في المتغير ROE).

ب- مصرف الاستثمار العراقي: الفرضية الفرعية الثانية H_{01B} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر العائد على حق الملكية)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر ROE لمصرف (الاستثمار العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار Sig في الجدول (28)

جدول (28) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر العائد على حق الملكية لمصرف الاستثمار العراقي

التقدير	sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\hat{\beta}_0$	-0.281	0.269	0.595	0.493	5.870	رفض الفرضية العدمية
$\hat{\beta}_1$	0.716	0.031				
$\hat{\beta}_2$	0.047	0.861				
$\hat{\beta}_3$	-0.122	0.111				

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (28) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.595$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 59% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 41% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.010$) التابع لاختبار F ، قيمته أكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الثانية H_{02B} والتي تنص على (لا يوجد تأثيراً لجميع المتغيرات المستقلة في المتغير ROE).

ج- مصرف الأهلي العراقي: الفرضية الفرعية الثانية H_{01B} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر العائد على حق الملكية)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محدثات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر ROE لمصرف (الأهلي العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار Sig في الجدول (29)

جدول (29) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محدثات نمو القروض في مؤشر العائد على حق الملكية لمصرف الأهلي العراقي

التقدير	sig	R^2	Adjusted R^2	F	Sig	القرار	
$\hat{\beta}_0$	-0.017	0.830	0.027	0.092	1.508	0.263	قبول الفرضية العدمية
$\hat{\beta}_1$	0.036	0.663					
$\hat{\beta}_2$	0.087	0.590					
$\hat{\beta}_3$	0.046	0.110					

"المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (29) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.027$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 2% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 98% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.263$) التابع لاختبار F ، قيمته أكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الثانية H_{02B} والتي تنص على (لا يوجد تأثيراً لجميع المتغيرات المستقلة في المتغير ROE).

د- مصرف الخليج التجاري: الفرضية الفرعية الثانية H_{01B} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر العائد على حق الملكية)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محدثات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر ROE لمصرف (الخليج التجاري) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار Sig في الجدول (30)

جدول (30) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محدثات نمو القروض في مؤشر العائد على حق الملكية لمصرف الخليج التجاري

التقدير	Sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار	
$\hat{\beta}_0$	0.363	0.561	0.452	5.121	0.015	نرفض الفرضية العدمية	
$\hat{\beta}_1$	-0.254						0.040
$\hat{\beta}_2$	-0.442						0.003
$\hat{\beta}_3$	-0.003						0.919

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (30) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.561$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 56% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 44% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.015$) التابع لاختبار F، قيمته اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الثانية H_{02B} والتي تنص على (لا يوجد تأثيراً لجميع المتغيرات المستقلة في المتغير ROE).

هـ- مصرف الشرق الاوسط: الفرضية الفرعية الثانية H_{01B} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر العائد على حق الملكية)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محدثات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر ROE لمصرف (الشرق الاوسط) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار Sig في الجدول (31)

جدول (31) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر العائد على حق الملكية لمصرف الشرق الاوسط

التقدير	Sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\widehat{\beta}_0$	-0.395	0.347	0.594	5.845	0.011	نرفض الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	0.711	0.116				
$\widehat{\beta}_2$	0.107	0.848				
$\widehat{\beta}_3$	0.043	0.695				

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

من الجدول (31) نلاحظ ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.594$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 59% من "التغيرات في المتغير المعتمد" والمتبقي من التغيرات 41% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنويًا اذ نلاحظ ان المستوى المعنوي ($Sig=0.011$) التابع للاختبار F ، قيمته اقل من المستوى المعنوي المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض فرضية العدم الفرعية الثانية H_{02B} ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على (يوجد تأثيراً لجميع المتغيرات المستقلة في المتغير ROE).

و- مصرف الائتمان: الفرضية الفرعية الثانية H_{01B} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر العائد على حق الملكية)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر ROE لمصرف (الائتمان) الى جانب مستوى المعنوية للاختبار Sig في الجدول (32) ادناه.

جدول (32) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر العائد على حق الملكية لمصرف الائتمان

التقدير	Sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\widehat{\beta}_0$	0.229	0.544	0.706	9.591	0.002	نرفض الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	0.125	0.765				
$\widehat{\beta}_2$	-0.478	0.235				
$\widehat{\beta}_3$	-0.027	0.667				

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (32) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.706$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 70% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 30% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.002$) التابع لاختبار F ، قيمته اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية البديلة الثانية H_{02B} والتي تنص على (يوجد تأثيراً لجميع المتغيرات المستقلة في المتغير (ROE).

ز- مصرف سومر التجاري: الفرضية الفرعية الثانية H_{01B} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر العائد على حق الملكية)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محدّدات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر ROE لمصرف (سومر) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار Sig في الجدول (33) ادناه.

جدول (33) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محدّدات نمو القروض في مؤشر العائد على حق الملكية لمصرف سومر التجاري

التقدير	Sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\hat{\beta}_0$	1.031	0.000	0.227	1.174	0.360	قبول الفرضية العدمية
$\hat{\beta}_1$	-0.170	0.260				
$\hat{\beta}_2$	0.046	0.149				
$\hat{\beta}_3$	0.012	0.228				

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (33) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.227$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 22% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 78% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.360$) التابع لاختبار F ، قيمته أكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الثانية H_{02B} والتي تنص على (لا يوجد تأثيراً لجميع المتغيرات المستقلة في المتغير (ROE).

ح- مصرف موصل للتنمية والاستثمار: الفرضية الفرعية الثانية H_{01B} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر العائد على حق الملكية)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محدثات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر ROE لمصرف (موصل) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار Sig في الجدول (34)

جدول (34) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محدثات نمو القروض في مؤشر العائد على حق الملكية لمصرف موصل للتنمية والاستثمار

القرار	Sig	F	Adjusted R ²	R ²	Sig	التقدير
رفض الفرضية العدمية	0.000	21.84	0.807	0.845		$\hat{\beta}_0$
						0.312
						0.005
						$\hat{\beta}_1$
						-0.045
						0.644
						$\hat{\beta}_2$
						-0.415
						0002
						$\hat{\beta}_3$
						-0.043
						0.005

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (34) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.845$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 84% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 16% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.000$) التابع لاختبار F، قيمته اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الثانية H_{02B} ونقبل البديلة والتي تنص على (يوجد تأثيراً لجميع المتغيرات المستقلة في المتغير ROE).

مما سبق يتضح ان أربع مصارف فقط من عينة الدراسة (مصرف الخليج التجاري، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الائتمان ومصرف موصل للتنمية والاستثمار) كانوا لهم الأثر المتغيرات المستقلة في المتغير ROE.

3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للمصارف عينة الدراسة:

أ- مصرف بغداد: الفرضية الفرعية الثالثة H_{01C} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر المصروفات التشغيلية)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محدثات نمو القروض (الودائع الى

الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (المصرفات التشغيلية) لمصرف (بغداد) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار **Sig** في الجدول (35) ادناه.

جدول (35) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر المصرفات التشغيلية لمصرف بغداد

التقدير	Sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\widehat{\beta}_0$	1.060	0.000	-0.090	0.586	0.636	قبول الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	-0.048	0.724				
$\widehat{\beta}_2$	-0.171	0.406				
$\widehat{\beta}_3$	-0.018	0.520				

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (35) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.128$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 12% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 88% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.636$) التابع لاختبار **F**، قيمته أكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الثالثة H_{01c} والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير المعتمد (المصرفات التشغيلية).

ب- مصرف الاستثمار العراقي: الفرضية الفرعية الثالثة H_{01c} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر المصرفات التشغيلية)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (المصرفات التشغيلية) لمصرف (الاستثمار العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار **Sig** في الجدول (36).

جدول (36) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر المصرفات التشغيلية لمصرف الاستثمار العراقي

التقدير	Sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\widehat{\beta}_0$	-0.033	0.139	0.580	5.516	0.013	رفض الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	0.077	0.009				

$\widehat{\beta}_2$	0.027	0.257				
$\widehat{\beta}_3$	-0.018	0.012				

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (36) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2 = 0.580$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 58% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 42% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig = 0.013$) التابع لاختبار F ، قيمته أقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الثالثة H_{01c} والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير (المصرفوات التشغيلية).

ج- مصرف الأهلي العراقي: الفرضية الفرعية الثالثة H_{01c} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر المصرفوات التشغيلية)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محدّدات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (المصرفوات التشغيلية) لمصرف (الأهلي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار Sig في الجدول (37) ادناه.

جدول (37) نتائج "تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محدّدات نمو القروض في مؤشر المصرفوات التشغيلية لمصرف الأهلي"

التقدير	Sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\widehat{\beta}_0$	0.094	0.018	0.228	1.181	0.358	قبول الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	- 0.024	0.212				
$\widehat{\beta}_2$	-0.032	0.367				
$\widehat{\beta}_3$	-0.006	0.343				

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (37) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2 = 0.228$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 22% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 78% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig = 0.358$)

التابع لاختبار F ، قيمته أكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الثالثة H_{01c} والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير (المصرفوات التشغيلية).

د- مصرف الخليج التجاري: الفرضية الفرعية الثالثة H_{01c} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر المصرفوات التشغيلية)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محدثات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (المصرفوات التشغيلية) لمصرف (الخليج) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار Sig في الجدول (38) ادناه.

جدول (38) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محدثات نمو القروض في مؤشر المصرفوات التشغيلية لمصرف الخليج التجاري

التقدير	Sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\widehat{\beta}_0$	0.004	0.599	0.522	4.374	0.027	رفض الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	0.025	0.026				
$\widehat{\beta}_2$	0.022	0.257				
$\widehat{\beta}_3$	-0.006	0.064				

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (38) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.522$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 52% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 48% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.027$) التابع لاختبار F ، قيمته أقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الثالثة H_{01c} والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير (المصرفوات التشغيلية).

هـ- مصرف الشرق الاوسط: الفرضية الفرعية الثالثة H_{01c} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر المصرفوات التشغيلية)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محدثات نمو القروض (الودائع الى

الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (المصرفوات التشغيلية) لمصرف (الشرق الاوسط) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار **Sig** في الجدول (39) ادناه.

جدول (39) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر المصرفوات التشغيلية لمصرف الشرق الاوسط

التقدير	Sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\widehat{\beta}_0$	0.982	0.093	-0.134	0.409	0.750	قبول الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	0.078					
$\widehat{\beta}_2$	0.056					
$\widehat{\beta}_3$	-0.008					

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (39) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.093$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 0.09% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 91% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنويًا اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.750$) التابع لاختبار **F**، قيمته أقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الثالثة H_{01c} والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير (المصرفوات التشغيلية).

و- مصرف الائتمان العراقي: الفرضية الفرعية الثالثة H_{01c} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر المصرفوات التشغيلية)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (المصرفوات التشغيلية) لمصرف (الائتمان العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار **Sig** في الجدول (40)

جدول (40) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر المصرفوات التشغيلية لمصرف الائتمان العراقي

التقدير	Sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\widehat{\beta}_0$	-0.014	0.493	0.367	3.897	0.037	رفض الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	0.057					
$\widehat{\beta}_2$	0.004					
$\widehat{\beta}_3$	-0.010					

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (40) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.493$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 49% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 51% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.037$) التابع لاختبار F ، قيمته أقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الثالثة H_{01c} والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير (المصرفوات التشغيلية).

ز- مصرف سومر التجاري: الفرضية الفرعية الثالثة H_{01c} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر المصرفوات التشغيلية)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محدّدات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (المصرفوات التشغيلية) لمصرف (سومر العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار Sig في الجدول (41) ادناه.

جدول (41) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محدّدات نمو القروض في مؤشر المصرفوات التشغيلية لمصرف سومر العراقي

التقدير	Sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار	
$\widehat{\beta}_0$	0.986	0.000	0.171	-0.037	0.823	0.051	رفض الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	0.064	0.197					
$\widehat{\beta}_2$	-0.006	0.536					
$\widehat{\beta}_3$	0.000	0.880					

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (41) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.171$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 17% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 83% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.051$) التابع لاختبار F ، قيمته أكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الثالثة H_{01c} والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير (المصرفوات التشغيلية).

ح- مصرف موصل للتنمية والاستثمار: الفرضية الفرعية الثالثة H_{01c} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر المصروفات التشغيلية)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محدثات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (المصروفات التشغيلية) لمصرف (موصل للتنمية) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار **Sig** في الجدول (42) ادناه.

جدول (42) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محدثات نمو القروض في مؤشر المصروفات التشغيلية لمصرف موصل للتنمية

التقدير	Sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\widehat{\beta}_0$	-0.033	0.139	0.580	5.518	0.013	رفض الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	0.077	0.009				
$\widehat{\beta}_2$	0.027	0.257				
$\widehat{\beta}_3$	-0.018	0.012				

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (42) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.580$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 58% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 42% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية (**Sig=0.013**) التابع لاختبار **F**، قيمته أقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية البديلة الثالثة H_{01c} والتي تنص على ان (جميع المتغيرات المستقلة يوجد لها تأثير في المتغير (المصروفات التشغيلية)).

مما سبق يتضح ان خمس مصارف فقط من عينة الدراسة (مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الائتمان ومصرف سومر وموصل للتنمية والاستثمار) كانوا لهم الأثر المتغيرات المستقلة في المتغير المصروفات التشغيلية الى الموجودات، اما المصارف الأخرى ليس لها تأثير.

4- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة للمصارف عينة الدراسة:

أ- مصرف بغداد: الفرضية الفرعية الرابعة H_{01D} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر كفاية رأس المال)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محدّدات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (كفاية رأس المال) لمصرف (بغداد) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار **Sig** في الجدول (43).

جدول (43) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محدّدات نمو القروض في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف بغداد

التقدير	sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\hat{\beta}_0$	2.514	0.453	0.463	3.443	0.052	رفض الفرضية العدمية
$\hat{\beta}_1$	0.835	0.816				
$\hat{\beta}_2$	-12.499	0.043				
$\hat{\beta}_3$	-0.530	0.432				

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (43) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.463$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 46% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 54% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنويًا اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.052$) التابع لاختبار **F**، قيمته أكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الرابعة H_{01D} والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير (كفاية رأس المال).

ب- مصرف الاستثمار العراقي: الفرضية الفرعية الرابعة H_{01D} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر كفاية رأس المال)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محدّدات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (كفاية رأس المال) لمصرف (الاستثمار العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار (**Sig**) في الجدول (44).

جدول (44) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محدّدات نمو القروض في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الاستثمار العراقي

التقدير	Sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
---------	-----	----------------	-------------------------	---	-----	--------

$\hat{\beta}_0$	0.095	0.920	0.710	0.638	9.816	0.001	رفض الفرضية العدمية
$\hat{\beta}_1$	-0.140	0.902					
$\hat{\beta}_2$	2.313	0.040					
$\hat{\beta}_3$	-0.272	0.332					

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (44) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.710$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 71% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 29% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنويًا اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.001$) التابع لاختبار F ، قيمته اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الرابعة H_{01D} والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير المعتمد (كفاية رأس المال).

ج- مصرف الأهلي: الفرضية الفرعية الرابعة H_{01D} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر كفاية رأس المال)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (كفاية رأس المال) لمصرف (الأهلي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار Sig في الجدول (45).

جدول (45) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الأهلي

التقدير	Sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار	
$\hat{\beta}_0$	1.620-	0.011	0.734	0.668	11.053	0.001	رفض الفرضية العدمية
$\hat{\beta}_1$	0.525	0.366					
$\hat{\beta}_2$	5.312	0.000					
$\hat{\beta}_3$	0.422	0.038					

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (45) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.734$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 73% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 27% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي.

فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($\text{Sig}=0.001$) التابع لاختبار F ، قيمته اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الرابعة H_{01D} ونقبل البديلة والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة يوجد لها تأثير في المتغير (كفاية رأس المال).

د- مصرف الخليج التجاري: الفرضية الفرعية الرابعة H_{01D} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر كفاية رأس المال)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (كفاية رأس المال) لمصرف (الخليج التجاري) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار Sig في الجدول (46) ادناه.

جدول (46) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الخليج التجاري

التقدير	Sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\hat{\beta}_0$	0.458	0.920	0.892	32.975	0.000	رفض الفرضية العدمية
$\hat{\beta}_1$	-0.683	0.902				
$\hat{\beta}_2$	1.985	0.040				
$\hat{\beta}_3$	0.046	0.332				

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (46) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.892$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 89% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 11% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($\text{Sig}=0.000$) التابع لاختبار F ، قيمته اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الرابعة ونقبل البديلة H_{01D} والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة يوجد لها تأثير في المتغير (كفاية رأس المال).

هـ- مصرف الشرق الأوسط: الفرضية الفرعية الرابعة H_{01D} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر كفاية رأس المال)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى

الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (كفاية رأس المال) لمصرف (الشرق الاوسط) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار **Sig** في الجدول (47) ادناه.

جدول (47) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الشرق الاوسط

التقدير	Sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\widehat{\beta}_0$	0.620	0.818	0.773	18.025	0.000	رفض الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	-0.540					
$\widehat{\beta}_2$	1.622					
$\widehat{\beta}_3$	0.131					

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (47) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.818$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 81% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 19% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنويًا اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية (**Sig=0.000**) التابع لاختبار **F**، قيمته اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الرابعة H_{01D} ونقبل البديلة والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير (كفاية رأس المال).

و- مصرف الائتمان العراقي: الفرضية الفرعية الرابعة H_{01D} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر كفاية رأس المال)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (كفاية رأس المال) لمصرف (الائتمان) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار **Sig** في الجدول (48) ادناه.

جدول (48) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الائتمان العراقي

التقدير	Sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\widehat{\beta}_0$	1.737	0.719	0.648	10.220	0.001	رفض الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	-1.198					
$\widehat{\beta}_2$	3.737					
$\widehat{\beta}_3$	0.473					

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (48) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.719$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 71% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 29% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.001$) التابع لاختبار F ، قيمته اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الرابعة H_{01D} ونقبل البديلة والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة يوجد لها تأثير في المتغير (كفاية رأس المال).

ز- مصرف سومر: الفرضية الفرعية الرابعة H_{01D} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر كفاية رأس المال)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (كفاية رأس المال) لمصرف (سومر) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار Sig في الجدول (49).

جدول (49) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف سومر

التقدير	Sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار	
$\widehat{\beta}_0$	0.095	0.555	0.444	4.995	0.018	رفض الفرضية العدمية	
$\widehat{\beta}_1$	-0.140						0.902
$\widehat{\beta}_2$	2.313						0.040
$\widehat{\beta}_3$	-0.272						0.332

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (49) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.555$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 55% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 46% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.018$) التابع لاختبار F ، قيمته اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض

الفرضية الفرعية العدمية الرابعة H_{01D} والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير (كفاية رأس المال).

ح- مصرف موصل للتنمية والاستثمار: الفرضية الفرعية الرابعة H_{01D} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر كفاية رأس المال)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محدثات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (كفاية رأس المال) لمصرف (موصل للتنمية والاستثمار) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار **Sig** في الجدول (50) ادناه.
جدول (50) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محدثات نمو القروض في مؤشر كفاية رأس المال لمصرف موصل للتنمية والاستثمار

التقدير	Sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار	
$\hat{\beta}_0$	1.770	0.005	0.770	0.720	13.848	0.000	رفض الفرضية العدمية
$\hat{\beta}_1$	1.434-	0.021					
$\hat{\beta}_2$	0.059-	0.925					
$\hat{\beta}_3$	0.061-	0.407					

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (50) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.770$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 77% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 23% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.000$) التابع لاختبار **F**، قيمته اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الرابعة H_{01D} والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير المعتمد (كفاية رأس المال). مما سبق يتضح ان جميع مصارف عينة الدراسة لها تأثير معنوي. وان تفسير الإشارة السالبة هذا يعني ان العلاقة بين المتغيرات محدثات نمو القروض و (وبين مؤشر كفاية رأس المال) هي علاقة عكسية بمعنى انخفاض كفاية رأس المال عند زيادة محدثات نمو القروض.

5- اختبار الفرضية الفرعية الخامسة للمصارف عينة الدراسة:

أ- مصرف بغداد: الفرضية الفرعية الخامسة H_{01E} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر الرافعة المالية)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (الرافعة المالية) لمصرف (بغداد) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار **Sig** في الجدول (51).

جدول (51) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر الرافعة المالية لمصرف بغداد

التقدير	sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\hat{\beta}_0$	2.369	0.000	0.624	6.650	0.007	رفض الفرضية العدمية
$\hat{\beta}_1$	- 1.322	0.013				
$\hat{\beta}_2$	-1.852	0.018				
$\hat{\beta}_3$	- 0.100	0.299				

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (51) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.624$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 62% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 38% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنويًا اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية (**Sig=0.007**) التابع لاختبار **F**، قيمتها أقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الخامسة ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة يوجد لها تأثير في المتغير (مؤشر الرافعة المالية).

ب- مصرف الاستثمار العراقي: الفرضية الفرعية الخامسة H_{01E} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر الرافعة المالية)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (الرافعة المالية) لمصرف (الاستثمار العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها **Sig** في الجدول (51A) ادناه، والذي

ظهر في هذا الجدول مشكلة التعدد الخطي لحل هذه المشكلة نحذف اعلى معامل الارتباط بالنسبة لمحددات نمو القروض

جدول (52a) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر الرافعة المالية لمصرف الاستثمار

التقدير	sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\hat{\beta}_0$	1.977	0.000	1.000	5575.20	0.000	رفض الفرضية العدمية
$\hat{\beta}_1$	- 0.860	0.045				
$\hat{\beta}_2$	-1.770	0.010				
$\hat{\beta}_3$	- 0.024	0.762				

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

جدول (52b) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر الرافعة المالية لمصرف الاستثمار

التقدير	sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\hat{\beta}_0$	0.199	0.005	0.239	2.023	0.170	قبول الفرضية العدمية
$\hat{\beta}_1$	-0.244	0.106				
$\hat{\beta}_2$	- 0.102	0.121				

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (52) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.239$) ، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 23% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 77% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($\text{Sig}=0.170$) التابع لاختبار F، قيمته أكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الخامسة والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير (مؤشر الرافعة المالية).

ج- مصرف الأهلي: الفرضية الفرعية الخامسة H_{01E} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر الرافعة المالية)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات،

حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (الرافعة المالية) لمصرف (الاهلي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار **Sig** في الجدول (53)

جدول (53) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر الرافعة المالية لمصرف الاهلي

التقدير	sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار	
$\widehat{\beta}_0$	0.466	0.561	0.451	5.103	0.017	رفض الفرضية العدمية	
$\widehat{\beta}_1$	- 0.354						0.015
$\widehat{\beta}_2$	-0.444						0.085
$\widehat{\beta}_3$	- 0.057						0.178

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

من الجدول (53) نلاحظ ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.561$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 56% من "التغيرات في المتغير المعتمد" والمتبقي من التغيرات 44% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنويًا اذ نلاحظ ان المستوى المعنوي ($Sig=0.017$) التابع لاختبار **F**، قيمته أقل من المستوى المعنوي المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الخامسة ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على ان "جميع المتغيرات" المستقلة يوجد لها تأثير في "المتغير" (الرافعة المالية).

د- مصرف الخليج التجاري: الفرضية الفرعية الخامسة H_{01E} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر الرافعة المالية)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (الرافعة المالية) لمصرف (الخليج التجاري) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار **Sig** في الجدول (54) ادناه.

جدول (54) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر الرافعة المالية لمصرف الخليج التجاري

التقدير	sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\widehat{\beta}_0$	0.029	0.101	-0.124	0.448	0.724	قبول الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	0.061					

$\widehat{\beta}_2$	-0.009	0.895				
$\widehat{\beta}_3$	-0.007	0.692				

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (54) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.101$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 10% من التغيرات في المتغير المعتمد و المتبقي من التغيرات 90% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.724$) التابع لاختبار F ، قيمته أقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الخامسة ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة يوجد لها تأثير في المتغير (الرافعة المالية).

هـ- مصرف الشرق الأوسط: الفرضية الفرعية الخامسة H_{0IE} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر الرافعة المالية)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (الرافعة المالية) لمصرف (الشرق الاوسط) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار Sig في الجدول (55) ادناه.

جدول (55) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر الرافعة المالية لمصرف الشرق الاوسط

التقدير	sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار	
$\widehat{\beta}_0$	0.626	0.000	0.834	0.793	20.108	0.000	رفض الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	-0.676	0.045					
$\widehat{\beta}_2$	-0.434	0.010					
$\widehat{\beta}_3$	-0.026	0.762					

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (55) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.834$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 83% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 27% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.000$) التابع

لاختبار F ، قيمته أقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الخامسة ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة يوجد لها تأثير في المتغير (الرافعة المالية).

و- مصرف الائتمان العراقي: الفرضية الفرعية الخامسة H_{01E} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر الرافعة المالية)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (الرافعة المالية) لمصرف (الائتمان العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار Sig في الجدول (56).

جدول (56) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر الرافعة المالية لمصرف الائتمان العراقي

التقدير	sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\hat{\beta}_0$	1.873	0.000	0.548	4.855	0.019	رفض الفرضية العدمية
$\hat{\beta}_1$	- 0.958	0.003				
$\hat{\beta}_2$	-0.862	0.003				
$\hat{\beta}_3$	- 0.038	0.361				

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (56) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.548$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 54% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 46% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنويًا اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.019$) التابع لاختبار F ، قيمته أقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الخامسة ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة يوجد لها تأثير في المتغير (الرافعة المالية).

ز- مصرف سومر: الفرضية الفرعية الخامسة H_{01E} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر الرافعة المالية)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات،

حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (الرافعة المالية) لمصرف (سومر) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها **Sig** في الجدول (57).

جدول (57) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر الرافعة المالية لمصرف سومر

التقدير	sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار	
$\widehat{\beta}_0$	0.853	0.000	0.191	-0.011	0.947	0.449	قبول الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	0.781	0.170					
$\widehat{\beta}_2$	- 0.085	0.458					
$\widehat{\beta}_3$	- 0.033	0.371					

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

من الجدول (57) نلاحظ ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.191$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 19% من "التغيرات في المتغير المعتمد" والمتبقي من التغيرات 81% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنويًا اذ نلاحظ ان المستوى المعنوي (**Sig=0.449**) التابع لاختبار **F** قيمتها أكبر من المستوى المعنوي المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه قبول فرضية العدم الفرعية الخامسة والتي محتواها هو "ليس هناك أثر للمتغيرات المستقلة في المتغير (الرافعة المالية).

ح- مصرف موصل للتنمية والاستثمار: الفرضية الفرعية الخامسة H_{0IE} (عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر الرافعة المالية)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومتغير (الرافعة المالية) لمصرف (موصل للتنمية والاستثمار) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار **Sig** في الجدول (58)

جدول (58) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر الرافعة المالية لمصرف موصل

التقدير	sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار	
$\widehat{\beta}_0$	0.089	0.374	0.344	0.180	2.096	0.154	قبول الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	- 0.085	0.450					
$\widehat{\beta}_2$	- 0.015	0.907					

$\widehat{\beta}_3$	0,030	0.060				
---------------------	-------	-------	--	--	--	--

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (58) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.344$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 34% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 66% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.154$) التابع لاختبار F، قيمته أكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نقبل الفرضية الفرعية العدمية الخامسة والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير (الرافعة المالية).. مما سبق يتضح ان خمس مصارف فقط من عينة الدراسة (مصرف بغداد، مصرف الاستثمار، مصرف الاهلي، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الائتمان) كانوا لهم الأثر المعنوي المتغيرات المستقلة في المتغير الوسيط، اما المصارف الأخرى ليس لها تأثير.

ثانيا- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية للمصارف عينة الدراسة:

1- مصرف بغداد: الفرضية الرئيسية الثانية (H_0) عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر القيمة السوقية بمستوى (5%) .تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر القيمة السوقية لمصرف (بغداد) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار Sig في الجدول (59) ادناه.

جدول (59) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر القيمة السوقية المضافة لمصرف بغداد

التقدير	sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\widehat{\beta}_0$	-4.408	0.168	0.544	4.780	0.02	رفض الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	2.142	0.523				
$\widehat{\beta}_2$	15.438	0.008				
$\widehat{\beta}_3$	- 0.138	0.839				

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (59) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.544$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 54% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 46% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.02$) التابع لاختبار F ، قيمته أقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه لا نقبل الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة يوجد لها تأثير في المتغير المعتمد (مؤشر القيمة السوقية).

2- مصرف الاستثمار العراقي: الفرضية الرئيسية الثانية (H_{02}) عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر القيمة السوقية بمستوى (5%) تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر القيمة السوقية لمصرف (الاستثمار العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار Sig في الجدول (60)

جدول (60) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر القيمة السوقية المضافة لمصرف الاستثمار

القرار	Sig	F	Adjusted R ²	R ²	sig	التقدير
رفض الفرضية العدمية	0.002	9.605	0.633	0.706	0.404	0.194
					0.124	-0.449
					0.337	0.249
					0.985	- 0.001

المصدر: من عمل الباحث استنادا على نتائج برنامج "Spss v.23"

اذ نلاحظ من الجدول (60) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.706$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 70% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 30% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.002$) التابع لاختبار F ، قيمته أقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه لا نقبل

الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة يوجد لها تأثير في المتغير المعتمد (مؤشر القيمة السوقية).

3- مصرف الأهلي: الفرضية الرئيسية الثانية (2H₀) عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر القيمة السوقية بمستوى (5%) ، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محدثات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر القيمة السوقية لمصرف (الأهلي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار **Sig** في الجدول (61).

جدول (61) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محدثات نمو القروض في مؤشر القيمة السوقية المضافة لمصرف الأهلي

التقدير	sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\widehat{\beta}_0$	0.280	0.032	0.412	2.805	0.085	قبول الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	-0.028	0.815				
$\widehat{\beta}_2$	-0.357	0.139				
$\widehat{\beta}_3$	- 0.104	0.118				

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (61) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.412$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 41% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 59% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنويًا اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.085$) التابع لاختبار **F** قيمتها أكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نقبل الفرضية العدمية والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير المعتمد (مؤشر القيمة السوقية).

4- مصرف الخليج التجاري: الفرضية الرئيسية الثانية (2H₀) عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر القيمة السوقية بمستوى (5%) ، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محدثات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر القيمة السوقية لمصرف (الخليج التجاري) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار **Sig** في الجدول (62).

جدول (62) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر القيمة السوقية المضافة لمصرف الخليج التجاري

التقدير		sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\widehat{\beta}_0$	0.047	0.992	0.241	0.051	1.2670	0.330	قبول الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	-5.388	0.369					
$\widehat{\beta}_2$	5.008	0.399					
$\widehat{\beta}_3$	1.251	0.364					

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (62) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.241$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 24% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 76% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنويًا اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.330$) التابع لاختبار F ، قيمته أكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نقبل الفرضية العدمية والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير المعتمد (مؤشر القيمة السوقية).

5- مصرف الشرق الاوسط: الفرضية الرئيسية الثانية (H_0) عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر القيمة السوقية بمستوى (5%)، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر القيمة السوقية لمصرف (الشرق الاوسط) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار Sig في الجدول (63)

جدول (63) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر القيمة السوقية المضافة لمصرف الشرق الاوسط

التقدير		sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\widehat{\beta}_0$	0.234	0.165	0.855	0.819	23.642	0.000	رفض الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	-0.397	0.038					
$\widehat{\beta}_2$	0.212	0.359					
$\widehat{\beta}_3$	0.027	0.539					

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (63) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.855$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 85% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 15% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.000$) التابع لاختبار F ، قيمته اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة يوجد لها تأثير في المتغير المعتمد (مؤشر القيمة السوقية) ، وان تفسير الإشارة السالبة في الجدول هذا يعني ان العلاقة بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات) وبين مؤشر القيمة السوقية المضافة هي علاقة عكسية بمعنى انخفاض القيمة السوقية المضافة عند زيادة الودائع الى الموجودات.

6- مصرف الائتمان العراقي: الفرضية الرئيسية الثانية (H_0) عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر القيمة السوقية بمستوى (5%) ، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محددات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر القيمة السوقية لمصرف (الائتمان العراقي) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار Sig في الجدول (64) ادناه. جدول (64) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر القيمة السوقية

المضافة لمصرف الائتمان العراقي

التقدير	sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\hat{\beta}_0$	0.280	0.869	0.836	26.452	0.000	رفض الفرضية العدمية
$\hat{\beta}_1$	-0.028					
$\hat{\beta}_2$	-0.357					
$\hat{\beta}_3$	- 0.104					

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (64) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.869$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 86% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 14% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي.

فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($\text{Sig}=0.000$) التابع لاختبار F ، قيمته أقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة يوجد لها تأثير في المتغير المعتمد (مؤشر القيمة السوقية).

7- مصرف سومر التجاري: الفرضية الرئيسية الثانية ($2H_0$) عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر القيمة السوقية بمستوى (5%) ، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محدثات نمو القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر القيمة السوقية لمصرف (سومر) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار Sig في الجدول (65) ادناه

جدول (65) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محدثات نمو القروض في مؤشر القيمة السوقية المضافة لمصرف سومر

التقدير	sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\widehat{\beta}_0$	0.280	0.032	0.540	4.699	0.022	رفض الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	-0.028	0.815				
$\widehat{\beta}_2$	-0.357	0.139				
$\widehat{\beta}_3$	- 0.104	0.118				

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (65) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.540$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 54% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 46% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي.

فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($\text{Sig}=0.022$) التابع لاختبار F ، قيمته اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة يوجد لها تأثير في المتغير المعتمد (مؤشر القيمة السوقية).

8- مصرف موصل للتنمية والاستثمار: الفرضية الرئيسية الثانية ($2H_0$) عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر القيمة السوقية بمستوى (5%) ، تم تلخيص نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يمثل علاقة التأثير بين محدثات نمو

القروض (الودائع الى الموجودات، حق الملكية الى الموجودات، نمو الودائع) ومؤشر القيمة السوقية لمصرف (موصل للتنمية والاستثمار) الى جانب مستوى المعنوية لاختبار **Sig** في الجدول (66)

جدول (66) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير محددات نمو القروض في مؤشر القيمة السوقية المضافة لمصرف موصل للتنمية والاستثمار

التقدير	sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\widehat{\beta}_0$	0.280	0.876	0.485	28.175	0.000	رفض الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	-0.028					
$\widehat{\beta}_2$	-0.357					
$\widehat{\beta}_3$	- 0.104					

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (66) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.876$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 87% من التغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 13% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.000$) التابع لاختبار **F**، قيمته أقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة يوجد لها تأثير في المتغير المعتمد (مؤشر القيمة السوقية). مما سبق يتضح ان ستة مصارف من عينة الدراسة (مصرف بغداد، مصرف الاستثمار، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الائتمان، مصرف سومر، مصرف موصل للتنمية والاستثمار) كانوا لهم الأثر المعنوي (المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد)، اما مصرفي الأهلي والخليج ليس لهما إثر في متغيراتها المستقلة على التابعة.

ثالثاً- اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة للمصارف عينة الدراسة:

1- مصرف بغداد: الفرضية الرئيسية الثالثة (H_0) عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات المتانة المالية في مؤشر القيمة السوقية بمستوى 5%
جدول (67) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير مؤشرات المتانة المالية في مؤشر القيمة السوقية المضافة لمصرف بغداد

التقدير	sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\widehat{\beta}_0$	1.052	0.734	0.601	5.510	0.011	

$\widehat{\beta}_1$	38.357	0.305					رفض الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_2$	-15.357	0.044					
$\widehat{\beta}_3$	2.387	0.701					
$\widehat{\beta}_4$	- 0.221	0.349					
$\widehat{\beta}_5$	- 2.080	0.137					

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (67) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.734$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 73% من المتغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 27% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.011$) التابع لاختبار F ، قيمته أقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة يوجد لها تأثير في المتغير المعتمد (مؤشر القيمة السوقية).

2- مصرف الاستثمار العراقي: الفرضية الرئيسية الثالثة (H_0) عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات المتانة المالية في مؤشر القيمة السوقية بمستوى 5%

جدول (68) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير مؤشرات المتانة المالية في مؤشر القية السوقية

المضافة لمصرف الاستثمار

التقدير	sig	R^2	Adjusted R^2	F	Sig	القرار
$\widehat{\beta}_0$	-0.054	0.480	0.778	7.003	0.004	رفض الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	0.428	0.776				
$\widehat{\beta}_2$	0.175	0.765				
$\widehat{\beta}_3$	- 6.986	0.067				
$\widehat{\beta}_4$	0.202	0.005				
$\widehat{\beta}_5$	0.136	0.609				

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (68) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.778$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 77% من المتغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من

التغيرات 23% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($\text{Sig}=0.004$) التابع لاختبار F ، قيمته أقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة يوجد لها تأثير في المتغير المعتمد (مؤشر القيمة السوقية).

3- مصرف الأهلي العراقي: الفرضية الرئيسية الثالثة (H_0) عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات المتانة المالية في مؤشر القيمة السوقية بمستوى 5%

جدول (69) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير مؤشرات المتانة المالية في مؤشر القيمة السوقية

المضافة لمصرف الأهلي العراقي

التقدير	sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار
$\hat{\beta}_0$	0.088	0.345	0.585	2.823	0.076	قبول الفرضية العدمية
$\hat{\beta}_1$	3.063	0.152				
$\hat{\beta}_2$	-2.039	0.069				
$\hat{\beta}_3$	2.370	0.295				
$\hat{\beta}_4$	- 0.036	0.483				
$\hat{\beta}_5$	- 0.129	0.665				

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (69) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.585$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 58% من المتغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 42% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($\text{Sig}=0.076$) التابع لاختبار F ، قيمته أكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نقبل فرضية العدم والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير المعتمد (مؤشر القيمة السوقية)

4- مصرف الخليج التجاري: الفرضية الرئيسية الثالثة (H_0) عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات المتانة المالية في مؤشر القيمة السوقية بمستوى 55%

جدول (70) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير مؤشرات المتانة المالية في مؤشر القية السوقية المضافة لمصرف الخليج التجاري

التقدير	sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار	
$\widehat{\beta}_0$	-1.240	0.801	0.183	-0.225	0.449	0.805	قبول الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	86.268	0.373					
$\widehat{\beta}_2$	-24.596	0.317					
$\widehat{\beta}_3$	-5.550	0.803					
$\widehat{\beta}_4$	-8.881	0.806					
$\widehat{\beta}_5$	1.502	0.625					

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (70) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.183$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 18% من المتغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 82% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنويًا اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.80$) التابع لاختبار F قيمتها أكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نقبل فرضية العدم والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير المعتمد (مؤشر القيمة السوقية)

5- مصرف الشرق الأوسط: الفرضية الرئيسية الثالثة (H_0) عدم وجود علاقة تأثير معنوية

ذات دلالة احصائية لمؤشرات المتانة المالية في مؤشر القيمة السوقية بمستوى 5%

جدول (71) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير مؤشرات المتانة المالية في مؤشر القية

السوقية المضافة لمصرف الشرق الاوسط

التقدير	sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار	
$\widehat{\beta}_0$	9.335 -	0.525	0.899	0.832	13.419	0.000	رفض الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	0.779	0.482					
$\widehat{\beta}_2$	- 1.160	0.530					
$\widehat{\beta}_3$	-0.201	0.788					

$\widehat{\beta}_4$	0.131	0.184					
$\widehat{\beta}_5$	0.518	0.148					

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (71) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.899$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 89% من المتغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 11% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.000$) التابع لاختبار F ، قيمته أقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة يوجد لها تأثير في المتغير المعتمد (مؤشر القيمة السوقية).

6- مصرف الائتمان العراقي: الفرضية الرئيسية الثالثة (H_0) عدم وجود علاقة تأثير معنوية

ذات دلالة احصائية لمؤشرات المتانة المالية في مؤشر القيمة السوقية بمستوى 5%

جدول (72) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير مؤشرات المتانة المالية في مؤشر القيمة السوقية

المضافة لمصرف الائتمان العراقي

التقدير	sig	R^2	Adjusted R^2	F	Sig	القرار
$\widehat{\beta}_0$	- 92.286	0.008	0.876	9.747	0.002	رفض الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_1$	13.047	0.649				
$\widehat{\beta}_2$	6.740	0.283				
$\widehat{\beta}_3$	-44.600	0.295				
$\widehat{\beta}_4$	0.157	0.787				
$\widehat{\beta}_5$	5.313	0.236				

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (72) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.876$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 87% من المتغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 13% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.002$) التابع لاختبار F ، قيمته أقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض

فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة يوجد لها تأثير في المتغير المعتمد (مؤشر القيمة السوقية).

7- مصرف سومر التجاري: الفرضية الرئيسية الثالثة (H_0) عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات المتانة المالية في مؤشر القيمة السوقية بمستوى 5% جدول (73) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير مؤشرات المتانة المالية في مؤشر القية السوقية

المضافة لمصرف سومر التجاري

التقدير	sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار	
$\hat{\beta}_0$	291.702	0.924	0.329	0.-0.07	1.979	0.476	قبول الفرضية العدمية
$\hat{\beta}_1$	- 162.080	0.956					
$\hat{\beta}_2$	-326.34	0.711					
$\hat{\beta}_3$	176.477	0.950					
$\hat{\beta}_4$	46.149	0.322					
$\hat{\beta}_5$	- 150.851	0.643					

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (73) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.329$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 32% من المتغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من المتغيرات 68% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج غير معنويًا اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.476$) التابع لاختبار F، قيمته أكبر من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نقبل فرضية العدم والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة لا يوجد لها تأثير في المتغير المعتمد (مؤشر القيمة السوقية)

8- مصرف موصل للتنمية والاستثمار: الفرضية الرئيسية الثالثة (H_0) عدم وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية لمؤشرات المتانة المالية في مؤشر القيمة السوقية بمستوى 5% جدول (74) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير مؤشرات المتانة المالية في مؤشر القية السوقية المضافة

لمصرف موصل للتنمية والاستثمار

التقدير	sig	R ²	Adjusted R ²	F	Sig	القرار	
$\hat{\beta}_0$	- 21.531	0.002	0.928	0.880	19.381	0.000	
$\hat{\beta}_1$	-0.184	0.822					

$\widehat{\beta}_2$	0.018	0.955					رفض الفرضية العدمية
$\widehat{\beta}_3$	0.031	0.987					
$\widehat{\beta}_4$	0.017	0.497					
$\widehat{\beta}_5$	0.175	0.966					

"المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS V.23"

اذ نلاحظ من الجدول (74) ان مقدار معامل التحديد للنموذج بلغت ($R^2=0.928$)، وهذا يشير الى ان النموذج تمكن من تفسير ما مقداره 92% من المتغيرات في المتغير المعتمد والمتبقي من التغيرات 8% ترجع لمتغيرات اخرى لم تضمن في النموذج دمجت مع حد الخطأ العشوائي. فضلا عن ذلك فقد ظهر النموذج معنوياً اذ نلاحظ ان مستوى المعنوية ($Sig=0.000$) التابع لاختبار F ، قيمته أقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha = 0.05$ ، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على ان جميع المتغيرات المستقلة يوجد لها تأثير في المتغير المعتمد (مؤشر القيمة السوقية).

يتضح مما سبق ان خمس مصارف لها تأثير معنوي المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد، بينما هناك ثلاث مصارف ليس لهما تأثير وهما (مصرف الأهلي، مصرف الخليج، ومصرف سومر).

ويمكن تلخيص المصارف التي حققت معنوية تأثير بين متغيرات الدراسة حسب الفرضيات الثلاثة الرئيسية أعلاه وكذلك المصارف التي حققت تأثير مباشر (معنوي وغير معنوي) حسب الفرضيات بالجدول الاتي:

جدول (75) ملخص الجانب التحليلي لفرضيات الدراسة

ت	الفرضية	المصرف	sig	درجة المعنوية	نوع نموذج الاتحاد
الفرضية الرئيسية الأولى					
1		مصرف الائتمان	0.002	0.05	معنوي
2		مصرف موصل للتنمية	0.03	0.05	معنوي
3		مصرف الشرق الاوسط	0.056	0.05	غير معنوي
4		مصرف بغداد	0.90	0.05	غير معنوي
5		مصرف الاستثمار	0.12	0.05	غير معنوي
6		مصرف الأهلي	0.40	0.05	غير معنوي
7		مصرف الخليج	0.56	0.05	غير معنوي
8		مصرف سومر	0.45	0.05	غير معنوي

معنوي	0.05	0.01	مصرف الخليج	الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الاولى	1
معنوي	0.05	0.01	مصرف الشرق الأوسط		2
معنوي	0.05	0.002	مصرف الائتمان		3
معنوي	0.05	0.000	مصرف موصل للتنمية		4
معنوي	0.05	0.01	مصرف الاستثمار		5
غير معنوي	0.05	0.38	مصرف بغداد		6
غير معنوي	0.05	0.36	مصرف سومر		7
غير معنوي	0.05	0.26	مصرف الأهلي		8
معنوي	0.05	0.01	مصرف الاستثمار العراقي	الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية الاولى	1
معنوي	0.05	0.02	مصرف الخليج التجاري		2
معنوي	0.05	0.03	مصرف الائتمان		3
معنوي	0.05	0.05	مصرف سومر		4
معنوي	0.05	0.01	مصرف موصل للتنمية		5
غير معنوي	0.05	0.63	مصرف بغداد		6
غير معنوي	0.05	0.35	مصرف الاهلي		7
غير معنوي	0.05	0.07	مصرف الشرق الاوسط		8
معنوي	0.05	0.05	مصرف بغداد	الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الرئيسية الاولى	1
معنوي	0.05	0.001	مصرف الاستثمار		2
معنوي	0.05	0.001	مصرف الأهلي		3
معنوي	0.05	0.000	مصرف الخليج		4
معنوي	0.05	0.000	مصرف الشرق الأوسط		5
معنوي	0.05	0.001	مصرف الائتمان		6
معنوي	0.05	0.01	مصرف سومر		7
معنوي	0.05	0.001	مصرف موصل للتنمية		8
معنوي	0.05	0.007	مصرف بغداد	الفرضية الفرعية الخامسة للفرضية الرئيسية الاولى	1
معنوي	0.05	0.01	مصرف الاهلي		2
معنوي	0.05	0.000	مصرف الشرق الأوسط		3
معنوي	0.05	0.01	مصرف الائتمان		4
غير معنوي	0.05	0.17	مصرف الاستثمار		5
غير معنوي	0.05	0.72	مصرف الخليج		6
غير معنوي	0.05	0.44	مصرف سومر		7
غير معنوي	0.05	0.15	مصرف موصل		8
الفرضية الرئيسية الثانية					
معنوي	0.05	0.02	مصرف بغداد	الفرضية الرئيسية الثانية	1
معنوي	0.05	0.002	مصرف الاستثمار	الفرضية الرئيسية الثانية	2
معنوي	0.05	0.000	مصرف الشرق الأوسط	الفرضية الرئيسية الثانية	3

معنوي	0.05	0.000	مصرف الائتمان		4
معنوي	0.05	0.02	مصرف سومر		5
معنوي	0.05	0.000	مصرف موصل للتنمية		6
غير معنوي	0.05	0.08	مصرف الأهلي		7
غير معنوي	0.05	0.33	مصرف الخليج		8
الفرضية الرئيسية الثالثة					
معنوي	0.05	0.01	مصرف بغداد	الفرضية الرئيسية الثالثة	1
معنوي	0.05	0.004	مصرف الاستثمار		2
معنوي	0.05	0.000	مصرف الشرق الاوسط		3
معنوي	0.05	0.002	مصرف الائتمان		4
معنوي	0.05	0.000	مصرف موصل للتنمية		5
غير معنوي	0.05	0.07	مصرف الأهلي		6
غير معنوي	0.05	0.80	مصرف الخليج		7
غير معنوي	0.05	0.47	مصرف سومر		8

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

ويبدو من ذلك ان أفضل المصارف التي كان لها الأثر الواضح في التأثير حسب التسلسل هي (مصرف الائتمان)، (مصرف الشرق الأوسط)، (مصرف موصل)، (مصرف الاستثمار)، (مصرف بغداد)، (مصرف سومر)، (مصرف الخليج)، اما مصرف الأهلي يأتي في المرتبة الأخيرة الأقل تأثيراً.



الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول: الاستنتاجات

المبحث الثاني: التوصيات

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول: الاستنتاجات

توصلت الدراسة لعدد من الاستنتاجات استنادا إلى نتائج التحليل المالي والاحصائي وهذه الاستنتاجات هي:

1- أظهرت الدراسات ان محددات نمو القروض مثل نمو الودائع والودائع الى الموجودات وحق الملكية الى الموجودات وغيرها تؤثر في نمو قروض المصارف التجارية وان تأثير هذه المحددات يختلف بقوته ونوعه باختلاف الدول وقطاعات الاعمال.

2- قد يكون لانخفاض نمو الودائع والاحتياطيات والودائع المصرفية عواقب فورية، منها عدم القدرة على نمو القروض في الظروف الطبيعية وكذلك، الإضرار بصورة المصرف، والتلكؤ في تسديد التزامات القروض، إلخ، كل هذه التبعات تؤدي الى انخفاض MVA

3- نلاحظ اثناء نتائج التحليل المالي تباين في MVA للمصارف التجارية عينة الدراسة إذ أصبحت قيم سالبة مما يشير إلى ان المصرف يحقق خسائر بسبب ان القيمة السوقية اقل من القيمة الدفترية للمصارف وذلك يرجع لعدة أسباب أهمها الأزمة المالية، والركود الاقتصادي وكذلك انخفاض مؤشرات الاقتصاد فضلا عن ضعف حركة السيولة داخل المصارف عينة الدراسة ويرجع ذلك لاحتفاظ المفرط للسيولة النقدية.

4- اعتمدت البنوك التجارية العراقية المختارة في البحث على مصادر تحديد نمو القروض بشكل متنوع بسبب عدم وجود سياسة واضحة لجذب الودائع واستمرار عملياتها المصرفية الأساسية، وهذا قد يعرضه لمشاكل الحفاظ على المصرف من التقلبات الاقتصادية.

5- تشير النتائج الى انه هناك عدد من المحددات ليس لها تأثير معنوي على القيمة السوقية المضافة عند وجود المتانة المالية لبعض المصارف، وهذا قد يرجع الى ضعف

اداء تلك المصارف عبر مدة الدراسة نتيجة ظروف البلد "الامنية والسياسية والاقتصادية"

6- وفق النتائج "التحليل الاحصائي" هناك تأثير ذات دلالة معنوية بين محددات نمو

القروض والقيمة السوقية في بعض المصارف عينة الدراسة وهذا يشير إلى إمكانية ارتفاع MV للبنوك من خلال النظر إلى متطلبات المتانة المالية.

7- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر العائد على الموجودات خلال فترة 2006-2021 حسب المصارف (الشرق الأوسط، الائتمان، الموصل) وهذا يعني ان المصارف المذكورة تحقق متانة مالية وفق مؤشر العائد على الموجودات.

8- هناك تأثير دال احصائيا لمحددات نمو القروض في مؤشر العائد على حق الملكية خلال فترة 2006-2021 حسب المصارف (الخليج، الشرق الأوسط، الائتمان، الموصل) وهذا يعني ان المصارف المذكورة تحقق متانة مالية وفق مؤشر العائد على الملكية.

9- هناك تأثير دال احصائيا لمحددات نمو القروض في مؤشر المصروفات التشغيلية الى الموجودات خلال فترة 2006-2021 حسب المصارف (الاستثمار، الخليج، سومر، الائتمان، الموصل) وهذا يعني ان المصارف المذكورة تحقق متانة مالية وفق مؤشر المصروفات التشغيلية الى اجمالي الموجودات.

10- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر كفاية رأس المال عبر مدة 2006-2021 حسب المصارف عينة المصارف جميعها وهذا يعني ان المصارف المذكورة تحقق متانة مالية من وفق مؤشر كفاية رأس المال.

11- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر الرافعة المالية خلال فترة 2006-2021 حسب المصارف (بغداد، الاستثمار، الأهلي، الشرق الأوسط، الائتمان) وهذا يعني ان المصارف المذكورة تحقق متانة مالية وفق مؤشر نسبة الديون الى اجمالي الموجودات.

12- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات نمو القروض في مؤشر القيمة السوقية المضافة خلال فترة 2006-2021 حسب المصارف (بغداد، الاستثمار، الشرق الأوسط، الائتمان، سومر، موصل) هذا يعني ان يمكن تحقيق قيمة سوقية مضافة خلال مؤشر

الودائع الى الموجودات، مؤشر حق الملكية الى الموجودات، مؤشر معدل النمو في الودائع.

13- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات المتانة المالية في مؤشر القيمة السوقية المضافة خلال فترة 2006-2021 حسب المصارف (بغداد، الاستثمار، الشرق الاوسط، الائتمان، موصل) وهذا يعني يمكن تحقيق قيمة سوقية مضافة من خلال مؤشر العائد على الموجودات، مؤشر العائد على حقوق الملكية، مؤشر الرافعة المالية، مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر المصروفات التشغيلية الى اجمالي الموجودات.

الفصل الرابع

المبحث الثاني: التوصيات

توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات:

1. قيام ادارة المصرف بإرشاد المستثمرين عند اختيار الاسهم في استخدام القيمة السوقية المضافة، وهي طريقة سهلة نسبياً، حيث يمكن للمستثمرين تفسير قيمة القيمة السوقية المضافة الإيجابية على أنها معلومات عن الزيادة في ثروة المصرف الناتجة عن سعر السوق الذي يزيد على القيمة الدفترية.
2. ينبغي أن تكون القيمة السوقية المضافة الأساس عند تصميم ووضع استراتيجية المصارف والأعمال.
3. إنشاء وحدة منفصلة داخل المصارف لتقييم وإدارة القيمة السوقية المضافة من أجل الاستفادة من جميع الموجودات لكسب أداء مالي أعلى.
4. ينبغي على ادارة المصرف الا تعتمد فقط على القيمة السوقية المضافة أن تحل كمقياس للأداء محل المقاييس المحاسبية بالكامل، حيث على المصارف الاستمرار في مراقبة المقاييس التقليدية مثل العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية.
5. ضرورة اهتمام إدارة المصارف بالعلاقة ما بين نمو القروض والقيمة السوقية المضافة للبنك وذلك من خلال قيام إدارة المصارف بقياس متطلبات محددات نمو القروض للمصارف وتحديد احتياجات المصرف للأموال.
6. ضرورة اهتمام إدارة المصارف بالمتانة المالية ومؤشراتها أي ضرورة توعية المجتمع الاستثماري العراقي، عبر عقد الندوات وورش العمل، لدورها في نمو المصارف
7. الاعتماد على الخبراء وذوي الخبرة في مجال نمو القروض ومحدداتها في تحديد النمو المناسب الذي يعتمد عليه المصرف وتنمية الاقتصاد بالمحصلة.

8. إجراء دراسات إضافية خاصة للقطاعات النشطة والتي لم تتم تغطيتها في الدراسات السابقة وكذلك استخدام المحددات الأخرى والبحث عن محددات جديدة لنمو القروض لدراسة تأثيرها على القيمة السوقية المضافة عبر مؤشرات المتانة المالية.
9. اهتمام إدارة المصرف بالعلاقة بين محددات نمو القروض والمتانة المالية وكيفية تأثيرهما في القيمة السوقية المضافة للمصارف، وذلك عبر قيام إدارة المصارف بقياس محددات نمو القروض بصورة دورية ومستمرة للمصارف، وتحديد المتانة المالية لها لزيادة قيمتها السوقية المضافة.
10. ضرورة الالتزام بالضوابط والتعليمات الحكومية الصادر عن البنك المركزي عن اتخاذ قرارات الاقتراض، ضرورة الالتزام بتطبيق مؤشرات المتانة المالية الصادرة من الجهات المختصة بالإرشاد المصرفي.
11. العمل على خطط استراتيجية مدروسة لاستثمار مبالغ القروض في أكثر من نشاط من الأنشطة المرحة لكون إن الخسارة تكون مضاعفة في حالة خسارة المشروع الذي تم الاستثمار فيه المبالغ المقترضة إذ تتمثل الخسارة في سداد مبلغ القرض مع الفوائد أضف الى ذلك خسارة المشروع.
12. التركيز التشريعي والرقابي على توفير الأمان لأموال البنوك والمحافظة على سلامة التوظيف وحسن استخدام الموارد المالية المتاحة.
13. توجيه الجهود الرقابية نحو إيجاد صيغة للمواءمة بين هدفي الربحية والسيولة حيث أن البنك يسعى إلى زيادة أرباحه عن طريق زيادة حجم القروض الممنوحة، وفي نفس الوقت تسعى المنشأة إلى الحصول على السيولة مقابل أقل تكاليف، حيث أن ترجيح أي كفة قد يهدد الكفة الأخرى، والإضرار بأحد الطرفين يؤثر على الاقتصاد بصورة عامة.



المصادر

قائمة المصادر *References*

أولاً: المصادر العربية

أ-القران الكريم

ب-الكتب:

1. أبو حمد، رضا صاحب. (2002)، إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.
2. آل شبيب، دريد كامل (2015)، إدارة العمليات المصرفية للنشر والتوزيع والطباعة ط1، عمان.
3. الباشا، مازن حسن، (2015) التمويل الخارجي وأثره على الهيكلية في القطاعات الاقتصادية. دار الأيام، الأردن.
4. بخراز بعلل فريدة، (2003) تقنيات وسياسات التسيير المصرفي ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، طبعة 1، الجزائر
5. بوعتروس، عبد الحق (2000)، الوجيز في البنوك التجارية، قسنطينة.
6. التميمي، أرشد فؤاد (2010) الأسواق المالية أطار في التنظيم وتقييم الأدوات، الطبعة العربية، عمان، الأردن، اليازوري للطباعة.
7. توفيق، محب خله" (2011)، الحراك النقدي والمصرفي المعاصر "، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الاسكندرية - مصر.
8. جابر، محمد صالح (1982) " الاستثمار بالأسهم والسندات وتحليل الأوراق المالية " ط1، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر - الكويت.
9. جلدة، سامر، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009
10. الجميل، سرمد كوكب، (2006)، إدارة المؤسسات المالية، ط1، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، الموصل.
11. الحسني، فلاح حسن (200)، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط2، عمان
12. الخطيب، خالد، (2007)، أسس المالية العامة، دمشق، دار وائل للنشر.
13. رحيم، حسن (2008)، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، ط1، قسنطينية

14. رمضان، زياد سليم (1997)، مبادئ الاستثمار، دار وائل للطباعة والنشر، ط 2 عمان، الأردن.
15. الشماع، خليل محمد حسن (2004)، "أساسيات العمليات المصرفية"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان-الأردن.
16. العامري، محمد علي إبراهيم (2001) "الإدارة المالية" بغداد، جامعة بغداد.
17. العامري، محمد علي إبراهيم (2010)، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى اثرء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
18. عبد الباقي، إسماعيل إبراهيم (2015)، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان.
19. عبد السلام، محمد الموفق أحمد، (1999) دراسات عن الأقسام المختلفة بالبنوك التجارية، مكتبة الإشعاع للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
20. عبد المطلب، عبد الحميد، (2000) "البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها" الدار الجامعية.
21. عبد المطلب عبد الحميد (2015) اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستجدات، الدار الجامعية، الإسكندرية.
22. عبد المطلب، عبد الحميد (2007)، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية
23. عقل، مفلح محمد (2009) مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1
24. العيساوي، عبد الكريم جابر. (2015). التمويل الدولي (مدخل حديث)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن
25. قريشي، يوسف وبن ساسي، إلياس، (2011)، التسيير المالي "الإدارة المالية"، الطبعة الثانية، دار وائل لنشر التوزيع، عمان، الأردن.
26. لطرش، الطاهر. (2005) "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
27. موصللي، سليمان، وآخرون، الأسواق المالية، جامعة دمشق، 2013م.
28. هندي، منير إبراهيم (2000)، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.
29. هندي، منير إبراهيم (2004)، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة السادسة، الإسكندرية، مصر

ج-التقارير السنوية:

30. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2008
31. التقارير السنوية لمصرف الائتمان التجاري(2006-2021)
32. التقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري(2006-2021)
33. التقارير السنوية لمصرف الشرق الأوسط التجاري(2006-2021)
34. التقارير السنوية لمصرف بغداد التجاري(2006-2021)
35. التقارير السنوية لمصرف سومر التجاري(2006-2021)
36. التقارير السنوية لمصرف موصل للتنمية(2006-2021)
37. تقرير مؤشرات الأمان المالي في الدول العربية، (2017)
38. البنك المركزي العراقي، دائرة مراقبة الصيرفة، قسم مراقبة المصارف التجارية الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل 111، 2018
39. التقارير السنوية لمصرف الاستثمار العراقي(2006-2021)
40. التقارير السنوية لمصرف الاهلي العراقي(2006-2021)

د-الرسائل والأطروحات:

41. ابراهيم، أحمد (2014) المتغيرات المحاسبية وأثرها على القيمة السوقية لأسهم المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي دراسة تطبيقية، الشركات الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، الزرقاء، الأردن.
42. الانصاري، إستبرق محمود جارالله والمولى، ابراهيم فضل المولى. (2020). تم تصميم الرسالة الأصلية للخلاصة من نموذج القيمة العشوائية ودورها في القيمة السوقية للأسهم (أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم والتكنولوجيا).
43. بعزیز، سهيلة فلادي نظيرة. (2018). استخدام المؤشرات المالية التقليدية والحديثة في تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية.
44. بن عبد الحلیم، وجمام، محمود. (2012). دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية.
45. بهلول، عبد المجيد ومراد، مداحي. (2022). معايير منح قروض الاستغلال في البنوك التجارية-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري.

46. بورغيدة، ماني، وبرحال، عبد الوهاب (2021). أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي والقيمة السوقية: دراسة حالة عينة من شركات قطاع المواد الأساسية المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2014-2019 (أطروحة دكتوراه، جامعة جيل)
47. بوكار، عبد العزيز ومؤطر (2020)، ادارة القروض المصرفية وكيفية التحكم في خطر عدم التسديد، جامعة احمد دراية - ادرار-الجزائر
48. جانكير بك، مها مصطفى (2005)، الصيرفة العراقية بين خيارى الرسملة والاندماج "رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
49. جوان، حيدر خضير. (2021). تأثير محددات هيكل التمويل في القيمة السوقية المضافة عبر الرفع المالي والقيمة الاقتصادية المضافة-دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية- (اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء) -كربلاء -العراق
50. زريف لمياء، سلطاني مفيدة (2014)، الأسواق المالية، التحليل الاساسي، سوق الكفاء، القيمة السوقية، القيمة العادلة للسهم، دراسة حالة سوق الأسهم السعودي للفترة الممتدة من 2004 - 2013، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ماي، الجزائر، 2014
51. زيديه، منى علي عبد ربه (2007). أثر مصادر قوة الادارة العليا في تحديد الاهداف الاستراتيجية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في قطاع غزة.
52. الشنطي، وسام رمضان (2016) دور محاسبة الموارد البشرية في رفع كفاءة الاداء المالي رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة.
53. عبد الله، وليد عبد الحميد محمد، 2018، دور تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في خلق قيمة سوقية مضافة للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
54. عثمانى وحياة. (2022). الاقتصادي والتضخم (أطروحة دكتوراه، جامعة العود جامعة الشهيد حمه لخضر).
55. فائق، افين (2015)، إثر تنوع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة، رسالة ماجستير، جامعة حلب، كلية الإدارة والاقتصاد، سوريا.
56. قرينج. (2010). القروض المصرفية المتعثرة وعلاقتها بالأزمة المالية.

57. الكيلاني (2003)، قيس أديب، التنبؤ بالقيم السوقية للأسهم دراسة لعينة من الأسهم في بورصة عمان للأوراق المالية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.
58. المخلافي، عبد العزيز محمد احمد (2004)، " تحليل كفاية رأس المال المصرفي على وفق المعايير الدولية (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف اليمنية)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
59. وليد، ساكر (2016)، القروض المتعثرة وطرق إدارتها في البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة.
60. ياسين وبنان. (2020). الرافعة المالية وأثرها على مضاعف سعر السهم في الشركات المساهمة العامة في سوق فلسطين للأوراق المالية (أطروحة دكتوراه، جامعة النجاح الوطنية).

ه-المجلات والدوريات:

61. أبو زيتون، عبير (2019). قياس مؤشر للاستقرار المالي في فلسطين، سلطة النقد الفلسطينية، غزة، فلسطين.
62. الامام، صلاح الدين محمد أمين، (2016). استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف: بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة مجلة المنصور المجلد 2010، العدد 13 (30 يونيو-حزيران 2010)
63. أيمن أسماء وادان عبد الغني (2019). اختبار قدرة القياسات التقليدية والتدابير الحديثة على شرح القيمة السوقية المضافة دراسة حالة للشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2002-2017) في بورصة الجزائر.
64. بابر، محمد عبد الله (2015). إدارة المخاطر المصرفية. في ضوء التعقيدات والتحديات الاقتصادية المستمرة. المال والاقتصاد مجلد، 2015، العدد 77.
65. البطرنى، & متولي. (2021). أثر مؤشرات المتانة المالية في قيمة البنوك المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية. المجلة العربية للإدارة.
66. البطرنى، فرج أحمد ومتولي، احمد قاسم. (2023). دراسة إثر المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة على ربحية شركات قطاع العقارات-دراسة مقارنة بين الشركات العقارية المدرجة في سوق المال المصري والاردني .المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، (1) 14 386-417.

67. بوحفصي، عبد الله ولخديمي عبد الحميد. (2021). تقييم فعالية رأس المال المستثمر في خلق قيمة اقتصادية مضافة للمؤسسة دراسة قياسية لعينة من الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة من 2010 الى 2019. مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، 5(2) ، 181-201.
68. بوهريرة، عباس ومصطفى عبد اللطيف. (2017). «تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر: حالة بنك (AGB-cpa)»، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 7، الجزائر.
69. الججاوي، طلال محمد علي وآل فتح الله، محمد عبد علي محمد (2014). تقييم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية و غير المالية للمصارف العراقية الخاصة و انعكاسه على القيمة السوقية للأسهم، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد (10)-42
70. جريد، عبد الرؤوف علي عبد الله. (2019). دراسة تأثير القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والقيمة السوقية المضافة (MVA) على أسعار أسهم شركات مؤشر EGX30 المدرجة في البورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 10(العدد الثالث، الجزء الاول)
71. حافظ، حسن محمد (2018)، نحو مؤشر لحساب وتقييم القوة المالية للبنوك في مصر دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية، البنوك التجارية التقليدية والبنوك التجارية التقليدية ذات الفروع الإسلامية- المعهد الكندي العالي لتكنولوجيا الهندسة والإدارة-مصر، مجلة الاقتصاد والتجارة 45(1)
72. حسن، ماجد غازي. (2018). القياس والافصاح المحاسبي عن رأس المال الهيكلي وأثرهما في القيمة الدفترية للسهم دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية العراقية. مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 8 (3).
73. الحنيطي، هناء محمد وزويلف، إنعام محسن. (2012). دراسة حالة على. مجلة جامعة الخليج: شعبة العلوم الإدارية والمالية، 248 (1498)، 1-37.
74. الدغيم، عبد العزيز والأمين، ماهر وانجر و، إيمان، (2006) (التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي) مجلة جامعة تشرين. مجلد 28.
75. الذجاوي، حسن وتويج، علاء. (2021). القروض المتعثرة وأثرها على القيمة السوقية المضافة" دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية للمدة 2005-2019 ". مجلة الغاري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 17 (2)

76. ذياب، خضير سلمان ذياب وعبد الستار، رجاء رشيد. (2016). القيمة السوقية المضافة بين جدلية مفهوم التكلفة التاريخية والقيمة العادلة. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*. 11(37) ،
77. راجي، علي عبد الحسين (2021)، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة القادسية، قياس المخاطر التشغيلية وانعكاسها على القيمة السوقية المصرفية- دراسة حالة مصرف التجاري العراقي المدرج في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2015-2018، *مجلة كلية الإدارة والاقتصاد* 1(22).
78. رشوان، عبد الرحمن وأبو ناصر، حسن. (2021). قياس وتحليل أثر استخدام مؤشرات الصحة المالية على القيمة السوقية" دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين". *مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث*, 9(2)
79. ريان، عبيد (2020). أثر حجم المؤسسة الاقتصادية على القيمة السوقية للسهم دراسة حالة لشركة المصافي المدرجة في السوق المالي السعودي خلال سنة 1999-2020، 44
80. الزبيدي، حمزة محمود والمدرس، أسيل هادي محمود. (2014). فاعلية تسويق الخدمات المالية وعلاقتها بالقيمة السوقية المضافة دراسة تطبيقية في مصرف بغداد. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية جامعة*، (41)
81. زرقاطة. (2022). دور مؤشرات كفاءة إدارة رأس المال العامل في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية المجلد (5) العدد (1) 2022.
82. سعيد، شاكر (2021). قرارات وانعكاساتها في القيمة السوقية لمنشآت الاعمال (البحث تطبيقي لعينه من شركات قطاع الصناعة المالية في سوق العراق للأوراق المالية). *مجلة أهل البيت*، 1 (28).
83. الهاللي، نوالشربيني الهاللي. (2011). إدارة رأس المال الفكري وقياسه وتنميته كجزء من إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي. *مجلة بحوث التربية النوعية* و-1 (22) 2011 62.
84. شكرين، محمد. (2008). انعكاسات استخدام القرض السندي في الجزائر كأداة تمويل للمؤسسات واداة تداول في السوق المالية: دراسة مقارنة لعينة من إصدارات المؤسسات الاقتصادية.
85. صبري، صبا عبد الحسين وعبد الحكيم، هشام طلعت (2022). الشمول المالي وتأثيره في الودائع المصرفية (دراسة تحليلية ف النظام المصرفي العراقي)، *مجلة العلوم المالية والمحاسبية*.

86. طالب، نوال حامد وحسن، حنان عبد الله. (2022). علاقة توظيف الرواتب ونمو حجم الودائع المصرفية: (بحث تطبيقي لعينة من المصارف الخاصة). *مجلة دراسات محاسبية ومالية*. 17(61)
87. الطائي، سجي فتحي محمد (2010)، *الرسمة المصرفية ودورها في تعزيز القدرة التنافسية، العلوم المالية والمصرفية جامعة الموصل، كلية -جامعة تكريت - الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد19، المجلد6*
88. عباس، تهاني مهدي، أحمد عبيد عبد الله طوقان، هيثم عبد الخالق سماعيل، (2020). أثر توظيف الراتب في معدل العائد على الأصول (ROA) بحث تطبيقي لعينة من المصارف العراقية. *مجلة الدراسات المحاسبية والمالية*، 15 (52).
89. عبد المنعم، ريم محمد محمود. (2020). أثر الرفع المالي على الأداء المالي وعوائد الأسهم دراسة اختبارية على البنوك المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية. *الفكر المحاسبي*. 879-928، (3) 24،
90. عجرود، لطيفة. (2018) *محددات الإقراض المصرفي في الجزائر دراسة قياسية لفترة 1990-2017*.
91. عذاب، علي عبد ومحمود، ثائر صبري. (2021). إثر الرافعة المالية في القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية العراقية. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*، 16(57)
92. العرود، شاهر فلاح. (2013). *الملاءة المالية ومدى تأثيرها في القيمة السوقية لسعر السهم في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية للفترة 2001-2010*. *المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة*، 10(1)
93. عزيز، حيدر عبد المنعم. (2019) *أثر الودائع المصرفية في تخفيض نسب الائتمان الممنوح من قبل المصرف (دراسة تحليلية في مصرف (بابل) مجلة الجامعة العراقية، المجلد 43 العدد 2*.
94. علي، غزوان والعلي، احمد حسن وناصر، سالم كاسر (2019)، *أثر هيكل الودائع المصرفية في عائد محفظة القروض دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة حماة، المجلد الثاني، العدد 11*.
95. عيسى، جبار صحن (2017) *أثر بعض مؤشرات القيمة وفرص النمو في سيولة السهم لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2008 - 2013)*، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 50*

96. فائزة، عدمان (2016). سياسة توزيع الأرباح وأثرها على القيمة السوقية لأسهم الاقتصادية المدرجة في البورصة: دراسة قياسية لأسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة ما بين 2005-2013 باستخدام نماذج بانل.
97. القيسي، فوزان عبد القادر. (2017). تحليل العوامل المؤثرة على البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية، الفترة 2009-2014. المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، 13 (4).
98. كنعان، علي وسأعود، علي. (2018). أثر الرافعة المالية على الربحية دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، " الاعتبارات القانونية في توحيد المصارف "، مجلد 11، العدد الثاني، يونيو 1997، مركز البحوث المالية والمصرفية، مقال مترجم
99. محمد، أمجد إبراهيم. (2021). العلاقة بين كفاية رأس المال والسيولة في القطاع المصرفي السعودي. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 29(3).
100. منصور، بشرى. (2023). تأثير الودائع والقروض المصرفية على ربحية البنوك التجارية دراسة تطبيقية قياسية للبنك الأهلي اليمني وبنك اليمن الدولي. مجلة جامعة السعيد للعلوم الانسانية والتطبيقي 281-253، (2) 6
101. نايف، وكردى. (2023). تقييم الاداء المالي مع مؤشر جودة المعروضات الموجودة في السوقية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 19 (61، 2)
102. الهاشمي، ليلي عبد الكريم محمد والجبوري، جمال هداش محمد حسين. (2017). مؤشرات الاستخدام وأثرها على القيمة السوقية للمصارف: دراسة تحليلية من الأجهزة اللوحية في العراق. المجلة العراقية للعلوم الادارية، 1 (2)، 18-18.
103. هميسي سارة وبلغربي مريم. (2016). أثر الرفع المالي على عوائد الأسهم ومخاطرها- الجزائر.
104. الوائلي، رغد كريم قاسم والزبيدي، حمزة فائق وهيب. (2019). الرافعة المالية ودورها في مؤشرات ربحية المصارف الإسلامية في العراق: دراسة حالة: مصرف التعاون الإسلامي للاستثمار للسنوات (2015-2018) مجلة دراسات محاسبية ومالية.

ثانيا: المصادر الإنكليزية**A-Books**

105. Altman, E. (2013). Predicting financial distress of companies: Revisiting the Z score and zeta models.in Edward Elgar Publishing (eds) Handbook of Research Methods and Applications in Empirical Finance.
106. Barrot, Jean-Noel. 2013. Financial Strength and Trade Credit Provision: Evidence from Trucking Firms, Job Market Paper.
107. Block, Stanley B. & Hirt, Geoffrey A. Foundations Of Financial Management, 9th . ed , McGraw-Hill Companies , Inc , 2000
108. Brigham, E. F., & Ehrhardt, M. C. (2002). Financial management: theory and practice. 10th. Melbourne: Thomson Learning.
109. Cargill, T. F. (2006). Central bank capital, financial strength, and the Bank of Japan. FRBSF Economic Letter.
110. D'Hulster, K. (2009). The leverage ratio: A new binding limit on banks.
111. Doumpos, M., Gaganis, C., & Pasiouras, F. (2016). Bank Diversification and Overall Financial Strength: International Evidence. ERN: Commercial Banks (Topic)
112. Firer, C., Ross, S.A., Westerfield, R.W. & Jordan, B.D. 2004. Fundamentals of corporate finance. 3rd South African edition. New York: McGraw-Hill.
113. Gitman, Lawrence, (2012) principles of managerial finance,"12th ed, Pearson
114. Kádárová, J. (2010). Factors that impact rate of return on assets. Intercathedra, 26.
115. Mishkin, F. S. (2000). Financial stability and the Macroeconomy. Central Bank of Iceland, Economics Department.

116. O'Byrne, F. Stephen and S. David Young. 2001. Economic Value Added and Value Based Management Practical Guide for Implementation.
117. Rappaport, A. 1986. Creating shareholder value. New York: The Free Press.
118. Rapport on consolidation in financial sector: « Patterners consolidation », group of ten, January 2001, B.I.S.
119. Rose, P. S., & Hudgins, S. C. (2005). Bank management and financial services. McGraw-Hill companies.
120. Rose, S-peter, "Commercial bank management", "4th,ed.mc-Graw-Hill Companies, inc, 1999.
121. Saunders, A., Cornett, M. M., Marcus, A. J., & Tehranian, H. (2003). The impact of institutional ownership on corporate operating performance.
122. Stella, Peter. 2005. "Central Bank Financial Strength, Transparency and Policy Credibility." IMF Staff Papers 52(2)<http://www.imf.org/External/Pubs/FT/staffp/2005/02/stella2.htm>
123. Stowe, J.D., Robinson, T.R., Pinto, J.E. & McLeavy, D.W. 2002. Analysis of equity investments: Valuation. Baltimore: AIMR.
124. Wiley & Sons, Inc, New York. 2. Peter S. Rose .1999, Commercial Bank Management ,4th ed, Irwin/MC Graw – Hill, Inc.
125. Young, S. David and Stephen F. O'Byrne. 2001. EVA and Management by Values: A Practical Guide to Implementation, First Edition. Lusy Widjaja (Translator). 2001. EVA and Value-Based Management: A Practical Guide to Implementation, First Edition; Salemba Empat, Jakarta.

B- Theses

126. Biney, A. E. (2018). Customer relationship management and customer deposit mobilization at Lower Pra Rural Bank in Ghana (Doctoral dissertation, University of Cape Coast

127. Dang, V. (2019). The effects of loan growth on bank performance: Evidence from Vietnam. *Management Science Letters*, 9(6), 899-910.
128. Fatima Zohra wife sheikh ‘study of the credit information relationship through the establishment of credit bureaus ‘obtaining the doctorate degree in economic sciences ‘university Abou Baker belkaid Tlemcen‘ 2014-2013 ‘p 10.
129. Ongera, Esther Nyamusi, Effect OF Share Retention by Pre – Initial Public Offering Shareholders ON The Market Values OF Firms Listed At The Nairobi Securities Exchange, Master, Nairobi, School OF Business, University OF Nairobi, 2014 .
130. Podilchuk, Zoriana. G (2013), "Impact of Liquidity Management On Profitability: Evidence From Ukraine". A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of MA in Financial Economics, Kyiv School of Economics.

C- Scientific Journals

131. Akgun, A. I., Samiloglu, F., & Oztop, A. O. (2018). The impact of profitability on market value added: evidence from turkish informatics and technology firms. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 8(4), 105-111
132. Al-Awawdeh, H. A. (2018). The Impact of Economic Value Added, Market Value Added and Traditional Accounting Measures on Shareholders; Value: Evidence from Jordanian Commercial Banks. *International Journal of Economics and Finance*, 10(10), 1-40.
133. Alhassan, A. L., Andoh, C., & Kyereboah-Coleman, A. (2014). Asset quality in a crisis period: An empirical examination of Ghanaian banks. *Review of Development Finance*, 4(1), 50-62.
134. Altman, E. (1968). Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy. *The Journal of Finance*, 23: 589-609. DOI: 10.1111/j.1540-6261.1968.tb00843. x.
135. BENTALEB RIYANE, Y.S. (2020). The role of short-term financial management tools in evaluating the financial performance of economic

- institutions - a case study of the Marmoura-Guelma industrial and commercial complex for the period (2016-2019).
- 136.** Biney, A. E. (2018). Customer relationship management and customer deposit mobilization at Lower Pra Rural Bank in Ghana (Doctoral dissertation, University of Cape Coast).
- 137.** Bognárová, K. J. (2017). Analysis of The Relationship Between Economic Value Added and Market Value Added. *Challenges of the Knowledge Society*, 793-796.
- 138.** Bognárová, K. J. (2018). The Effect of leverage and economic value added on market value added. *Challenges of the Knowledge Society*, 812-816.
- 139.** Bonner, C., Wedow, M., Budnik, K., Koban, A., KGok, C., Laliotis, D., ... & Holtorf, C. (2018). Systemic liquidity concept, measurement and macroprudential instruments (No. 214). European Central Bank.
- 140.** Bouvatier, V., & Lepetit, L. (2008). Banks' procyclical behavior: Does provisioning matter?. *Journal of international financial markets, institutions and money*, 18(5), 513-526.
- 141.** Brealey, R. A., Myers, S. C., Marcus, A. J., Mitra, D., Maynes, E. M., & Lim, W. (2007). *Fundamentals of corporate finance*.
- 142.** Brennan, N., & Connell, B. (2000). Intellectual capital: current issues and policy implications. *Journal of Intellectual capital*.
- 143.** Catur Septiana Wulandani, Study Program, Faculty, Final Project Title: Accounting: Economics: Effects of Earnings Per Share (EPS), Economic Value Added (EVA) and Market Value Added (MVA) on Stock Returns in Consumer Goods Industry Sector Companies registered at Indonesia Stock Exchange Period 2011-2014 DALLOCCHIO, M., SALVI, A., Quiry, P., & LeFur, Y. (2009). *Corporate Finance*.
- 144.** Cetorelli, N., & Gambera, M. (2001). Banking market structure, financial dependence and growth: International evidence from industry data. *The Journal of Finance*, 56(2), 617-648.

- 145.** Chen, y et al. Sectorial Diversification and the banks Return and Risk: Evidence from chinese listed commercial Banks, *Journal of Banking and finance*, 2018.
- 146.** Coleman, S. (2007). The role of human and financial capital in the profitability and growth of women-owned small firms. *Journal of Small Business Management*, 45(3), 303-319.
- 147.** Damodaran, A. (2007). Return on capital (ROC), return on invested capital (ROIC) and return on equity (ROE): Measurement and implications. *Return on Invested Capital (ROIC) and Return on Equity (ROE): Measurement and Implications* (July 2007).
- 148.** De Wet, J. H. V. H., & Du Toit, E. (2007). Return on equity: A popular, but flawed measure of corporate financial performance. *South African Journal of Business Management*, 38(1), 59-69.
- 149.** Deev, Oleg, *Methods OF Bank Valuation: A Critical Overview*, Financial Assets and Investing, No. 3, 2011.
- 150.** Demirgüç-Kunt, A., Detragiache, E., (1998). "The Determinants of Banking Crises in Developing and Developed Countries", *IMF Staff Papers*, Palgrave Macmillan, Vol. 45(1): 81-109, March
- 151.** Diezmos, E. F., Markus, I., Perera, D. S., Gan, S., Zhang, L., Sandow, S. L., ... & Liu, L. (2018). Financial strength and its impact on commercial banks, *Mediterranean Journal of Social Sciences*, 9
- 152.** Doumpos, M., Hasan, I., & Pasiouras, F. (2017). Bank overall financial strength: Islamic versus conventional banks. *Economic Modelling*, 64, 513-523.
- 153.** Elexander, David R., Falta, Michael, and Willett, Roger J, Using forecasting criteria to identify value relevance in the relationship between accounting numbers and market value, *Abacus*, Vol. 48, No., 2012.
- 154.** Erdogan, O., & Bennett, P. B. (2011). A Comparison of Financial Robustness in the United States and Turkey During 2007–2010. *The Impact of the Global Financial Crisis on Emerging Financial Markets*", *Contemporary Studies in Economic and Financial Analysis*, 93.

- 155.** Erdogan, O., & Bennett, P. B. (2011). A Comparison of Financial Robustness in the United States and Turkey During 2007–2010. *The Impact of the Global Financial Crisis on Emerging Financial Markets*, *Contemporary Studies in Economic and Financial Analysis*, 93.
- 156.** Filatov, E. A. (2020). Factor analysis of the knowledge intensity of the invested capital of Russia by Filatov's methods. *Advances in Social Science, Education and Humanities Research*, 128, 964-972.
- 157.** Foos, D., Norden, L., & Weber, M. (2010). Loan growth and riskiness of banks. *Journal of Banking & Finance*, 34(12), 2929-2940.
- 158.** Gazia, S., & Najmus, S., (2015), "Indian Banking Sector: Measurement and Analysis of Market Value Added an Empirical Study in the Select Indian Banks", *Great Lakes Herald* Vol. 9, No.1
- 159.** GS, A. D., & Rahmansyah, M. R. (2017). Implementation of Economic Value Added and Market Value Added Analysis as Valuation Tools of Invest Feasibility. *Sinergi: Journal Ilmiah Ilmu Manajemen*, 7(2).
- 160.** Guest, D E, Michie, J, Conway, N and Sheehan, M (2003) Human resource management and corporate performance in the UK, *British Journal of Industrial Relations*, 41 (2), pp 291–314
- 161.** Henley, W. E. (1997). Construction of a k-nearest-neighbour credit-scoring system. *IMA Journal of Management Mathematics*, 8(4), 305-321.
- 162.** Huang, C., & Wang, M. C. (2008). The effects of economic value added and intellectual capital on the market value of firms: An empirical study. *International Journal of management*, 25(4), 722
- 163.** Ikbar, M., & Dewi, A., (2015), "The Analysis of Effect of Economic Value Added (EVA) and Market Value Added (MVA) on Share Price of Subsector Companies of Property Incorporated in LQ45 Indonesia Stock Exchange in Period of 2009-2013", *International Journal of Science and Research (IJSR)*, Volume 4 Issue 4, April 2015,

- 164.** Ivanović, M. (2016). Determinants of credit growth: The case of Montenegro. *Journal of Central Banking Theory and Practice*, 5(2), 101-118.
- 165.** Jakarta: Salemba Empat. Pipit, H. (2012). Pengaruh Economic Value Added, Operating Cash flow, Residual Income, Earnings, Operating Leverage dan Market value Added terhadap Return Saham. *Journal Ekonomi: Universitas Dian Nuswantoro prentia Hall*, 2012
- 166.** Jensen, M.C. & Meckling, W.H. 1999. 'Specific knowledge and divisional performance measurement', *Journal of Applied Corporate Finance*, 12(2):8-17.
- 167.** Joshi, S.S. (2011) Relationship Between EVA, MVA and other Accounting Measures of Fertilizer Companies in India, *International Journal of Research in IT & Management* [http://www. Mairec.org](http://www.Mairec.org).
- 168.** Kaminsky, G., Lizondo, S., & Reinhart, C. M. (1998). Leading indicators of currency crises. *Staff Papers*, 45(1), 1-48.
- 169.** Kartini, K., & Hermawan, G. (2008). Economic Value Added dan Market Value Added terhadap Return Saham. *journal Keuangan dan Perbankan*, 12(3), 355-368.
- 170.** Klapper, Berger, A. N., Klapper, L. F., & Udell, G. F. (2001). The ability of banks to lend to informationally opaque small businesses. *Journal of Banking & Finance*, 25(12), 2127-2167.
- 171.** KPMG (2015). Climbing the Curve, 2015 Global Construction Project Owner's Survey (<http://www.kpmg.com/Global/en/IssuesAndInsights/ArticlesPublications/global-construction-survey/Documents/global-construction-survey-2015.pdf>)
- 172.** Kramer, K., & Peters, R., (2001), "An Inter industry Analyses of Economic Value Added as a proxy for Market Value Added", *OP Cit.*,
- 173.** Laidroo, L., & Männasoo, K. (2014). Perils of excessive credit growth: evidence from 11 new EU member states. *Baltic Journal of Economics*, 14(1-2), 17-34.

- 174.** Lalujan, D. N., Pelleng, F. A., & Tumbel, T. (2016). Analysis of Bank Indonesia Rate of Return on Assets at the PT. Bank Mandiri tbk Manado. *Journal Administration Bisnis (JAB)*, 4(3).
- 175.** Le, T. D. (2020). The interrelationship among bank profitability, bank stability, and loan growth: Evidence from Vietnam. *Cogent Business & Management*, 7(1), 1840488.
- 176.** Malik, M. S., Awais, M., & Khurshed, A. (2016). Impact of liquidity on profitability: A comprehensive case of Pakistan's private banking sector. *International Journal of Economics and Finance*, 8(3), 69-74.
- 177.** Manz, F. (2019). Determinants of non-performing loans: What do we know? A systematic review and avenues for future research. *Management review quarterly*, 69(4), 351-389.
- 178.** Miculeac, M. E., & Monea, M. (2016). The analysis of financial equilibrium through the cost of the invested capital. *Annals of the University of Petroșani. Economics*, 16
- 179.** Mishkin, A. D., Mapara, M. Y., Barhaghi, M., & Reshef, R. (2020). Fertility concerns and access to care for stem cell transplantation candidates with sickle cell disease. *Biology of Blood and Marrow Transplantation*, 26(8), e192-e197.
- 180.** Mohamed, S. E., & Sidiropoulos, M. (2008). Finance-growth nexus in Sudan: empirical assessment based on an application of the autoregressive distributed lag (ARDL) model. *Üçüncü Uluslararası Öğrenci Konferansı "Social Sosyal Bilimlerde Ampirik Modelleme"*. İzmir Ekonomi Üniversitesi Yayınları, İzmir, Türkiye, 47-66.
- 181.** Muhammad Mara Ikbar, Andrieta Shintia Dewi, The Analysis of Effect of Economic Value Added (EVA) and Market Value Added (MVA) on Share Price of Subsector Companies of Property Incorporated in LQ45 Indonesia Stock Exchange in Period of 2009-2013, *International Journal of Science and Research*, Vol 4, Issue 4, 2015, p 2311.

- 182.** NGUYEN, H. D. H., & DANG, V. D. (2020). Bank-specific determinants of loan growth in Vietnam: Evidence from the CAMELS approach. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 7(9), 179-189.
- 183.** Niresh, J., & Alfred, M., (2014), "The Association between Economic Value Added, Market Value Added and Leverage", *International Journal of Business and Management*; Vol. 9, No. 10.
- 184.** Nthoesane, M.G(2012) The development of a value creating competencies index: The economic value added (EVA) approach. *African Journal of Business Management* Vol. 6
- 185.** Nurhayati, N., Hartiyah, S., & Putranto, A. (2019). Pengaruh Return on Asset, Earnings Per Share, Economic Value Added, Market Value Added, Dan Debt to Equity Ratio Terhadap Return Saham (Study Empiris Pada Perusahaan Sektor Pertanian Yang Terdaftar Di Bursa Efek Indonesia Periode 2013 Sampai 2017). *Journal Of Economic, Business and Engineering (Jebe)*, 1(1), 196-208.
- 186.** Panahi, B., & et al., (2014), "The Correlation of EVA and MVA with Stock Price of Companies in Tehran Stock Market", *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*, Vol. 6, No. 2,
- 187.** Pandya, B. (2016). Impact of financial leverage on market value added: empirical evidence from India. *Journal of Entrepreneurship, Business and Economics*, 4(2), 40-58.
- 188.** Pasaribu, P., & Mindosa, B. (2021). THE BANK SPECIFIC DETERMINANTS OF LOAN GROWTH AND STABILITY: EVIDENCE FROM INDONESIA. *Journal of Indonesian Economy & Business*, 36(2).
- 189.** Petersen, M. A., & Schoeman, I. (2008, July). Modeling of banking profit via return-on-assets and return-on-equity. In *Proceedings of the World Congress on Engineering* (Vol. 2, No. 1, pp. 12-37).
- 190.** Rajesh, M, N R V Ramana Reddy, Narayana Reddy (2012), "An Empirical Studyon Eva and Mva Approach", *International Journal of Marketing, Financial Services and Management Research* 1, (3), P, P.135-160.

- 191.** Reda, J. (2022). Return on Invested Capital: Important Considerations. *Journal of Compensation and Benefits* May/June.
- 192.** Reinhart, C., Kaminsky, G., (1999). "The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance of Payments Problems," *American Economic Review*, 89(3): 473-500
- 193.** SATWIKO, R., & AGUSTO, V. (2021). ECONOMIC VALUE ADDED, MARKET VALUE ADDED, DAN KINERJA KEUANGAN TERHADAP RETURN SAHAM. *Media Bisnis*, 13(1), 77-88.
- 194.** Shamki, D., Alulis, I. K., & Sawari, K. (2016). Financial information influencing commercial banks profitability. *International Journal of Economics and Finance*, 8(6), 89.
- 195.** Siminica, Marian. Circiumaru, Daniel. Simion, Dalia." The Correlation between the Return on Assets and the Measures of Financial Balance for Romanian Companies ", *International Journal of Mathematical models and Methods in applied Sciences*, Issue 2, Volume 6, 2012
- 196.** Sinkey Jr, J. F. (2020). A multivariate statistical analysis of the characteristics of problem banks. *The Journal of Finance*, 30(1), 21-36.
- 197.** Soedarmono, W., Sitorus, D., & Tarazi, A. (2017). Abnormal loan growth, credit information sharing and systemic risk in Asian banks. *Research in international business and finance*, 42, 1208-1218.
- 198.** Sonia R., B. (2014). Analisis Pengaruh Economic Value Added (EVA), Market Value Added (MVA), dan Return on Investment (ROI) Terhadap Harga Saham (Study Pada Perusahaan Property dan Real Estate yang Terdaftar di Bursa Efek Indonesia Periode 2009-2012). *journal Administration Bisnis S1 Universitas Bra Wijaya*, 9(1)
- 199.** Stella, P. (2005). Central bank financial strength, transparency, and policy credibility. *IMF Staff Papers*, 52(2), 335-365.
- 200.** Stewart III G. EVA: Fact and Fantasy // *Journal of Applied Corporate Finance*, 1994. – No 7. - pp. 71 – 84
- 201.** Strack, R., & Villis, U. (2002). RAVE™: Integrated Value Management for Customer, Human, Supplier and Invested Capital. *European management journal*, 20(2), 147-158.

202. Sun, L. (2020). On the People's Bank of China's Financial Strength and Policy Outcomes. *Journal of Central Banking Theory and Practice*, 9, 135
203. Thenmozhi, M. (2000). Market value added and share price behaviour. *Delhi Business*, 1(1), 35-42.
204. Winkler, D. T., G. B. Flanigan, and J. E. Johnson. "Financial Strength Characteristics of Firms: An Explanation of the P/E Anomaly?" *Southern Business Review*, vol. 19, no. 2, Fall 1993, pp. 39-47
205. Zamfir, M., Manea, M. D., & Ionescu, L. (2016). Return on investment–indicator for measuring the profitability of invested capital. *Valahian Journal of Economic Studies*, 7(2).
206. Zemel, M. (2018). The information content of loan growth in banks. *Quarterly Journal of Finance*, 8(02), 1850004.
207. Zenchenko, S. V. (2015). Improvement of the Methodological Approach to the Integrated Assessment of the Financial Strength of Commercial Banks. *Mediterranean Journal of Social Sciences*, 6(5 S4)

D-Conferences

208. Baidoo, W. T., Bagian, R. W., & Tobazza, S. (2019, May). The Effect of Customer Deposit on the Performance of Banks in Ghana. In *International Conference on Applied Science and Technology Conference Proceedings* (Vol. 5, No. 1, pp. 60-67)
209. • Filatov, E. A. (2020, March). Factor analysis of the knowledge intensity of the invested capital of Russia by Filatov's methods. In *International Scientific Conference "Far East Con"* (ISCFEC 2020) (pp. 964-972). Atlantis Press.

E-Worksheet

210. Barrot, J. N. (2013). Financial strength and trade credit provision: Evidence from trucking firms. *Job Market Paper*.

قائمة مواقع الانترنت:

211. (www.cbj.gov.jo,2000)
212. موقع سوق العراق للأوراق المالية (isx-iq.net).



الملاحق

الملحق (1) بيانات المصارف التجارية عينة الدراسة

ت	السنة	المصرف	الودائع	حقوق الملكية	الموجودات	صافي الربح	الديون	المصرفات تشغيلية	القيمة السوقية
1	2006	مصرف بغداد	242,317,153,699	59,489,254,008	331,209,583,378	9,694,202,698	29,403,175,671	3,680,180,665	105,946,000,000
	2007		255,474,271,826	76,107,002,043	363,724,586,351	22,496,776,327	32,143,312,482	4,465,585,569	164,216,300,000
	2008		404,177,095,939	93,341,937,998	542,911,440,820	21,948,977,331	45,392,407,000	10,045,634,082	164,216,000,000
	2009		661,618,527,000	109,169,572,000	802,194,113,000	18,617,517,000	31,406,014,000	7,823,742,000	154,000,000,000
	2010		804,688,378,000	118,787,915,000	961,062,610,000	16,211,209,000	37,586,317,000	6,403,479,000	163,200,000,000
	2011		699,368,971,000	139,619,840,000	875,267,336,000	24,972,265,000	36,278,525,000	8,535,391,000	179,000,000,000
	2012		1,046,719,009,000	207,252,848,000	1,300,654,984,000	29,637,502,000	46,683,127,000	9,686,983,000	392,892,000,000
	2013		1,393,584,250,000	291,262,414,000	1,764,904,558,000	38,797,071,000	80,057,894,000	13,053,587,000	360,500,000,000
	2014		1,491,599,288,000	292,419,198,000	1,827,505,325,000	32,847,000,000	43,486,839,000	12,176,150,000	387,500,000,000
	2015		897,310,898,000	268,488,373,000	1,549,536,698,000	13,260,673,000	383,737,427,000	12,401,176,000	292,500,000,000
	2016		790,048,306,000	282,821,705,000	1,200,424,117,000	20,245,029,000	127,554,106,000	35,838,591,000	227,500,000,000
	2017		714,522,882,000	276,942,042,000	1,090,152,647,000	27,432,021,000	87,637,713,000	35,699,550,000	152,500,000,000
	2018		782,173,539,000	266,742,720,000	1,113,538,558,000	4,152,102,000	64,622,299,000	27,199,091,000	72,500,000,000
	2019		801,174,857,000	273,641,424,000	1,132,744,205,000	7,298,604,000	57,927,924,000	25,501,854,000	75,000,000,000
2020	1,072,372,066,000	278,435,852,000	1,419,528,237,000	20,200,071,000	68,721,319,000	24,460,996,000	102,500,000,000		
2021	1,157,462,988,000	309,129,878,000	1,539,808,656,000	29,980,363,000	73,215,790,000	14,211,636,000	184,500,000,000		
	المجموع		13,214,612,480,464	3,343,651,975,049	17,815,167,654,549	337,791,383,356	1,245,854,189,153	251,183,626,316	3,178,470,300,000
2	2006	مصرف الاستثمار العراقي	76,236,508,000	31,184,654,000	167,731,022,000	4,977,890,000	17,024,186,000	2,257,448,000	38,675,000,000
	2007		99,825,369,000	47,046,438,000	158,171,718,000	9,208,192,000	15,925,537,000	3,981,196,000	38,675,000,000
	2008		118,951,666,000	62,522,443,000	191,558,025,000	5,419,037,000	10,083,916,000	4,010,107,000	39,375,000,000
	2009		139,014,126,000	88,455,196,000	246,091,571,000	10,466,715,000	18,622,250,000	3,017,824,000	80,640,000,000
	2010		187,225,119,000	117,107,674,000	327,719,084,000	11,678,862,000	23,386,291,000	4,278,436,000	93,025,000,000
	2011		193,308,065,000	118,557,667,000	378,276,838,000	3,416,950,000	66,411,106,000	6,036,611,000	95,000,000,000
	2012		283,287,759,000	186,356,658,000	520,596,472,000	31,539,943,000	50,952,055,000	9,321,842,000	150,350,000,000
	2013		256,735,897,000	283,749,256,000	558,656,517,000	34,841,656,000	18,170,364,000	10,832,125,000	250,000,000,000
	2014		260,109,892,000	281,262,187,000	551,734,351,000	20,864,892,000	10,362,272,000	10,019,057,000	170,000,000,000
	2015		254,003,297,000	289,792,736,000	577,870,247,000	10,179,136,000	34,074,214,000	8,002,926,000	150,000,000,000
	2016		246,005,571,724	283,082,676,000	573,706,555,000	3,995,916,000	44,618,156,000	8,199,951,000	105,000,000,000
	2017		238,583,932,240	283,101,916,367	607,084,863,905	3,389,645,730	85,399,311,298	6,440,183,371	70,000,000,000
	2018		210,962,480,920	260,626,478,492	529,829,506,291	17,216,299,000	58,240,546,879	5,826,267,963	67,500,000,000
	2019		269,018,347,254	265,274,459,718	571,480,175,360	4,673,583,718	37,187,378,388	5,225,968,062	57,500,000,000
2020	246,011,272,428	263,138,358,446	650,958,668,058	9,225,991,950	141,809,037,184	5,051,963,397	75,000,000,000		
	المجموع		3,198,801,484,566	2,900,209,156,023	6,742,578,016,614	190,775,090,398	643,566,531,749	96,551,063,793	1,630,740,000,000

26,250,000,000	621,090,760	4,001,827,079	-742,895,003	47,063,135,262	26,361,121,841	13,562,802,206	مصرف الأهلي العربي	2006	3		
26,250,000,000	1,089,708,000	1,430,818,000	1,852,259,000	51,192,450,000	27,945,512,000	21,816,120,000		2007			
22,500,000,000	1,823,032,000	1,964,053,000	3,510,884,000	70,563,773,000	31,080,598,000	37,519,122,000		2008			
43,500,000,000	1,999,941,000	1,972,456,000	6,965,610,000	94,052,910,000	51,771,970,000	40,308,484,000		2009			
40,500,000,000	1,335,934,000	2,938,551,000	1,351,558,000	107,558,290,000	52,913,474,000	51,706,265,000		2010			
85,000,000,000	2,030,556,000	3,527,443,000	2,904,494,000	184,664,516,000	105,416,986,000	75,720,087,000		2011			
124,640,000,000	2,962,973,380	27,729,088,535	18,195,673,187	337,230,596,947	154,663,993,882	154,837,514,530		2012			
225,000,000,000	5,709,077,667	13,583,333,049	16,610,177,132	542,453,293,966	168,541,167,966	360,328,792,951		2013			
137,500,000,000	9,974,372,382	14,280,528,762	8,956,225,144	615,935,603,929	263,386,979,914	338,268,095,253		2014			
102,500,000,000	8,574,557,568	7,802,564,715	4,166,100,050	535,764,591,305	260,396,326,552	267,565,700,038		2015			
102,500,000,000	16,697,207,000	142,744,561,000	23,537,331,000	579,598,327,000	287,732,592,000	149,121,176,000		2016			
117,500,000,000	18,539,021,000	133,532,123,000	2,965,436,000	603,980,329,000	285,719,322,000	184,728,884,000		2017			
85,000,000,000	21,652,554,000	78,113,235,000	-7,912,541,000	525,757,058,000	275,849,745,000	189,714,078,000		2018			
152,500,000,000	23,031,488,000	125,614,007,000	9,164,205,000	632,802,150,000	256,641,507,000	250,548,236,000		2019			
230,000,000,000	24,756,033,000	167,585,642,000	9,828,039,000	893,205,652,000	307,294,926,000	418,325,084,000		2020			
307,500,000,000	47,199,193,000	350,244,276,000	26,122,025,000	1,821,341,840,000	315,862,149,000	114,523,541,500		2021			
1,828,640,000,000	187,996,738,757	1,077,064,507,140	127,474,580,510	7,643,164,516,409	2,871,578,371,155	2,668,593,982,478		المجموع			
30,164,000,000	1,046,053,856	3,681,892,450	2,709,435,537	81,847,073,831	24,157,588,371	54,007,593,010		مصرف الخليج التجاري		2006	4
33,516,000,000	3,585,256,674	7,307,835,127	47,700,664,000	141,855,589,170	28,431,661,230	106,116,092,813				2007	
36,250,000,000	6,726,934,501	33,182,600,470	15,411,634,473	239,984,991,213	41,050,279,006	165,752,111,737				2008	
90,000,000,000	6,047,589,567	10,879,739,895	8,019,160,152	258,650,056,326	59,200,957,105	187,469,559,369				2009	
81,291,000,000	6,451,599,286	17,342,824,219	6,161,760,788	272,031,632,749	63,548,282,453	190,009,726,077	2010				
57,560,000,000	6,407,536,421	17,724,330,896	12,470,337,405	354,046,282,299	118,183,956,284	216,937,195,119	2011				
113,306,000,000	10,506,050,168	13,730,917,974	36,342,937,635	858,046,735,926	149,087,509,846	260,779,664,078	2012				
287,500,000,000	17,348,445,248	59,024,309,305	56,026,695,132	781,479,000,000	303,984,100,291	417,143,000,000	2013				
270,000,000,000	21,887,261,026	13,964,844,363	42,753,350,943	816,478,697,199	345,974,012,631	455,212,133,539	2014				
153,000,000,000	29,379,379,259	78,777,856,139	13,912,907,430	810,971,898,240	321,625,505,884	409,220,684,788	2015				
135,000,000,000	16,779,109,500	57,087,405,782	5,870,759,034	802,022,034,419	317,733,784,273	427,200,844,364	2016				
117,000,000,000	15,579,383,603	16,622,086,156	4,230,107,006	603,312,989,740	320,887,340,766	265,803,562,818	2017				
57,000,000,000	15,710,444,634	30,928,659,529	5,917,895,000	578,336,518,931	314,472,925,906	232,934,933,496	2018				
42,000,000,000	14,850,826,178	40,856,499,921	-3,931,357,837	594,145,530,701	306,709,058,201	201,579,972,579	2019				
42,000,000,000	12,393,803,207	22,858,696,310	-1,477,089,000	510,798,283,631	307,172,111,451	180,767,475,870	2020				
45,000,000,000	14,029,633,527	29,198,459,693	-5,038,769,658	538,490,755,397	304,325,776,837	204,966,518,867	2021				
1,590,587,000,000	198,729,306,655	453,168,958,229	247,080,428,040	8,242,498,069,772	3,326,544,850,535	3,975,901,068,524	المجموع				

48,600,000,000	6,021,873,303	24,254,723,226	5,682,577,204	299,385,631,368	35,782,810,742	239,348,107,400	مصرف الشرق الأوسط	2006	5		
77,500,000,000	7,832,529,353	14,122,840,694	16,196,148,887	406,782,968,680	50,449,023,707	333,057,282,533		2007			
90,300,000,000	15,851,082,670	12,019,268,653	2,154,622,326	349,460,228,960	42,613,099,051	250,353,445,084		2008			
143,000,000,000	13,614,561,582	29,477,464,920	18,195,838,344	537,744,170,126	59,853,866,198	390,316,892,029		2009			
72,600,000,000	11,175,398,999	32,699,980,397	10,075,460,896	580,125,543,187	84,098,352,240	463,327,210,550		2010			
192,000,000,000	12,102,084,424	25,000,141,420	21,625,805,198	668,017,284,736	137,899,379,151	505,117,764,165		2011			
219,000,000,000	13,848,260,810	15,439,184,919	28,588,411,577	818,969,589,919	187,746,192,328	615,784,212,672		2012			
240,000,000,000	16,223,363,244	19,544,240,139	24,467,634,443	774,180,018,936	202,779,595,209	551,856,183,588		2013			
150,000,000,000	13,129,279,831	17,884,033,903	4,291,058,636	683,076,386,655	307,074,411,660	358,117,941,092		2014			
127,500,000,000	18,008,092,630	66,490,035,108	6,620,726,619	675,123,601,662	276,967,572,232	331,665,994,322		2015			
107,500,000,000	15,607,541,000	109,900,825,000	-11,750,404,000	633,833,084,000	272,093,538,000	251,838,721,000		2016			
87,500,000,000	16,087,626,000	152,720,066,000	-58,155,500,000	748,013,134,000	270,897,703,000	324,513,571,000		2017			
32,500,000,000	14,134,442,000	104,097,594,000	-22,952,430,000	800,749,802,000	267,467,532,000	429,184,675,000		2018			
25,000,000,000	13,341,969,000	119,931,652,000	78,677,000,000	658,231,494,000	267,290,296,000	271,418,423,000		2019			
30,000,000,000	14,654,100,000	116,833,631,000	-20,958,300,000	647,868,750,000	264,891,189,000	266,696,675,000		2020			
50,000,000,000	13,415,589,000	97,096,539,000	29,017,300,000	640,721,811,000	265,181,362,000	278,749,910,000		2021			
1,693,000,000,000	215,047,793,846	957,512,220,379	53,177,627,130	9,922,283,499,229	2,993,085,922,518	5,861,347,008,435		المجموع			
262,500,000,000	13,809,823,092	18,180,659,180	14,275,317,778	357,423,459,169	33,709,379,584	305,533,420,405		مصرف الائتماني العراقي		2006	6
180,000,000,000	9,122,120,295	28,567,994,966	21,979,679,203	359,329,223,523	77,875,755,587	252,885,472,970				2007	
199,500,000,000	12,375,773,092	33,934,052,435	18,467,964,858	337,992,826,946	93,069,863,675	210,988,910,837	2008				
289,000,000,000	8,105,923,843	29,470,484,513	8,956,403,370	363,961,161,693	111,912,636,387	222,578,040,793	2009				
245,000,000,000	3,373,995,746	29,820,367,000	9,676,695,765	594,931,934,359	135,093,459,619	430,018,107,630	2010				
360,000,000,000	11,876,328,000	31,094,605,000	18,531,525,000	444,122,919,000	151,965,487,000	261,062,827,000	2011				
235,000,000,000	10,877,532,000	31,116,982,000	25,280,166,000	561,579,000,000	175,547,483,000	354,914,757,000	2012				
361,500,000,000	9,378,191,000	25,386,352,000	13,746,219,000	602,995,000,000	197,079,367,000	380,529,864,000	2013				
262,500,000,000	2,834,150,000	23,266,089,000	13,443,102,000	625,187,059,000	290,171,143,000	311,749,827,000	2014				
147,500,000,000	1,698,943,000	153,664,611,000	11,638,708,000	618,517,645,000	301,809,851,000	162,043,183,000	2015				
187,500,000,000	9,511,198,000	21,906,599,000	4,942,763,000	507,699,460,000	306,898,511,000	178,894,350,000	2016				
170,000,000,000	6,649,542,000	17,011,248,000	6,707,465,000	476,638,010,000	315,456,738,000	144,170,024,000	2017				
100,000,000,000	4,077,869,000	21,829,776,000	5,597,616,000	497,694,366,000	313,694,366,000	162,366,285,000	2018				
107,500,000,000	4,039,685,000	17,051,391,000	-6,121,655,000	522,536,851,000	297,126,650,000	208,358,810,000	2019				
102,500,000,000	3,339,749,000	15,844,264,000	-3,427,205,000	527,045,441,000	293,699,445,000	217,501,732,000	2020				
95,000,000,000	4,484,429,000	18,878,898,000	-4,938,429,000	466,751,787,000	288,761,016,000	159,111,873,300	2021				
3,305,000,000,000	115,555,252,068	517,024,373,094	158,756,335,974	7,864,406,143,690	3,383,871,151,852	3,962,707,484,935	المجموع				

الملحق (2) جداول مؤشرات قياس متغيرات الدراسة								
جدول (1) نسبة الودائع الى الموجودات (D/A)								
السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار	المصرف الاهلي	مصرف الخليج	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الائتمان	مصرف سومر	مصرف الموصل
2006	0.731612749	0.712582446	0.288183142	0.659859791	0.799464244	0.854821956	0.353623673	0.680047682
2007	0.70238384	0.581459162	0.426158936	0.748057186	0.818759162	0.703770961	0.35317554	0.746505373
2008	0.744462293	0.631120217	0.531705157	0.690676992	0.716400392	0.624240795	0.289907501	0.692953901
2009	0.824761135	0.620969369	0.428572428	0.724799994	0.725841234	0.611543385	0.305540342	0.816915986
2010	0.837290276	0.564887799	0.480727845	0.698483938	0.798667144	0.722802194	0.32048722	0.659024112
2011	0.799034697	0.571297578	0.410041348	0.612736826	0.756144752	0.587816606	0.30806632	0.60552239
2012	0.804763002	0.511022737	0.459144324	0.303922448	0.751901194	0.631994353	0.38852673	0.377745516
2013	0.789608845	0.544159967	0.664257729	0.533786576	0.712826694	0.631066367	0.338401345	0.373077805
2014	0.816194223	0.459559477	0.54919393	0.557530938	0.524272172	0.49865048	0.322607448	0.205272502
2015	0.579083347	0.471440452	0.499409077	0.504605259	0.491267071	0.261986354	0.24934176	0.236667835
2016	0.658140981	0.439550744	0.257283655	0.532654748	0.397326563	0.352362695	0.214329646	0.224011381
2017	0.655433791	0.42880035	0.305852484	0.440573247	0.433834055	0.30247278	0.230107859	0.245941562
2018	0.702421603	0.392999309	0.360839812	0.402767119	0.535978497	0.326236936	0.197188383	0.284751923
2019	0.707286653	0.398170503	0.395934552	0.3392771	0.412344936	0.398744719	0.178947627	0.287989458
2020	0.755442575	0.470739597	0.468341286	0.353892097	0.411652322	0.412681175	0.163890437	0.254472919
2021	0.75169274	0.377921494	0.062878664	0.380631453	0.435056065	0.340891835	0.129274684	0.512000076
المجموع	11.85961275	8.176681203	6.58852437	8.48425571	9.721736497	8.262083593	4.343416516	7.20290042

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة 2006-2021

جدول (2) نسبة حق الملكية الى الموجودات (E/A)								
السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار	المصرف الاهلي	مصرف الخليج	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الائتمان	مصرف سومر	مصرف الموصل
2006	0.179612116	0.18592061	0.560122518	0.295155187	0.119520802	0.094312163	0.594304704	0.269329373
2007	0.209243491	0.297076074	0.545891279	0.200426796	0.124019508	0.216725361	0.572491597	0.271772778
2008	0.171928479	0.297439002	0.440461113	0.171053526	0.121939767	0.27536047	0.641695624	0.180387109
2009	0.136088722	0.326389056	0.550455802	0.228884377	0.111305467	0.307485106	0.623786885	0.290652233
2010	0.1236006	0.35944017	0.491951611	0.233606224	0.144965781	0.227073808	0.633066612	0.279553789
2011	0.159516795	0.357341637	0.570856753	0.333809341	0.206430855	0.342169882	0.630527875	0.344756785
2012	0.159344984	0.313415084	0.458629778	0.173752202	0.229246842	0.312596238	0.587422374	0.346615114
2013	0.165030122	0.357967578	0.310701714	0.388985629	0.261928221	0.326834164	0.632730456	0.361596111
2014	0.160010039	0.507913624	0.427620969	0.423739179	0.449546226	0.464134916	0.619349121	0.755259188
2015	0.173270096	0.509778277	0.486027503	0.396592664	0.410247207	0.487956736	0.022156573	0.718531457
2016	0.235601485	0.501484092	0.496434476	0.396165904	0.429282637	0.604488551	0.846186959	0.647810521
2017	0.254039691	0.493427648	0.473060642	0.531875405	0.362156346	0.661837141	0.685709	0.661060384
2018	0.239545113	0.466330052	0.524671501	0.543754225	0.334021353	0.630295192	0.65542025	0.648640895
2019	0.24157389	0.491906312	0.405563583	0.516218742	0.406073393	0.568623341	0.769032371	0.654514651
2020	0.196146751	0.464188385	0.344036029	0.601356977	0.408865513	0.5572564	0.789147494	0.678298195
2021	0.200758631	0.404232052	0.173422146	0.565145778	0.413879093	0.618660762	0.709002193	0.351286568
المجموع	3.005311005	6.334249655	7.259907418	6.000522156	4.533429012	6.695810231	10.01203009	7.46006515
المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة 2006-2021								
جدول (3) نسبة نمو الودائع (GROWTH)								
السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار	المصرف الاهلي	مصرف الخليج	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الائتمان	مصرف سومر	مصرف الموصل
2006	242,317,153,699	119,522,182,000	13,562,802,206	54,007,593,010	239,348,107,400	305,533,420,405	13,465,081,629	61,457,225,966
2007	0.054297098	-0.362155989	0.608526001	0.964836552	0.391518346	-0.172314856	0.2385318	0.372260857
2008	0.582065752	0.309416861	0.719788945	0.561988454	-0.248317157	-0.165674056	0.347791204	0.692505169
2009	0.636952053	0.191597559	0.074345077	0.131023656	0.559063395	0.054927673	0.291136078	0.175029963
2010	0.216242208	0.168660605	0.282763822	0.013549756	0.187053955	0.931988017	0.329925952	-0.094960165
2011	-0.130882227	0.346806432	0.464427705	0.141716267	0.090196631	-0.392902712	0.341562257	0.031591303
2012	0.496662066	0.03249001	1.044867098	0.202097519	0.219090391	0.359499401	1.027046482	0.54803624
2013	0.33138334	0.465473047	1.327141417	0.599599893	-0.103815635	0.072172561	0.002828902	0.111397148
2014	0.070333055	-0.09372753	-0.061223799	0.091261269	-0.351066543	-0.180748066	0.289199133	-0.734736966
2015	-0.398423621	0.01314189	-0.209012899	-0.101033003	-0.073863785	-0.48021404	-0.320868766	0.210346765
2016	-0.119537824	-0.023476981	-0.442674543	0.043937563	-0.240685734	0.103991829	-0.265756365	0.061967718
2017	-0.095595957	-0.031486699	0.238783712	-0.377801879	0.28857695	-0.194105213	0.326732675	0.096163071
2018	0.094679483	-0.030168583	0.026986543	-0.123657595	0.322547694	0.1262139	-0.100546173	0.158744598
2019	0.02429297	-0.115772471	0.320662328	-0.134608238	-0.36759526	0.28326401	-0.100546173	0.012425881
2020	0.338499401	0.27519522	0.669638911	-0.103246848	-0.017396564	-0.236356393	-0.22358171	-0.143780793
2021	0.07934832	-0.085522326	1.737668523	0.133868346	0.045194545	-0.268456983	-0.117979485	2.912424393
المجموع	242,317,153,701	119,522,182,001	13562802213	54007593012	239,348,107,401	305,533,420,405	13465081631	61457225970
المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة 2006-2021								

جدول (4) العائد على الموجودات (ROA)								
السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار	المصرف الأهلي	مصرف الخليج	مصرف الشرق الأوسط	مصرف الائتمان	مصرف سومر	مصرف الموصل
2006	0.029269089	0.029677814	-0.015785073	0.033103634	0.018980795	0.03993951	0.033236106	0.03023862
2007	0.061851129	0.073832687	0.036182269	0.003618227	0.039815209	0.061168638	0.034216141	0.044631789
2008	0.040428283	0.058216425	0.049754766	0.004975477	0.006165572	0.054640109	0.013132977	0.036832189
2009	0.023208244	0.028289272	0.074060547	0.031003899	0.033837351	0.024608129	0.05441215	0.039309491
2010	0.016868005	0.04253179	0.012565819	0.022650898	0.017367725	0.016265215	0.047393291	0.052219919
2011	0.028531014	0.035636808	0.01572849	0.035222337	0.032373122	0.041726117	0.016771791	0.048557254
2012	0.022786598	0.009032935	0.053956175	0.042355429	0.034907782	0.045016224	0.00511023	0.029810867
2013	0.021982532	0.060584243	0.030620474	0.071693155	0.03160458	0.022796572	0.008884498	0.063031223
2014	0.017973682	0.062366866	0.014540847	0.052363094	0.00628196	0.021502528	0.006453507	0.006235048
2015	0.008557831	0.037816917	0.00777599	0.017155844	0.009806688	0.018817099	0.011524096	-0.008813235
2016	0.016864897	0.017614916	0.040609729	0.007319947	-0.018538641	0.009735608	0.011911462	0.008589574
2017	0.025163468	0.006965087	0.004909822	0.007011463	-0.07774663	0.014072451	0.01026326	0.011956407
2018	0.003728746	0.005583479	-0.015049805	0.010232615	-0.028663672	0.011247095	0.02212934	0.063076505
2019	0.006443294	0.032494036	0.014481944	-0.006616826	0.000119528	-0.01171526	0.002862406	0.008335161
2020	0.01423013	0.008178033	0.011003109	-0.002891727	-0.032349608	-0.006502675	0.003202687	0.003654473
2021	0.019470187	0.01417293	0.014342187	-0.009357207	0.045288454	-0.010580418	0.003134475	0.004805856
المجموع	0.357357129	0.522994237	0.349697291	0.319840259	0.119250215	0.352736943	0.284638416	0.44247114

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة 2006-2021

جدول (5) العائد على حق الملكية (ROE)								
السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار	المصرف الأهلي	مصرف الخليج	مصرف الشرق الأوسط	مصرف الائتمان	مصرف سومر	مصرف الموصل
2006	0.162957207	0.15962627	-0.028181464	0.112156706	0.158807458	0.423482068	0.055924352	0.112273754
2007	0.295594042	0.248531246	0.06628109	0.006628109	0.321039887	0.282240333	0.059767062	0.164224647
2008	0.235145935	0.195725594	0.112960632	0.011296063	0.050562441	0.198431201	0.020466053	0.204184154
2009	0.170537602	0.086673469	0.13454404	0.135456596	0.304004394	0.080030313	0.08722875	0.135245791
2010	0.136471871	0.118327871	0.025542795	0.096961878	0.119805687	0.071629639	0.07486304	0.186797392
2011	0.178859	0.099727555	0.027552429	0.105516331	0.156823079	0.121945617	0.026599602	0.140844955
2012	0.143001663	0.028820996	0.117646472	0.243769164	0.152271592	0.144007567	0.008699413	0.086005676
2013	0.13320315	0.169245056	0.09855264	0.184307979	0.120661225	0.069749661	0.014041521	0.174313885
2014	0.112328466	0.122790299	0.034004054	0.123573879	0.013974003	0.046328184	0.010419821	0.008255507
2015	0.04939012	0.074183068	0.015999074	0.043258097	0.023904339	0.038563049	0.016150957	-0.012265622
2016	0.071582303	0.035125573	0.081802798	0.018476975	-0.043185164	0.016105529	0.014076632	0.013259392
2017	0.099053292	0.014115721	0.010378843	0.01318253	-0.214676977	0.02126271	0.014967369	0.01808671
2018	0.015565943	0.011973235	-0.028684243	0.018818456	-0.085813892	0.017844171	0.03376359	0.097244107
2019	0.026672146	0.066057367	0.035708195	-0.012817873	0.00029435	-0.020602847	0.003722088	0.012734873
2020	0.072548384	0.017617918	0.031982432	-0.004808669	-0.079120412	-0.011669089	0.004058414	0.005387708
2021	0.096983065	0.035061372	0.082700713	-0.016557157	0.109424357	-0.017102132	0.004420966	0.013680729
المجموع	1.99989419	1.483602609	0.8187905	1.079219064	1.108776368	1.482245974	0.44916963	1.360273658
المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة 2006-2021								
جدول (6) نسبة المصروفات التشغيلية الى الموجودات								
السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار	المصرف الأهلي	مصرف الخليج	مصرف الشرق الأوسط	مصرف الائتمان	مصرف سومر	مصرف الموصل
2006	0.011111335	0.013458739	0.013196969	0.01278059	0.020114103	0.038637148	0.003463323	0.008756502
2007	0.012277382	0.030364755	0.021286498	0.02527399	0.019254811	0.025386525	0.006237477	0.00819468
2008	0.018503265	0.02559976	0.02583524	0.028030647	0.04535876	0.03661549	0.007790044	0.007931524
2009	0.009752929	0.020934163	0.021263999	0.023381358	0.025317916	0.022271398	0.011419616	0.006347652
2010	0.006662916	0.012263012	0.012420558	0.023716357	0.01926376	0.00567123	0.030667391	0.005710458
2011	0.009751753	0.013055193	0.010995919	0.018098019	0.018116424	0.026741083	0.028089907	0.010503334
2012	0.007447773	0.015958183	0.008786194	0.012244147	0.016909371	0.019369549	0.006481022	0.001813827
2013	0.0073962	0.01790608	0.010524552	0.246794301	0.020955544	0.015552685	0.012360817	0.008168879
2014	0.006662717	0.019389597	0.016193856	0.026806898	0.019220808	0.004533283	0.018504117	0.009605406
2015	0.008003151	0.018159205	0.016004338	0.03622737	0.026673771	0.002746798	0.009264712	0.001010388
2016	0.029854941	0.013849002	0.028808239	0.020921008	0.024624055	0.018733914	0.012794706	0.010174385
2017	0.032747295	0.014292936	0.030694743	0.025823053	0.021507144	0.013950927	0.02265348	0.010972208
2018	0.024425819	0.010608374	0.041183573	0.027164884	0.017651509	0.008193521	0.005910538	0.015091349
2019	0.022513339	0.010996496	0.036396033	0.024995267	0.020269418	0.007730909	0.00565057	0.011086028
2020	0.017231778	0.009144618	0.027715939	0.024263596	0.022618933	0.006336738	0.010546263	0.011099903
2021	0.009229482	0.007760805	0.025914516	0.02605362	0.020938243	0.009607738	0.004547548	0.006518411
المجموع	0.233572072	0.253740919	0.347221165	0.602575105	0.358794569	0.262078936	0.19638153	0.132984934
المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة 2006-2021								

جدول (7) نسبة الرافعة المالية (LF)								
السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار	المصرف الأهلي	مصرف الخليج	مصرف الشرق الأوسط	مصرف الائتمان	مصرف سومر	مصرف الموصل
2006	0.088775136	0.101496943	0.085031035	0.044985022	0.081014988	0.050865881	0.08722692	0.050622946
2007	0.088372669	0.121464763	0.027949786	0.051516018	0.034718368	0.079503678	0.072405711	-0.018278151
2008	0.083609229	0.071440781	0.02783373	0.138269482	0.03439381	0.100398736	0.068396875	0.126658991
2009	0.039150143	0.052641574	0.02097177	0.042063551	0.054816894	0.080971509	0.070672773	-0.107568219
2010	0.039109124	0.075672035	0.027320544	0.063752969	0.056367076	0.050123998	0.046446169	0.061422099
2011	0.041448508	0.071360785	0.019101899	0.050062186	0.037424393	0.070013511	0.061405805	0.049720826
2012	0.035892014	0.175562179	0.082225898	0.016002529	0.018851964	0.055409803	0.024050897	0.01268944
2013	0.045361033	0.097872455	0.025040558	0.075528977	0.025245085	0.042100435	0.02886818	0.042023031
2014	0.023795739	0.032525109	0.0231851	0.017103746	0.026181602	0.037214604	0.058043431	0.03946831
2015	0.247646556	0.01878127	0.01456342	0.097140057	0.098485722	0.248440141	0.037134202	0.044800707
2016	0.106257534	0.058965164	0.246281872	0.071179348	0.173390799	0.043148754	0.053755049	0.128178098
2017	0.080390313	0.077771738	0.221086874	0.027551348	0.204167626	0.035690079	0.084310377	0.092998054
2018	0.058033284	0.140671126	0.14857287	0.053478656	0.13000015	0.043861811	0.147421564	0.066607182
2019	0.051139457	0.109923185	0.198504394	0.068765139	0.182202847	0.03263194	0.050316361	0.056276757
2020	0.048411379	0.065072036	0.187622684	0.044750926	0.18033534	0.030062425	0.046967806	0.067228885
2021	0.047548629	0.217846453	0.192300132	0.054222769	0.151542428	0.040447404	0.161723122	0.136713356
المجموع	1.124940746	1.489067597	1.547592565	0.916372724	1.489139089	1.040884708	1.099145242	0.849562311

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة 2006-2021

جدول (8) نسبة كفاية رأس المال (CAR)							
السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار	المصرف الأهلي	مصرف الخليج	مصرف الشرق الأوسط	مصرف الائتمان	مصرف سومر
2006	0.580	0.510	1.510	0.650	0.440	0.530	0.890
2007	0.590	0.780	1.650	0.420	0.540	1.450	0.570
2008	0.730	0.587	1.640	0.350	0.390	1.740	0.640
2009	0.490	0.780	1.970	0.590	0.390	2.180	0.570
2010	0.600	0.490	1.240	0.490	0.330	2.180	0.570
2011	0.370	0.630	1.960	0.600	0.490	2.500	1.250
2012	0.550	0.760	1.330	0.510	0.530	3.140	2.070
2013	0.590	0.630	1.040	0.780	0.730	3.140	1.850
2014	0.580	0.930	1.110	0.730	1.090	2.860	1.860
2015	0.640	1.520	1.160	0.750	1.040	3.020	2.170
2016	0.860	1.300	1.030	0.890	0.990	3.740	2.430
2017	1.030	1.390	1.060	1.250	1.270	3.990	2.630
2018	1.270	1.220	0.827	1.310	1.060	3.700	3.090
2019	0.640	1.020	0.580	1.480	1.100	3.740	3.310
2020	0.280	1.050	0.391	1.210	0.920	2.640	1.710
2021	0.330	1.025	0.260	1.480	0.780	2.650	1.790
المجموع	10.130	14.622	18.758	13.490	12.090	43.200	27.080
المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة 2006-2021							
جدول (9) معدل النمو في القيمة السوقية المضافة (MVA)							
السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار	المصرف الأهلي	مصرف الخليج	مصرف الشرق الأوسط	مصرف الائتمان	مصرف سومر
2006	-0.2812	-0.0059	0.0001	-0.0035	-0.0099	-2.9008	-0.0135
2007	0.8966	-1.0368	14.2581	-0.1535	1.1105	-0.5536	-1.9863
2008	-0.1956	26.8599	4.0608	-1.9441	0.7629	0.0422	0.1607
2009	-0.3675	-3.3617	-0.0360	-7.4161	0.7436	0.6639	0.5401
2010	-0.0093	-0.7478	0.5007	-0.4239	-1.1383	-0.3794	0.3713
2011	-0.1133	-5.8378	0.6447	-4.4168	-5.7051	0.8928	0.2271
2012	3.7140	-2.4381	0.4705	-0.4098	-0.4223	-0.7142	0.6836
2013	-0.6270	1.0018	-2.8805	-0.5393	0.1909	1.7656	-0.7646
2014	0.3733	-2.7873	-3.2297	3.6089	-5.2201	-1.1683	0.1060
2015	-0.7475	0.1540	0.2543	1.2195	-0.0484	4.5766	1.4944
2016	-3.3040	0.0650	0.1731	0.0837	0.1012	-0.2262	0.6077
2017	1.2494	0.2739	-0.0918	0.1158	0.1142	0.2182	0.0089
2018	0.5609	0.1966	0.1345	0.2628	0.2812	0.4691	0.0204
2019	0.0226	-0.0937	-0.4543	0.0281	0.0312	-0.1126	2.2714
2020	-0.1143	0.0758	-0.2578	0.0017	-0.0305	0.0083	0.1476
2021	-0.2916	-0.0945	-0.8918	-0.0220	-0.0839	0.0134	-0.9135
المجموع	0.765525888	12.22356483	12.65497306	-10.00855069	-9.322850338	2.594886833	2.961327056
المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة 2006-2021							

جدول (10) القيمة السوقية المضافة (MVA)

السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار	المصرف الأهلي	مصرف الخليج	مصرف الشرق الأوسط	مصرف الائتمان	مصرف سومر	مصرف الموصل
2006	46456745992	7490346000	-111121841	6006411629	12817189258	228790620416	8081402601	15660183033
2007	88109297957	-275358000	-1695512000	5084338770	27050976293	102124244413	-7971025312	-4453129542
2008	70874062002	-7671438000	-8580598000	-4800279006	47686900949	106430136325	-9251753897	-10907012335
2009	44830428000	18117557000	-8271970000	30799042895	83146133802	177087363613	-14248650910	17826042118
2010	44412085000	4569804000	-12413474000	17742717547	-11498352240	109906540381	-19538956112	-18890285044
2011	39380160000	-22107674000	-20416986000	-60623956284	54100620849	208034513000	-23976397000	-21655174986
2012	185639152000	31792333000	-30023993882	-35781509846	31253807672	59452517000	-40367372000	-50729938707
2013	69237586000	63643342000	56458832034	-16484100291	37220404791	164420633000	-9500541000	-85379124294
2014	95080802000	-113749256000	-125886979914	-75974012631	-157074411660	-27671143000	-10507823000	-115479792605
2015	24011627000	-131262187000	-157896326552	-168625505884	-149467572232	-154309851000	-26210198000	-199482687938
2016	-55321705000	-139792736000	-185232592000	-182733784273	-164593538000	-119398511000	-42139192000	-124237948687
2017	-124442042000	-178082676000	-168219322000	-203887340766	-183397703000	-145456738000	-42513283000	-189842860433
2018	-194242720000	-213101916367	-190849745000	-257472925906	-234967532000	-213694366000	-43382600000	-225374159459
2019	-198641424000	-193126478492	-104141507000	-264709058201	-242290296000	-189626650000	-141920267000	-228060944044
2020	-175935852000	-207774459718	-77294926000	-265172111451	-234891189000	-191199445000	-162874590000	-236764136165
2021	-124629878000	-188138358446	-8362149000	-259325776837	-215181362000	-193761016000	-14092957000	-233619336262
المجموع	-199947479000	-1269469156023	-1042938371155	-1735957850535	-1300085922518	-78871151852	-600414203630	-1711390305350

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة 2006-2021

جدول (11) القروض المصرفية للمدة (2006-2021)							
السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار	المصرف الأهلي	مصرف الخليج	مصرف الشرق الأوسط	مصرف الائتمان	مصرف سومر
2006	43,295,376,878	45,702,144,000	7,025,743,890	9,037,351,106	20,004,757,686	23,023,001,445	1,737,674,673
2007	52,663,889,482	26,253,423,000	6,998,395,000	7,431,436,098	16,905,176,721	18,868,858,240	3,786,474,079
2008	45,576,096,710	12,639,606,000	9,430,275,000	12,618,990,980	15,516,842,118	5,041,431,736	5,756,012,778
2009	77,621,977,994	18,427,309,000	16,398,748,000	25,310,936,857	63,170,921,435	11,673,137,793	25,965,659,015
2010	180,781,791,000	71,525,548,000	35,648,124,000	30,078,805,516	140,110,852,582	13,724,705,453	33,871,648,795
2011	145,657,941,000	106,506,822,000	49,054,318,000	62,003,310,134	186,129,826,720	10,035,639,000	40,314,083,000
2012	137,255,287,000	173,102,905,000	67,493,269,492	164,465,530,711	191,558,486,260	5,017,789,000	58,046,182,000
2013	208,184,133,000	226,064,141,000	115,537,922,145	231,755,791,128	198,401,602,865	2,476,915,000	85,922,241,000
2014	226,699,673,000	124,439,072,000	165,327,058,647	202,986,885,493	182,594,122,618	1,228,860,000	126,230,966,000
2015	243,264,176,000	105,773,723,000	184,042,463,507	259,590,856,694	145,291,975,072	68,636,000	104,523,609,000
2016	162,568,417,000	112,230,803,000	149,112,686,000	285,404,768,232	120,024,236,000	8,489,820,000	99,443,155,000
2017	137,585,686,000	128,343,618,000	172,465,461,000	218,253,106,977	107,908,825,000	8,624,407,000	90,559,248,000
2018	161,954,726,000	78,646,484,000	76,828,441,000	133,133,254,294	94,572,000,000	80,499,000,000	78,931,479,000
2019	166,895,245,000	146,506,000,000	142,502,586,942	64,313,575,686	104,006,000,000	8,085,835,000	76,837,037,000
2020	12,324,664,000	138,828,000,000	317,598,636,000	87,933,838,000	4,061,550,000,000	7,476,541,000	46,027,988,000
2021	6,963,592,000	217,919,000,000	866,613,924,000	488,328,934,000	165,376,609,000	21,795,812,000	32,984,198,000
المجموع	2,009,292,672,064	1,732,908,598,000	2,382,078,052,623	2,282,647,371,906	5,813,122,234,077	226,130,388,667	910,937,655,340

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينه الدراسة 2006-2021

جدول (12) معدل النمو في القروض المصرفية للمدة (2006-2021)							
السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار	المصرف الأهلي	مصرف الخليج	مصرف الشرق الأوسط	مصرف الائتمان	مصرف سومر
2006	43295376878	45702144000	7025743890	9037351106	20004757686	23023001445	1737674673
2007	0.216385981	-0.425553799	-0.003892668	-0.177697534	-0.15494219	-0.180434476	1.179046595
2008	-0.134585441	-0.518553981	0.347491103	0.698055506	-0.08212482	-0.73281734	0.520151111
2009	0.703129131	0.457902169	0.738946955	1.005781357	3.071119688	1.31544101	3.511049578
2010	1.329002631	2.881497184	1.173832051	0.188371876	1.217964364	0.175751173	0.304478688
2011	-0.194288649	0.489073834	0.376070112	1.061362114	0.328446893	-0.268790209	0.190201376
2012	-0.057687579	0.62527528	0.375888449	1.652528234	0.029165984	-0.500003039	0.43984875
2013	0.516765857	0.305952324	0.711843611	0.409145066	0.03572338	-0.506373225	0.48023932
2014	0.088938286	-0.449540863	0.430933286	-0.124134571	-0.079674156	-0.50387478	0.46913028
2015	0.07306805	-0.149995887	0.113202309	0.278855312	-0.204289968	-0.944146607	-0.171965388
2016	-0.331720685	0.061046164	-0.189791947	0.099440758	-0.17391008	122.6933971	-0.048605803
2017	-0.153675182	0.143568562	0.156611591	-0.235285702	-0.100941372	0.015852751	-0.089336536
2018	0.177119006	-0.387219363	-0.554528538	-0.390005228	-0.12359346	8.333859128	-0.128399575
2019	0.030505556	0.862842336	0.854815549	-0.516923281	0.099754684	-0.899553597	-0.026534939
2020	-0.926153295	-0.05240741	1.228721898	0.367267129	38.05111244	-0.075353257	-0.400966125
2021	-0.434987274	0.569704959	1.728644981	4.553367681	-0.95928239	1.915226707	-0.283388229
المجموع	43295376879	45702144004	7025743897	9037351115	20004757727	23023001575	1737674679

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينه الدراسة 2006-2021

ملحق (3) جداول التحليل المالي الأفقي

الجدول (1) الودائع الى الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة 2006-2021													
MAX	MIN	STD	MEAN	مصرف موصل	مصرف سومر	مصرف الائتمان	مصرف الشرق الأوسط	مصرف الخليج	المصرف الاهلي	مصرف الاستثمار	مصرف بغداد	السنة	
85.5%	28.8%	20.5%	63.5%	68.0%	35.4%	85.5%	79.9%	66.0%	28.8%	71.3%	73.2%	2006	
81.9%	35.3%	16.7%	63.5%	74.7%	35.3%	70.4%	81.9%	74.8%	42.6%	58.1%	70.2%	2007	
74.4%	29.0%	14.7%	61.5%	69.3%	29.0%	62.4%	71.6%	69.1%	53.2%	63.1%	74.4%	2008	
82.5%	30.6%	18.4%	63.2%	81.7%	30.6%	61.2%	72.6%	72.5%	42.9%	62.1%	82.5%	2009	
83.7%	32.0%	17.2%	63.5%	65.9%	32.0%	72.3%	79.9%	69.8%	48.1%	56.5%	83.7%	2010	
79.9%	30.8%	16.2%	58.1%	60.6%	30.8%	58.8%	75.6%	61.3%	41.0%	57.1%	79.9%	2011	
80.5%	30.4%	18.3%	52.9%	37.8%	38.9%	63.2%	75.2%	30.4%	45.9%	51.1%	80.5%	2012	
79.0%	31.1%	18.4%	54.6%	37.3%	33.8%	63.1%	71.3%	31.1%	66.4%	54.4%	79.0%	2013	
81.6%	20.5%	18.0%	49.2%	20.5%	32.3%	49.9%	52.4%	55.8%	54.9%	46.0%	81.6%	2014	
57.9%	23.7%	13.8%	41.2%	23.7%	24.9%	26.2%	49.1%	50.5%	49.9%	47.1%	57.9%	2015	
65.8%	21.4%	15.7%	38.4%	22.4%	21.4%	35.2%	39.7%	53.3%	25.7%	44.0%	65.8%	2016	
65.5%	23.0%	14.0%	38.0%	24.6%	23.0%	30.2%	43.4%	44.1%	30.6%	42.9%	65.5%	2017	
70.2%	19.7%	15.6%	40.0%	28.5%	19.7%	32.6%	53.6%	40.3%	36.1%	39.3%	70.2%	2018	
70.7%	17.9%	15.1%	39.0%	28.8%	17.9%	39.9%	41.2%	33.9%	39.6%	39.8%	70.7%	2019	
75.5%	16.4%	17.5%	41.1%	25.4%	16.4%	41.3%	41.2%	35.4%	46.8%	47.1%	75.5%	2020	
75.2%	6.3%	21.5%	37.4%	51.2%	12.9%	34.1%	43.5%	38.1%	6.3%	37.8%	75.2%	2021	
			50.3%	المتوسط									

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EXCEL

الجدول (2) حق الملكية الى الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة 2006-2021												
MAX	MIN	STD	MEAN	مصرف موصل	مصرف سومر	مصرف الائتمان	مصرف الشرق الأوسط	مصرف الخليج	المصرف الاهلي	مصرف الاستثمار	مصرف بغداد	السنة
59.4%	12.0%	18.1%	29.8%	26.9%	59.4%	18.0%	12.0%	29.5%	56.0%	18.6%	18.0%	2006
57.2%	12.4%	16.6%	30.4%	27.2%	57.2%	20.9%	12.4%	20.0%	54.6%	29.7%	20.9%	2007
64.2%	12.2%	18.0%	27.5%	18.0%	64.2%	17.2%	12.2%	17.1%	44.0%	29.7%	17.2%	2008
62.4%	11.1%	19.4%	30.0%	29.1%	62.4%	13.6%	11.1%	22.9%	55.0%	32.6%	13.6%	2009
63.3%	12.4%	18.6%	29.9%	28.0%	63.3%	12.4%	14.5%	23.4%	49.2%	35.9%	12.4%	2010
63.1%	16.0%	17.8%	34.5%	34.5%	63.1%	16.0%	20.6%	33.4%	57.1%	35.7%	16.0%	2011
58.7%	15.9%	15.6%	30.3%	34.7%	58.7%	15.9%	22.9%	17.4%	45.9%	31.3%	15.9%	2012
63.3%	16.5%	15.1%	31.0%	36.2%	63.3%	16.5%	26.2%	22.7%	31.1%	35.8%	16.5%	2013
75.5%	16.0%	20.5%	43.8%	75.5%	61.9%	16.0%	45.0%	42.4%	42.8%	50.8%	16.0%	2014
71.9%	2.2%	22.5%	36.1%	71.9%	2.2%	17.3%	41.0%	39.7%	48.6%	51.0%	17.3%	2015
84.6%	23.6%	20.4%	47.4%	64.8%	84.6%	23.6%	42.9%	39.6%	49.6%	50.1%	23.6%	2016
68.6%	25.4%	16.6%	46.4%	66.1%	68.6%	25.4%	36.2%	53.2%	47.3%	49.3%	25.4%	2017
65.5%	24.0%	16.8%	45.6%	64.9%	65.5%	24.0%	33.4%	54.4%	52.5%	46.6%	24.0%	2018
76.9%	24.2%	18.5%	46.6%	65.5%	76.9%	24.2%	40.6%	51.6%	40.6%	49.2%	24.2%	2019
78.9%	19.6%	21.8%	46.0%	67.8%	78.9%	19.6%	40.9%	60.1%	34.4%	46.4%	19.6%	2020

70.9%	17.3%	19.0%	37.7%	35.1%	70.9%	20.1%	41.4%	56.5%	17.3%	40.4%	20.1%	2021
			37.1%	المتوسط								

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EXCEL

الجدول (3) نسبة نمو الودائع للمصارف عينة الدراسة للمدة 2006-2021

MAX	MIN	STD	MEAN	موصل	سومر	الائتمان	الشرق الأوسط	الخليج	الأهلي	الاستثمار	بغداد	السنة
187.4%	-52.2%	73.6%	41.3%	24.7%	76.3%	75.1%	-13.4%	187.4%	-52.2%	38.7%	-5.9%	2006
96.5%	-36.2%	42.5%	26.2%	37.2%	23.9%	-17.2%	39.2%	96.5%	60.9%	-36.2%	5.4%	2007
72.0%	-24.8%	37.4%	35.0%	69.3%	34.8%	-16.6%	-24.8%	56.2%	72.0%	30.9%	58.2%	2008
63.7%	5.5%	22.0%	26.4%	17.5%	29.1%	5.5%	55.9%	13.1%	7.4%	19.2%	63.7%	2009
93.2%	-9.5%	30.7%	25.4%	-9.5%	33.0%	93.2%	18.7%	1.4%	28.3%	16.9%	21.6%	2010
46.4%	-39.3%	28.1%	11.2%	3.2%	34.2%	-39.3%	9.0%	14.2%	46.4%	34.7%	-13.1%	2011
104.5%	3.2%	37.5%	49.1%	54.8%	102.7%	35.9%	21.9%	20.2%	104.5%	3.2%	49.7%	2012
132.7%	-10.4%	46.2%	35.1%	11.1%	0.3%	7.2%	-10.4%	60.0%	132.7%	46.5%	33.1%	2013
28.9%	-73.5%	31.3%	-12.1%	-73.5%	28.9%	-18.1%	-35.1%	9.1%	-6.1%	-9.4%	7.0%	2014
21.0%	-48.0%	22.8%	-17.0%	21.0%	-32.1%	-48.0%	-7.4%	-10.1%	-20.9%	1.3%	-39.8%	2015
10.4%	-44.3%	19.2%	-11.0%	6.2%	-26.6%	10.4%	-24.1%	4.4%	-44.3%	-2.3%	-12.0%	2016
32.7%	-37.8%	25.0%	3.1%	9.6%	32.7%	-19.4%	28.9%	-37.8%	23.9%	-3.1%	-9.6%	2017
32.3%	-12.4%	14.8%	5.9%	15.9%	-10.1%	12.6%	32.3%	-12.4%	2.7%	-3.0%	9.5%	2018
32.1%	-36.8%	22.7%	-1.0%	1.2%	-10.1%	28.3%	-36.8%	-13.5%	32.1%	-11.6%	2.4%	2019
67.0%	-23.6%	32.5%	7.0%	-14.4%	-22.4%	-23.6%	-1.7%	-10.3%	67.0%	27.5%	33.8%	2020
291.2%	-26.8%	114.4%	55.5%	291.2%	-11.8%	-26.8%	4.5%	13.4%	173.8%	-8.6%	7.9%	2021
			17.5%	المتوسط								

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EXCEL

الجدول (4) العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة 2006-2021

MAX	MIN	STD	MEAN	موصل	سومر	الائتمان	الشرق الأوسط	الخليج	الأهلي	الاستثمار	بغداد	السنة
3.99%	-1.58%	1.74%	2.48%	3.02%	3.32%	3.99%	1.90%	3.31%	-1.58%	2.97%	2.93%	2006
7.38%	0.36%	2.17%	4.44%	4.46%	3.42%	6.12%	3.98%	0.36%	3.62%	7.38%	6.19%	2007
5.82%	0.50%	2.19%	3.30%	3.68%	1.31%	5.46%	0.62%	0.50%	4.98%	5.82%	4.04%	2008
7.41%	2.32%	1.74%	3.86%	3.93%	5.44%	2.46%	3.38%	3.10%	7.41%	2.83%	2.32%	2009
5.22%	1.26%	1.61%	2.85%	5.22%	4.74%	1.63%	1.74%	2.27%	1.26%	4.25%	1.69%	2010
4.86%	1.57%	1.13%	3.18%	4.86%	1.68%	4.17%	3.24%	3.52%	1.57%	3.56%	2.85%	2011
5.40%	0.51%	1.73%	3.04%	2.98%	0.51%	4.50%	3.49%	4.24%	5.40%	0.90%	2.28%	2012
6.30%	0.89%	1.90%	3.52%	6.30%	0.89%	2.28%	3.16%	4.18%	3.06%	6.06%	2.20%	2013
6.24%	0.62%	2.19%	2.35%	0.62%	0.65%	2.15%	0.63%	5.24%	1.45%	6.24%	1.80%	2014
3.78%	-0.88%	1.31%	1.28%	-0.88%	1.15%	1.88%	0.98%	1.72%	0.78%	3.78%	0.86%	2015
4.06%	-1.85%	1.62%	1.18%	0.86%	1.19%	0.97%	-1.85%	0.73%	4.06%	1.76%	1.69%	2016
2.52%	-7.77%	3.22%	0.03%	1.20%	1.03%	1.41%	-7.77%	0.70%	0.49%	0.70%	2.52%	2017

6.31%	-2.87%	2.71%	0.90%	6.31%	2.21%	1.12%	-2.87%	1.02%	-1.50%	0.56%	0.37%	2018
3.25%	-1.17%	1.36%	0.58%	0.83%	0.29%	-1.17%	0.01%	-0.66%	1.45%	3.25%	0.64%	2019
1.42%	-3.23%	1.47%	-0.02%	0.37%	0.32%	-0.65%	-3.23%	-0.29%	1.10%	0.82%	1.42%	2020
4.53%	-1.06%	1.79%	1.02%	0.48%	0.31%	-1.06%	4.53%	-0.94%	1.43%	1.42%	1.95%	2021
			2.12%	المتوسط								

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EXCEL

الجدول (5) العائد على حق الملكية للمصارف عينة الدراسة للمدة 2006-2021												
MAX	MIN	STD	MEAN	موصل	سومر	الائتمان	الشرق الأوسط	الخليج	الاهلي	الاستثمار	بغداد	السنة
42.3%	-2.8%	13.0%	14.5%	11.2%	5.6%	42.3%	15.9%	11.2%	-2.8%	16.0%	16.3%	2006
32.1%	0.7%	12.3%	18.1%	16.4%	6.0%	28.2%	32.1%	0.7%	6.6%	24.9%	29.6%	2007
23.5%	1.1%	9.1%	12.9%	20.4%	2.0%	19.8%	5.1%	1.1%	11.3%	19.6%	23.5%	2008
30.4%	8.0%	7.3%	14.2%	13.5%	8.7%	8.0%	30.4%	13.5%	13.5%	8.7%	17.1%	2009
18.7%	2.6%	4.9%	10.4%	18.7%	7.5%	7.2%	12.0%	9.7%	2.6%	11.8%	13.6%	2010
17.9%	2.7%	5.6%	10.7%	14.1%	2.7%	12.2%	15.7%	10.6%	2.8%	10.0%	17.9%	2011
24.4%	0.9%	7.5%	11.6%	8.6%	0.9%	14.4%	15.2%	24.4%	11.8%	2.9%	14.3%	2012
18.4%	1.4%	5.8%	12.1%	17.4%	1.4%	7.0%	12.1%	18.4%	9.9%	16.9%	13.3%	2013
12.4%	0.8%	5.2%	5.9%	0.8%	1.0%	4.6%	1.4%	12.4%	3.4%	12.3%	11.2%	2014
7.4%	-1.2%	2.6%	3.1%	-1.2%	1.6%	3.9%	2.4%	4.3%	1.6%	7.4%	4.9%	2015
8.2%	-4.3%	3.9%	2.6%	1.3%	1.4%	1.6%	-4.3%	1.8%	8.2%	3.5%	7.2%	2016
9.9%	-21.5%	9.0%	-0.3%	1.8%	1.5%	2.1%	-21.5%	1.3%	1.0%	1.4%	9.9%	2017
9.7%	-8.6%	5.2%	1.0%	9.7%	3.4%	1.8%	-8.6%	1.9%	-2.9%	1.2%	1.6%	2018
6.6%	-2.1%	2.8%	1.4%	1.3%	0.4%	-2.1%	0.0%	-1.3%	3.6%	6.6%	2.7%	2019
7.3%	-7.9%	4.3%	0.4%	0.5%	0.4%	-1.2%	-7.9%	-0.5%	3.2%	1.8%	7.3%	2020
10.9%	-1.7%	5.1%	3.9%	1.4%	0.4%	-1.7%	10.9%	-1.7%	8.3%	3.5%	9.7%	2021
			7.64%	المتوسط								

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EXCEL

الجدول (6) نسبة الرافعة المالية للمصارف عينة الدراسة للمدة 2006-2021												
MAX	MIN	STD	MEAN	موصل	سومر	الائتمان	الشرق الأوسط	الخليج	الاهلي	الاستثمار	بغداد	السنة
10.1%	4.5%	2.2%	7.4%	5.1%	8.7%	5.1%	8.1%	4.5%	8.5%	10.1%	8.9%	2006
12.1%	-1.8%	4.3%	5.7%	-1.8%	7.2%	8.0%	3.5%	5.2%	2.8%	12.1%	8.8%	2007
13.8%	2.8%	4.0%	8.1%	12.7%	6.8%	10.0%	3.4%	13.8%	2.8%	7.1%	8.4%	2008
8.1%	-10.8%	5.9%	3.2%	-10.8%	7.1%	8.1%	5.5%	4.2%	2.1%	5.3%	3.9%	2009
7.6%	2.7%	1.5%	5.3%	6.1%	4.6%	5.0%	5.6%	6.4%	2.7%	7.6%	3.9%	2010
7.1%	1.9%	1.8%	5.0%	5.0%	6.1%	7.0%	3.7%	5.0%	1.9%	7.1%	4.1%	2011
17.6%	1.3%	5.5%	5.3%	1.3%	2.4%	5.5%	1.9%	1.6%	8.2%	17.6%	3.6%	2012
9.8%	2.5%	2.3%	4.4%	4.2%	2.9%	4.2%	2.5%	4.4%	2.5%	9.8%	4.5%	2013
5.8%	1.7%	1.3%	3.2%	3.9%	5.8%	3.7%	2.6%	1.7%	2.3%	3.3%	2.4%	2014

24.8%	1.5%	9.6%	10.1%	4.5%	3.7%	24.8%	9.8%	9.7%	1.5%	1.9%	24.8%	2015	
24.6%	4.3%	7.0%	11.0%	12.8%	5.4%	4.3%	17.3%	7.1%	24.6%	5.9%	10.6%	2016	
22.1%	2.8%	7.2%	10.3%	9.3%	8.4%	3.6%	20.4%	2.8%	22.1%	7.8%	8.0%	2017	
14.9%	4.4%	4.7%	9.9%	6.7%	14.7%	4.4%	13.0%	5.3%	14.9%	14.1%	5.8%	2018	
19.9%	3.3%	6.4%	9.4%	5.6%	5.0%	3.3%	18.2%	6.9%	19.9%	11.0%	5.1%	2019	
18.8%	3.0%	6.3%	8.4%	6.7%	4.7%	3.0%	18.0%	4.5%	18.8%	6.5%	4.8%	2020	
21.8%	4.0%	6.9%	12.5%	13.7%	16.2%	4.0%	15.2%	5.4%	19.2%	21.8%	4.8%	2021	
			7.4%	المتوسط									

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EXCEL

الجدول (7) المصروفات التشغيلية الى الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة 2006- 2021													
MAX	MIN	STD	MEAN	موصل	سومر	الانتمان	الشرق الاطوسط	الخليج	الاهلي	الاستثمار	بغداد	السنة	
3.9%	0.3%	1.1%	1.5%	0.9%	0.3%	3.9%	2.0%	1.3%	1.3%	1.3%	1.1%	2006	
3.0%	0.6%	0.9%	1.9%	0.8%	0.6%	2.5%	1.9%	2.5%	2.1%	3.0%	1.2%	2007	
4.5%	0.8%	1.3%	2.4%	0.8%	0.8%	3.7%	4.5%	2.8%	2.6%	2.6%	1.9%	2008	
2.5%	0.6%	0.7%	1.8%	0.6%	1.1%	2.2%	2.5%	2.3%	2.1%	2.1%	1.0%	2009	
3.1%	0.6%	0.9%	1.5%	0.6%	3.1%	0.6%	1.9%	2.4%	1.2%	1.2%	0.7%	2010	
2.8%	1.0%	0.7%	1.7%	1.1%	2.8%	2.7%	1.8%	1.8%	1.1%	1.3%	1.0%	2011	
1.9%	0.2%	0.6%	1.1%	0.2%	0.6%	1.9%	1.7%	1.2%	0.9%	1.6%	0.7%	2012	
2.1%	0.7%	0.5%	1.3%	0.8%	1.2%	1.6%	2.1%	1.3%	1.1%	1.8%	0.7%	2013	
2.7%	0.5%	0.8%	1.5%	1.0%	1.9%	0.5%	1.9%	2.7%	1.6%	1.9%	0.7%	2014	
3.6%	0.1%	1.2%	1.5%	0.1%	0.9%	0.3%	2.7%	3.6%	1.6%	1.8%	0.8%	2015	
3.0%	1.0%	0.7%	2.0%	1.0%	1.3%	1.9%	2.5%	2.1%	2.9%	1.4%	3.0%	2016	
3.3%	1.1%	0.8%	2.2%	1.1%	2.3%	1.4%	2.2%	2.6%	3.1%	1.4%	3.3%	2017	
4.1%	0.6%	1.2%	1.9%	1.5%	0.6%	0.8%	1.8%	2.7%	4.1%	1.1%	2.4%	2018	
3.6%	0.6%	1.0%	1.7%	1.1%	0.6%	0.8%	2.0%	2.5%	3.6%	1.1%	2.3%	2019	
2.8%	0.6%	0.8%	1.6%	1.1%	1.1%	0.6%	2.3%	2.4%	2.8%	0.9%	1.7%	2020	
2.6%	0.5%	0.9%	1.4%	0.7%	0.5%	1.0%	2.1%	2.6%	2.6%	0.8%	0.9%	2021	
			1.7%	المتوسط									

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EXCEL

الجدول (8) كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة للمدة 2006- 2021												
MAX	MIN	STD	MEAN	موصل	سومر	الانتمان	الشرق الاطوسط	الخليج	الاهلي	الاستثمار	بغداد	السنة
151%	44%	35%	71%	89%	57%	53%	44%	65%	151%	51%	58%	2006
165%	42%	46%	88%	102%	57%	145%	54%	42%	165%	78%	59%	2007
174%	35%	56%	82%	45%	64%	174%	39%	35%	164%	59%	73%	2008
218%	39%	71%	94%	58%	57%	218%	39%	59%	197%	78%	49%	2009
218%	33%	61%	82%	65%	57%	218%	33%	49%	124%	49%	60%	2010
250%	37%	78%	106%	69%	125%	250%	49%	60%	196%	63%	37%	2011

314%	51%	93%	126%	120%	207%	314%	53%	51%	133%	76%	55%	2012
314%	59%	87%	127%	136%	185%	314%	73%	78%	104%	63%	59%	2013
286%	58%	74%	133%	149%	186%	286%	109%	73%	111%	93%	58%	2014
302%	64%	80%	144%	120%	217%	302%	104%	75%	116%	152%	64%	2015
374%	86%	101%	158%	142%	243%	374%	99%	89%	103%	130%	86%	2016
399%	103%	103%	178%	162%	263%	399%	127%	125%	106%	139%	103%	2017
370%	83%	105%	173%	139%	309%	370%	106%	131%	83%	122%	127%	2018
374%	58%	121%	164%	123%	331%	374%	110%	148%	58%	102%	64%	2019
264%	28%	75%	118%	125%	171%	264%	92%	121%	39%	105%	28%	2020
265%	26%	80%	114%	83%	179%	265%	78%	148%	26%	103%	33%	2021
			122%	المتوسط								

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EXCEL

الجدول (9) معدل نمو القيمة السوقية المضافة للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة 2006-2021												
max	min	std	mean	موصل	سومر	الائتمان	الشرق الاوسط	الخليج	الاهلي	الاستثمار العراقي	بغداد	السنة
0.0001	-2.9008	1.0138	-0.4030	-0.0092	-0.0135	-2.9008	-0.0099	-0.0035	0.0001	-0.0059	-0.2812	2006
14.2581	-1.9863	5.2984	1.4063	-1.2844	-1.9863	-0.5536	1.1105	-0.1535	14.2581	-1.0368	0.8966	2007
26.8599	-1.9441	9.4326	3.8995	1.4493	0.1607	0.0422	0.7629	-1.9441	4.0608	26.8599	-0.1956	2008
0.7436	-7.4161	2.8549	-1.4835	-2.6344	0.5401	0.6639	0.7436	-7.4161	-0.0360	-3.3617	-0.3675	2009
0.5007	-2.0597	0.8385	-0.4858	-2.0597	0.3713	-0.3794	-1.1383	-0.4239	0.5007	-0.7478	-0.0093	2010
0.8928	-5.8378	2.9848	-1.7702	0.1464	0.2271	0.8928	-5.7051	-4.4168	0.6447	-5.8378	-0.1133	2011
3.7140	-2.4381	1.7915	0.2783	1.3426	0.6836	-0.7142	-0.4223	-0.4098	0.4705	-2.4381	3.7140	2012
1.7656	-2.8805	1.4151	-0.1463	0.6830	-0.7646	1.7656	0.1909	-0.5393	-2.8805	1.0018	-0.6270	2013
3.6089	-5.2201	2.7304	-0.9956	0.3526	0.1060	-1.1683	-5.2201	3.6089	-3.2297	-2.7873	0.3733	2014
4.5766	-0.7475	1.6286	0.9538	0.7274	1.4944	4.5766	-0.0484	1.2195	0.2543	0.1540	-0.7475	2015
0.6077	-3.3040	1.2245	-0.3596	-0.3772	0.6077	-0.2262	0.1012	0.0837	0.1731	0.0650	-3.3040	2016
1.2494	-0.0918	0.4255	0.3021	0.5281	0.0089	0.2182	0.1142	0.1158	-0.0918	0.2739	1.2494	2017
0.5609	0.0204	0.1761	0.2641	0.1872	0.0204	0.4691	0.2812	0.2628	0.1345	0.1966	0.5609	2018
2.2714	-0.4543	0.8474	0.2131	0.0119	2.2714	-0.1126	0.0312	0.0281	-0.4543	-0.0937	0.0226	2019
0.1476	-0.2578	0.1239	-0.0164	0.0382	0.1476	0.0083	-0.0305	0.0017	-0.2578	0.0758	-0.1143	2020
0.0134	-0.9135	0.3913	-0.2872	-0.0133	-0.9135	0.0134	-0.0839	-0.0220	-0.8918	-0.0945	-0.2916	2021
			0.0856	المتوسط								

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EXCEL

الملحق (4)

عينة البحث (المصارف التجارية العراقية)

ت	المصرف	الوصف
1	مصرف بغداد (BNKB)	مصرف بغداد هو أول مصرف رُخص له في العراق، حيث أنه بدأ بالعمليات المصرفية في سنة 1992 واطعاً حاجات الاقتصاد الوطني في أولوياته. وقد تأسس مصرف بغداد بعد تعديل المادة الخامسة من قانون بنك المركزي العراقي، يقع مقر الرئيسي لمصرف بغداد التجاري في بغداد، العراق، وقد تم تأسيسه في عام 1992.
2	مصرف الاستثمار العراقي (BIBI)	مصرف الاستثمار العراقي مصرف عراقي خاص أسس عام 1993. ويقع مقر الرئيسي لمصرف الاستثمار العراقي في بغداد، العراق، "تأسس مصرف الاستثمار العراقي وأدرج في سجل الشركات تحت رقم م.ش/ 5236 في 13/7/1993 من لدن دائرة مسجل الشركات في وزارة التجارة.
3	مصرف الأهلي العراقي (BNOI)	مصرف عراقي خاص أسس عام 1995 بوصفه شركة مساهمة عامة ضمن القطاع الخاص، ليقدم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد في العراق. ونظراً للنجاح الذي حققه البنك ولدعم نموه المستقبلي، فقد تمت زيادة رأسمال المصرف من 400 مليون دينار عراقي" عند التأسيس ليصل إلى 250 "مليار دينار عراقي" (215 مليون دولار أمريكي) في كانون الأول 2013، يقع المقر الرئيسي لمصرف الأهلي العراقي في شارع السعدون، بغداد، العراق.
4	مصرف الخليج التجاري (BGUC)	مصرف الخليج التجاري هو شركة مساهمة خاصة اسس بموجب شهادة الشركة الصادرة من مسجل الشركات وفقاً لقانون الشركات برأسمال قدره (600) مليون دينار عراقي مدفوع بالكامل، بدأ مصرف الخليج التجاري الأعمال المصرفية عن طريق الفرع الرئيسي في عام 2000، ويقع مقر

<p>المصرف الرئيسي في بغداد -العراق، وأسس "شركة مساهمة خاصة بموجب" الشهادة المرقمة 7002/المؤرخة في 1999/10/20</p>		
<p>يعد مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار من أهم المصارف المتميزة التي لها أثر بارز في خدمة القطاع المصرفي في العراق ويعد المصرف ظاهرة عراقية من البذل والعطاء والتصميم على العمل وتخطي الصعوبات وصنع الغد المشرق بمضامين علمية وخطوات تؤدي بالمقدرة الكبيرة على تحقيق الاماني وبلوغ الغايات ونجد ذلك في الدور الريادي الذي يمثله المصرف لخدمة النشاط الاقتصادي، ومقره الرئيسي عرصات الهندية- بغداد-العراق، أُسس عام 1993</p>	<p>5 مصرف الشرق الأوسط للاستثمار (BIME)</p>	
<p>أسس مصرف الائتمان العراقي عام 1998 على يد عائلات تجارية عراقية عريقة برأسمال مدفوع بلغ 250,000,000,000 دينار عراقي، وفي العام 2004 تمّ ادخال (ادراج) أسهم المصرف في السوق المالي. وأصبح واحداً من أهمّ المصارف الخاصة العاملة في العراق، مقره الرئيسي حي السعدون (102) - شارع السعدون (9) - عمارة العلوية (187) - بغداد -العراق.</p>	<p>6 مصرف الائتمان العراقي (BROI)</p>	
<p>مصرف سومر التجاري هو "شركة عامة" مدرجة في السوق المالي منذ شهر ايلول 2004. يعمل مصرف سومر التجاري في القطاع المصرفي، ومقره الرئيسي بغداد / حي بابل م 908 شارع خالد بن الوليد 16 / بناية 13، أُسس عام 1999.</p>	<p>7 مصرف سومر التجاري (BSUC)</p>	
<p>مصرف الموصل للتنمية والاستثمار مصرف عراقي خاص-كشركة "مساهمة" برأسمال اسمي مدفوع قدره مليار دينار عراقي بتاريخ 2001/8/23، وحصل المصرف على ترخيص مزاولة الأعمال المصرفية بتاريخ 3 كانون الأول / 2001 صادر عن البنك المركزي العراقي. يبلغ</p>	<p>8 مصرف موصل للتنمية والاستثمار (BMFI)</p>	

رأسمال المصرف الحالي 252 مليار دينار عراقي، والمقر الرئيسي - شارع النضال - قرب القصر الابيض-بغداد - العراق		
---	--	--

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث

Abstract

The aim of the research is to identify the determinants of loan growth and their impact on the achievement of financial strength and their impact on the added market value of the bank. Finance in increasing the added market value. In the analytical framework, the research was based on a series of published annual reports for banks listed in the Iraq Stock Exchange, which were chosen based on the extent to which data were available for the period 2006-2021. %) which are (Bank of Baghdad, Iraqi Investment Bank, National Bank of Iraq, Khaleej Commercial Bank, Middle East Bank, Iraqi Credit Bank, Sumer Commercial Bank, Mosul Bank for Development and Investment). The Statistical Package for Social Sciences (SPSS V.23) and using the EXCEL program for the purpose of testing the research hypotheses. The research reached a set of conclusions, perhaps the most prominent of which is that banks have loan growth determinants that have a statistically significant impact on achieving financial strength and affect the added market value. The research presented a set of recommendations, the most important of which is the need for bank management to pay attention to the relationship between the determinants of loan growth and financial strength and how they affect the added market value of banks, through the banks management measuring the determinants of loan growth periodically and continuously for banks, and determining their financial strength to increase their added market value.

Keywords: loan growth, loan growth determinants, financial strength, market value, market value added.

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Karbala University - College of Administration and Economics
Department of Banking and Financial Sciences - Graduate Studies



The role of loan growth determinants in achieving financial strength and their impact on the market value added of commercial banks an analytical study of a sample of Iraqi private commercial banks from (2006-2021)

A dissertation submitted to the Council of the College of Administration and Economics - University of Karbala, which is part of the requirements for obtaining the degree of Doctor of Philosophy in Finance and Banking

submit it

Saleem Rasheed Aboud Fayyad

Under the supervision of
Assistant Professor
Dr. Ameer Ali Khalil Al-Mousawi

2023